الصناعات التحويلية فى محافظة بنى سويف

دراسة فى جغرافية الصناعة باستخدام تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية

أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا – كلية الآداب – جامعة أسيوط.

بحث منشور بمجلة كلية الآداب– جامعة سوهاج

العدد الحادي والأربعون– أكتوبر 2016

obeikan.com

الصناعات التحويلية فى محافظة بنى سويف دراسة فى جغرافية الصناعة

باستخدام تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية

أ. د/حسام الدين جاد الرب(*)

مقدمة:

تقوم فكرة الصناعات التحويلية (Manufacturing Industries) [1] على تحويل المادة الخام من صورتها الأولية إلى صورة أكثر ملائمة لحاجات الإنسان ورغباته، وهى صناعات معقدة تتأثر بظروف كثيرة، وقد اتسع مفهومها ليشمل بعد ذلك كافة العمليات والوسائل الميكانيكية والكيمائية والطبيعية التى تتعرض لها المواد الخام المتنوعة الزراعية والحيوانية والمعدنية لتغيير طبيعتها وشكلها، ولجعلها صالحة لاستخدامات جديدة[2].

تعد الصناعة حجز الزاوية لأي تقدم اقتصادي واجتماعي وحضاري في أي وحدة مكانية، نظرًا لما تقوم به من مساهمة في الدخل القومي، وتنويع مصادر الدخل، وخلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة، وتوفير المنتج المحلي بدلاً من الاعتماد على السلع المستوردة، ويعتبر قطاع الصناعة أحد الروافد المهمة والأساسية للاقتصاد الوطني، حيث يأتي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بالنسبة للاقتصاد القومي المصري من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت نحو16.2% في عام 2012 بمعدل نمو يصل إلى 7,%سنويًا(3)، بالإضافة إلى علاقته التشابكية القوية مع العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية علاوة على دوره في تنمية التجارة الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات.

(*) أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا– كلية الآداب – جامعة أسيوط.

(1) يطلق على الصناعات التحويلية عادة لفظ الصناعة Industry، وهى تدخل ضمن ما يعرف باسم جغرافية الصناعة، وهى إحدى فروع الجغرافيا الاقتصادية والتى تهتم بدراسة الصناعة من حيث توزيعها الجغرافي والعوامل المؤثر فيها والتى تعرف باسم مقومات التوطن الصناعى

(2) محمد محمود الديب: الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1996م، ص ص810-811.

(3) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، مرجع رقم 71 – 11110 – 2003– القاهرة سبتمبر 2014، ص25.

ومع تزايد اهتمام الدولة بالصناعة خلال العقود الخمسة الماضية كان نتيجته التركز الشديد للإنتاج الصناعي في منطقتي القاهرة الكبرى والإسكندرية، وارتفاع حجم الإنتاج الصناعي بهما بالمقارنة بباقي أقاليم ومحافظات مصر، ومن هنا لابد من بذل الجهد لتغيير نمط التركز الصناعي، ونشر الصناعة جغرافيا في معظم مدن ومحافظات مصر.

وتعد المناطق الصناعية والمدن الصناعية الجديدة فى محافظة بنى سويف إحدى سياسات التنمية الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة المصرية لحل مشاكلها الاقتصادية والعمرانية. حيث ظهرت المدن الجديدة كرد فعل للازدحام وارتفاع الكثافة السكانية في المدن الكبيرة القائمة، ونقص الخدمات وزيادة مشاكل البنية الأساسية، والنقص الكبير في المساكن في المدن الرئيسية. فكان من أهم أهداف إنشاء المدن الجديدة السيطرة على الاتساع غير المنظم للمناطق الحضرية، وإيجاد اتزان بين السكن والعمل، وتقليل الكثافات السكانية وتوفير الخدمات، وجذب الأنشطة الاقتصادية المتركزة في المراكز الحضرية الكبرى وعلى رأسها قطاع الصناعة، لتوفير المزيد من فرص العمل، وكذلك تشجيع عملية التنمية في الأقاليم الأخرى. لذلك فإن سياسة المدن الجديدة تعتبر اتجاهًا هامًا لتنظيم التنمية العمرانية حيث تشتمل على العديد من التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية [1].

تنتشر بمحافظة بنى سويف العديد من المناطق الصناعية حيث يوجد بها 7 مناطق مخصصة للصناعة بالمحافظة 4 مناطق منها تم تخصيصها للصناعات الثقيلة، بالاضافة الى منطقة بياض العرب الصناعية، ومنطقة الصناعات الغذائية وتقع تلك المناطق شرقى نهر النيل فى الظهير الصحراوى للمحافظة، فضلاً عن منطقة كوم أبو راضى الصناعية غربى نهر النيل، وسيتم تناول دراسة تلك المناطق الصناعية التفصيل فيما يلى:

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف كما يلى:

1- معرفة أهم الأنشطة الصناعية المنتشرة بمحافظة بنى سويف.

(1) داليا حسين الدرديري: المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية في مصر، الأهرام الاقتصادي، العدد 197، القاهرة مايو 2004، ص52.

2- دراسة أهم العوامل التي أثرت في توطن الصناعة وتنظيمها المكاني، وأنسب مناطق التوطن الصناعي.

3- دراسة التركيب الحجمي والنوعي للصناعة بالمحافظة.

4- رصد المشكلات التي تواجه الصناعات والمناطق الصناعية بمحافظة بنى سويف من جوانبها المختلفة، ومحاولة وضع بعض الحلول المقترحة لحل هذه المشكلات لها وذلك من واقع الدراسة الميدانية للمناطق الصناعية بالمحافظة.

5- رسم خريطة للصناعة في محافظة بنى سويف توضح أهم مناطق الثقل الصناعي، والمناطق التي تحتاج للتنمية الصناعية.

6- إعداد قاعدة بيانات جغرافية عن الصناعة في محافظة بنى سويف باستخدام تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية بغرض مساعدة متخذى القرار فى الوصول الى القرار السليم بشأن الصناعة فى المحافظة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات والتي من أهمها:

1- ما المناطق الصناعية بمحافظة بنى سويف؟ وما الضوابط الجغرافية التي تم الاعتماد عليها في اختيار مواقع الصناعة؟ والعوامل المؤثرة في توطين الصناعة؟

2- ما مدى قدرة الصناعة فى جذب الاستثمارات في النشاط الصناعي بالمحافظة؟ وما مدى فاعليتها في تحقيق تنمية إقليمية؟

3- هل توجد معوقات للتنمية الصناعية بمحافظة بنى سويف؟ وماهي هذه المعوقات التي تحول دون استغلال تلك الإمكانات؟ وسبل التغلب عليها؟

4- هل هناك إمكانات لتوطين الصناعة في المحافظة بنى سويف ليكون القطاع الصناعي قطاعا قائدًا ورائدًا في الاقتصاد المحلي.

5- هل هناك خريطة صناعية تحدد نوعية الأنشطة الصناعية وأولوياتها؟

منهج الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج الإقليمي على إعتبار أننا نتناول الصناعة في إقليم محدد وهو محافظة بنى سويف، حيث يعد هو المنهج التطبيقي الذي يمكن أن يجد فيه الباحث ضالته فيما يتعلق بالعديد من الموضوعات التي تصلح أساساً للبحث فيما يخص كلا من الجغرافيا الاقتصادية والصناعية، كما أن هذا المنهج يحمل بين طياته العمل الميداني والذي يشكل دورا فاعلاً في هذا الإطار كما يتم الاعتماد على المنهج الأصولي الذي يهتم بتحليل الظاهرة الجغرافية وعناصرها المختلفة والعوامل المؤثرة فيها، وكذلك يعتمد البحث على منهج دراسة الحالة Case Study والذي يعد المسلك الرئيس لهذا البحث، حيث يتم دراسة المنشآت الصناعية الواقعة داخل المناطق الصناعية في محافظة بنى سويف، وتتلخص خطة البحث فى إلقاء الضوء على النقاط التالية:

أولاً- الموقع الفلكى والجغرافى والأقسام الادارية لمحافظة بنى سويف.

ثانياً: استخدامات الأرض الرئيسية في محافظة بنى سويف عام 2015.

ثالثاً: تطور الصناعة في محافظة بنى سويف.

رابعاً: التوزيع الجغرافي للأنشطة الصناعية بمحافظة بنى سويف عام 2015:

أ – التوزيع الجغرافى للمنشآت الصناعية والعاملين بها والاستثمارات فى بنى سويف عام 2015.

ب – التوزيع القطاعي للصناعات التحويلية في محافظة بنى سويف عام 2015.

ج – التوزيع الجغرافي للمساحات الصناعية حسب القطاع الصناعى بالمحافظة عام 2015.

د- المخططات الصناعية المعتمدة للمناطق الصناعية فى محافظة بنى سويف.

خامساً: مقومات التوطن الصناعي في محافظة بنى سويف.

سادساً: التركيب الحجمى للمنشآت الصناعية بمحافظة بنى سويف عام 2015.

سابعًا: معامل قوة الصناعة في محافظة بنى سويف عام 2015.

ثامناً: المشكلات التى تواجه الصناعة فى محافظة بنى سويف وكيفية معالجتها.

تاسعاً: مستقبل التنمية الصناعة في محافظة بنى سويف.

عاشراً: النتائج والتوصيات.

وقد قام الباحث بدراسة ميدانية للمحافظة في شهرى يناير وفبراير عام 2016. وقد اجريت الدراسة على مرحلتين: الأولى وفيها زار الباحث المواقع الصناعية بالمحافظة للتعرف من المسئولين على نوع النشاط الصناعي القائم، والمشكلات التي تواجه هذا النشاط، والثانية وفيها زار الباحث المصانع التي وقع عليها الاختيار.

تم تجميع البيانات اللازمة لهذة الدراسة الميدانية طبقًا لاستمارة الاستبيان المعدة لهذا الغرض حيث، أجرى الباحث استبيانًا من 32 سؤالاً. وقد بلغ عدد الاستبيانات 78 استبيانًا منها 8 استبيانات غير صحيحة، في حين بلغ عدد الاستبيانات الصحيحة 70 استبيانًا شملت نفس العدد من المنشآت الصناعية، وهو ما يشكل 23.1% من إجمالي المنشآت الصناعية بالمحافظة البالغة (303منشأة) عام 2015، وعلى ذلك تكون العينة ممثلة لمنطقة الدراسة والنشاط الصناعي بها.

- الدراسات السابقة:

الدراسات المتخصصة فى جغرافية الصناعة ومنها: -

1 - دراسة سلوى محمود حافظ (1992): مدينة 6 أكتوبر دراسة في جغرافية الصناعة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – جامعة الزقازيق، 1992، تناولت الدراسة المناطق الصناعية فى مدينة 6 أكتوبر، التى تقع فى الجنوب الغربى من المنطقة السكنية بالمحافظة حيث جاءت عدد المصانع بها 150 مصنعا وبها 10966عاملا، مع إرتفاع مستوى التكنولوجيا فى هذه المصانع التى تبلغ إستثماراتها 137 مليون جنيها، بالإضافة إلى تعدد كافة الأحجام الصناعية فى مدينة 6 أكتوبر بنسب متفاوتة.

2- دراسة سيسل ذكى فؤاد (1997): جغرافية الصناعة فى الجيزة دراسة فى الجغرافيا الأقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب، جامعة القاهرة.

تناولت الدراسة التوزيع الجغرافى للصناعة فى محافظة الجيزة، وعوامل التوطن ثم قياس البناء الصناعى، وتناولت الصناعة فى 6أكتوبر والتخطيط الصناعى فى محافظة الجيزة.

3- رسالة عطية إبراهيم حسن محمد (1999): الإقليم الاقتصادى لمدينة العاشر من رمضان دراسة فى الجغرافية الإقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنوفية. وتناولت

الرسالة النشاة والتطور والتوزيع الجغرافى، ودراسة رأس المال المستثمر فى قطاع الصناعة بالمحافظة وتطوره، وتوزيعه الجغرافى على مستوى المصادر المحلية والإقليمية والدولية، إلى جانب إبراز الأسواق التى تستوعب منتجات مدينة العاشر من رمضان على المستوى المحلى والإقليمى والدولى، وتناولت مقومات الصناعة وأهم المشكلات الصناعية، واخيراً تناولت مستقبل الصناعة والتنمية الصناعية بمنطقة الدراسة.

4- دراسة حسام الدين جاد الرب (2001): المناطق الصناعية فى غرب الأسكندرية خلال السنوات الـ 25 الأخيرة دراسة جغرافية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الأداب، جامعة القاهرة.

تناولت الدراسة الصناعة فى غرب الأسكندرية خلال السنوات الـ 25 الأخيرة حيث النشأة والتطور والتوزيع الجغرافى للصناعة، وخلصت الدراسة إلى أن هذا النشاط الصناعى تطور فى الفترة الأخيرة ونتج عنه بعض الآثار السلبية، وأخيرا تناولت الدراسة مستقبل الصناعة.

5- دراسة حسام الدين جاد الرب (2002): مستقبل التنمية الصناعية فى منطقة غرب الأسكندرية، بحث منشور فى المجلة الجغرافية العربية، العدد 39 السنة 34 الجزء الأول، وتناول البحث مستقبل التنمية الصناعية فى منطقة غرب الأسكندرية بما فيها منطقة الدراسة مدينة برج العرب الجديدة، وتناول البحث التوزيع الجغرافى للصناعة، وأهم المشكلات التى تواجهة التنمية، ثم تناول البحث التخطيط المستقبلى للتوطن الصناعى بالمنطقة.

6- دراسة حسام الدين جاد الرب (2002): تجربة المدن الصناعية الجديدة، دراسة حالة مدينة برج العرب الجديدة، المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر الدولى (مناخ الاستثمار في الدول العربية في ظل التحديات المعاصرة)، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 17-18 ابريل، 2002. وتناول البحث دراسة إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة فى مصر، والتوزيع الجغرافى للمدن الصناعية الجديدة فى مصر، ثم تناول مدينة برج العرب الجديدة دراسة حالة، وتناول مقومات التوطن الصناعى بالمحافظة ورحلة العمل اليومية والاسبوعية، كما تناول دراسة الانتاج وأهم القطاعات الصناعية المنتجة بالمحافظة، ثم تناول تقييم تجربة مدينة برج العرب الجديدة، ومعدلات التنمية فى المحافظة.

7- دراسة حسام الدين جاد الرب (2003): جغرافية الصناعة فى مدينة السادات حيث تناولت الدراسة النشاط الصناعى فى مدينة السادات , وذلك فى ضوء تطوير مناخ الاستثمارمن خلال مجموعة من التشريعات والقوانين, وخلصت الدراسة إلى أن المنطقة الصناعية التى تقع جنوب مدينة

السادات تشغل 22كم2 من الكتلة العمرانية, كماتسود فى مدينة السادات مصانع الفئة المتناهية الصغر والصغيرة, وذلك بنسبة 82.8% من جملة عدد المصانع مع نسبة 6.1% من جملة العمالة فى مدينة السادات لكونها صناعات عالية التكنولوجيا, كما انفردت مدينة السادات دون غيرها من المدن الجديدة بتمركز صناعة الحديد والصلب.

8- دراسة دعاء سيد أحمد حسن خليل (2007): تناولت الرسالة التطور التاريخي للصناعة فى محافظة قنا, ومقومات الصناعة, والصناعات التقليدية, والمركب الصناعى بالمحافظة, والتوزيع الجغرافى والتوطن الصناعى, وصناعة الألومنيوم, وصناعة السكر, والصناعات الحديثة الأخرى بالمحافظة, والتنمية الصناعية فى محافظة قنا.

9- دراسة حسام الدين جاد الرب (2007): التحليل المكانى للخريطة الصناعية المصرية، بحث منشور فى المجلة العلمية كلية الآداب العدد 24، جامعة أسيوط، وتناول البحث مدى التفاوت فى النشاط الصناعى فى مصر من خلال عرض التطور الصناعى، ودراسة التوزيع الجغرافى للصناعة، ورسم خريطة للمناطق الصناعية المقترحة فى مصر حتى سنة 2033، والوقوف على مستقبل التنمية الصناعية فى مصر من خلال المشكلات التى تواجهها، مع توزيع الأقاليم الصناعية فى مصر.

10- دراسة احمد عبد القوى أحمد (2008): منطقة شمال غرب خليج السويس دراسة فى جغرافية الصناعة، دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

تناولت الدراسة تطور الصناعة، والتوزيع الجغرافى والأهمية النسبية للهياكل الصناعية ثم مقومات التوطن الصناعى والتركيب الحجمى للصناعة ومشكلات الصناعة ومستقبل التنمية بمنطقة شمال غرب خليج السويس.

11- دراسة أمل على عبد الله موسى (2009): تناولت الرسالة دراسة الصناعة فى مدينة العبور, وخلصت إلى أن النمو العمرانى توجه لمدينة العبور, لاستيعاب الزيادة السكانية لإقليم القاهرة الكبرى بعيدا عن الأراضى الزراعية ,وجاءت الرسالة فى ستة فصول تناولت الملامح الجغرافية لمدينة العبور, و تطور الصناعة فى المحافظة, والتوزيع الجغرافي للصناعات فى المحافظة, و مقومات الصناعة فى المحافظة, ودراسة تفصيلية لعينة من المصانع بالمحافظة, و مستقبل التنمية الصناعية فى مدينة العبور ونتج عن ذلك اقتراح منطقة صناعية خامسة فى شمال شرق مدينة العبور.

12 – دراسة محمد خليفة سلام (2016): تناولت الدراسة مدينة برج العرب الجديدة دراسة فى جغرافية الصناعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. دكتوراه منشورة، كلية الآداب، جامعة بنها.

يتناول الفصل الاول نشأة وتطور الصناعة فى مدينة برج العرب الجديدة، ويستعرض الفصل الثانى التوزيع الجغرافى للصناعة فى مدينة برج العرب الجديدة ، ويختص الفصل الثالث بالأهمية النسبية للقطاعات والهياكل الصناعية فى مدينة برج العرب الجديدة من حيث الأهمية النسبية للصناعة، وأهم الهياكل الصناعية بها، وتناول الفصل الرابع مقومات التوطن الصناعى فى مدينة برج العرب الجديدة من حيث العوامل الرئيسية العوامل الثانوية للتوطن الصناعى، ويناقش الفصل الخامس التركيب الحجمى للصناعة بمدينة برج العرب الجديدة، ويدرس الفصل السادس مشكلات ومستقبل التنمية الصناعية بمدينة برج العرب الجديدة حيث تناول المشكلات التى تواجه الصناعة بالمحافظة، ومستقبل التنمية الصناعية، بالإضافة الى تناول الآثار الإيجابية والسلبية الناجمة عن الصناعة بالمحافظة، فضلاً عن استراتيجية التنمية الصناعية من حيث الخطط التوسعية للصناعة، والمناطق الصناعية المقترحة، والتخطيط المستقبلى المستهدف، وتناولت الخاتمة أهم النتائج والتوصيات التى توصلت اليها الدراسة.

أولاً– الموقع الفلكى والجغرافى والأقسام الأدارية لمحافظة بنى سويف.

تقع محافظة بنى سويف شكل (1) بظهيرها الصحراوى فلكياُ بين دائرتى عرض (10". 28°)، (20". 29 °) شمالاً، وبين خطى طول (45" . 29°)، (20". 32°) شرقاً، وتوجد المحافظة فى إقليم شمال الصعيد والذى يضم (الفيوم. بنى سويف. المنيا) هذا الإقليم الذي يربط شمال مصر بجنوبها وشرقها بغربها، ومن هذه الموقع الجغرافى المتميز تظهر شخصيتها الجغرافية والسكانية والحضارية والاقتصادية، ويشكل هذا الموقع عامل قرب جغرافى لكثير من محافظات مصر مما يحقق لها إمكانية وصول عالية على مستوى محافظات الجمهورية.

ويعتبر الموقع والجوار الجغرافى الذي تتمتع به المحافظة بجانب العديد من المحافظات الحيوية مثل محافظة القاهرة العاصمة ومحافظة الجيزة وكلاهما يشكل ثقل تجارى واقتصادي وسكاني ضخم ومحافظات البحر الأحمر والسويس والفيوم والاسماعلية السياحية كل هذا يساعد على تسويق

المنتجات الصناعية الموجودة بالمحافظة، وتبلغ مساحة المحافظة الكلية (10954 كم2) تشمل المناطق الصحراوية شرقي وغربي النيل، فى حين تبلغ المساحة المأهولة من المحافظة نحو (1396.4 كم2) ، وهو ما يوازى 12.7% من إجمالى المساحة الكلية للمحافظة، وتتوسط محافظة بنى سويف 5 محافظات حيث يحدها شمالاً محافظة الجيزة ومن الشمال الشرقي محافظة السويس وشرقاً محافظة البحر الأحمر وغرباً محافظة الفيوم وجنوباً محافظة المنيا.

تتكون المحافظة من 7 مراكز رئيسية تضم 225 وحدة إدارية بجانب عواصم المراكز التى اعتبرت مدناً بالقرارات الادارية المختلفة (القرار الجمهورى رقم 1755 لسنة 1990م) ([1])، ويتبع كل مركز العديد من القرى الرئيسية والتى يتبعها العديد من العزب والنجوع والتجمعات السكنية، وهذه المراكز موزعة من الشمال الى الجنوب (مركز الواسطى، ناصر (بوش سابقاً)، مركز ومدينة بنى سويف الجديدة، أهناسيا، ببا، سمسطا، مركز الفشن فى جنوب المحافظة.

[1]) محافظة بنى سويف، غدارة التخطيط والمتابعة، التعديل المقترح للقرار الجمهورى 24 سنة 1994م، محافظة بنى سويف، بيانات غير منشورة، عام 2005م.

obeikan.com

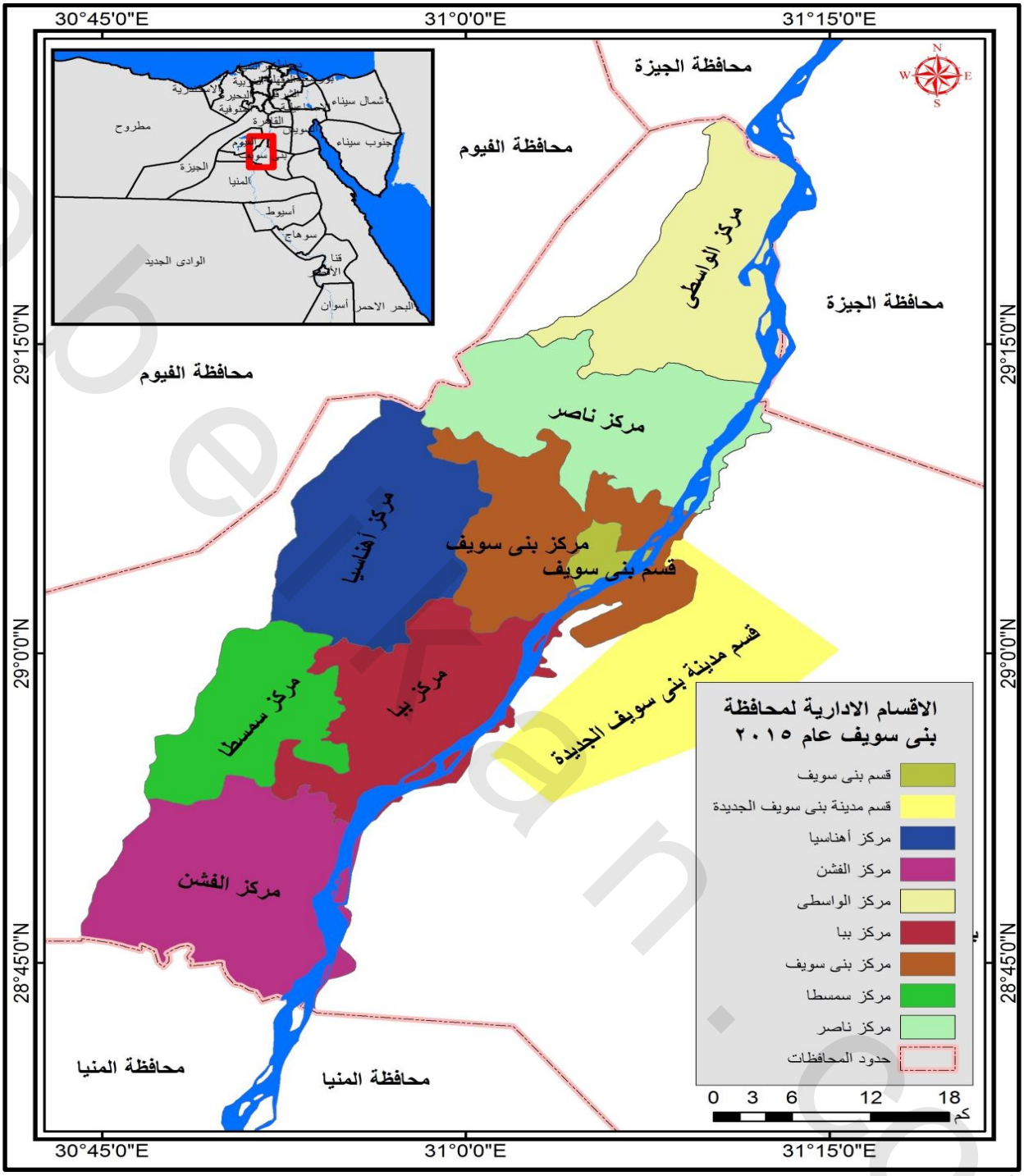

المصدر: 1- الخرائط الطبوغرافية مقياس 50.000:1 الهيئة العامة المصرية للمساحة عام 1996.

2- الحدود الإدارية الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام 2013.

شكل (1) الاقسام الادارية لمحافظة بنى سويف عام 2015

ثانياً: استخدامات الأرض الرئيسية في محافظة بنى سويف عام 2015.

يرجع اهتمام الجغرافى الى دراسة الاستخدامات الأرضية في محافظة بنى سويف بغرض التعرف على أنماطها المختلفة حيث تعكس دراسة استخدامات الأراضى جدول (1) الوظيفة الأساسية للمحافظة، والانشطة القائمة بها بالاضافة الى تحديد مناطق تركز الخدمات وتوزيعها الجغرافى، وذلك بدراسة التعاقب الموقعى للاستخدام ([1])، والذى يحدث نتيجة التنافس بين قوى الطرد، وقوى الجذب المركزية، وبين قوى المفاضلة المكانية الناتجة عن تجمع المبانى والأشخاص والأنشطة فى مجموعات مساحية واضحة فى المحافظة ([2]).

جدول (1) استخدامات الأرض الرئيسية في محافظة بنى سويف عام 2015م (*).

الاستخدامات الرئيسية	المساحة بالكم2	%
الكتلة العمرانية	53.0	0.5
الاراضى الزراعية	1282.4	11.7
المناطق الصناعية	738.7	6.7
الآراضي الفضاء والمساحات المفتوحة	8879.9	81.1
الاجمالى	10954.0	100.0

(*) تم أخذ القياسات لكافة الاستخدامات الارضية فى المحافظة من خرائط (Google Earth Pro V 7) باستخدام برنامج (ARC GIS 10.2).

1) أحمد حسن أبراهيم، الخصائص العمرانية لمدينة الأحمدى، الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 29، يوليو 1985، ص 199

2) أحمد السيد الزاملى، إستخدام الأرض فى مدينة الهفوف فى المملكة العربية، المجلة العربية، العدد 29، الجزء الأول، 1997،ص 124

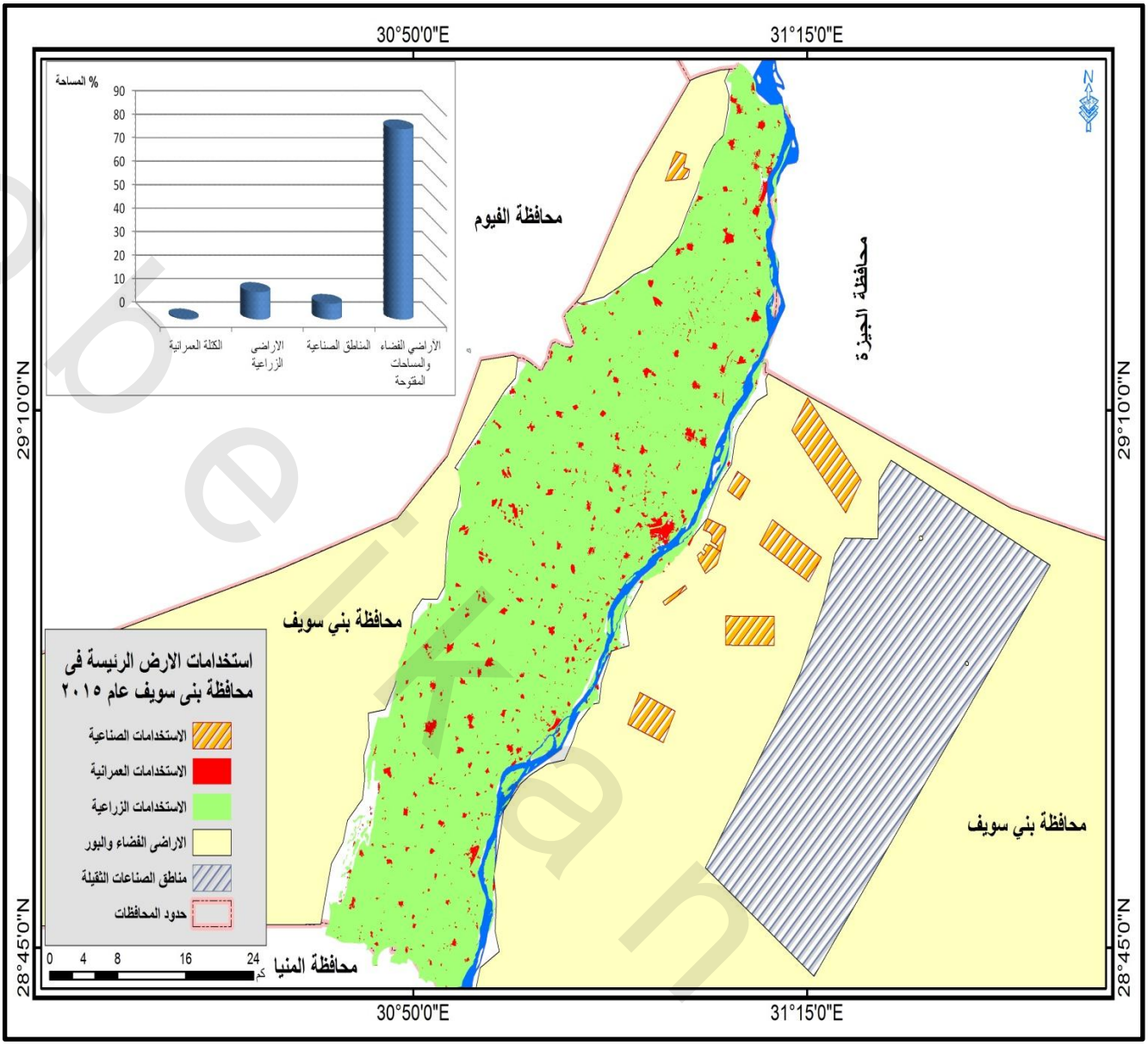

المصدر: – الخرائط الطبوغرافية مقياس 50.000:1 الهيئة العامة المصرية للمساحة عام 1996.

شكل (2) استخدامات الأرض الرئيسية في محافظة بنى سويف عام 2015م

يتضح من الجدول (1)، والشكل (2) ما يلى:

يبلغ اجمالى مساحة محافظة بنى سويف 10.95 كم2، تتوزع على العديد من استخدامات الارض الرئيسية، حيث جاءت المساحات الفضاء والاراضى المفتوحة فى المركز الاول بمساحة 8879.9 كم2 بما يوازى 81.1% من اجمالى مساحة المحافظة، وتتمثل تلك المساحة الكبيرة فى الظهير الصحراوى شرقى وغربى المحافظة وهو ما يمثل مصدراً مهماً فى تنمية الصناعات خاصة

إمداد الصناعات بالمواد الخام اللازمة لصناعات قطاع مواد البناء والخزف، وجاءت الأراضى الزراعية فى المركز الثانى من حيث الاستخدامات الارضية فى المحافظة بمساحة 1282.4كم2، وهو ما يوازى نسبة 11.7% من اجمالى مساحة المحافظة، وتعتمد العديد من الصناعات الغذائية فى المحافظة على المنتجات الورادة من الاراضى الزراعية بالمحافظة، وجاءت المناطق الصناعية فى المركز الثالث بمساحة 1282.4كم2، بما يوازى 6.7% من اجمالى مساحة المحافظة، وتتوزع تلك المساحة على العديد من المناطق الصناعية خاصة المناطق الصناعية الثقيلة فى الظهير الصحراوى شرقى المحافظة، وجاءت الكتلة العمرانية فى المركز الرابع والاخير بمساحة 53 كم2، وهو ما يوازى نسبة 0.5% من اجمالى المساحة.

ثالثاً: تطور الصناعة في محافظة بنى سويف.

تعد دراسة البعد التاريخي ذات أهمية قصوى عند تناول دراسة الصناعة في أي منطقة أو إقليم جغرافي، حيث لايمكن فهم الوضع الحالي للصناعة دون التعمق في دراسة الخلفية التاريخية لها، ويمكن التعرف على أوضاع الصناعة في محافظة بنى سويف من خلال دراسة التطور العددى للمنشآت الصناعية والعاملين بالنشاط الصناعى والاستثمارات الصناعية، حيث طرأت على الصناعة العديد من التغيرات الصناعية من حيث أعداد المنشآت والعاملين والنشاط الصناعي والاستثمارات حيث زادت أعداد المصانع مما اتبعها زيادة في أعداد العاملين ورأس المال المستثمر في المواقع الصناعية المختلفة بالمحافظة، وذلك خلال الفترة (1985–2010)، وهى فترة زمنية ليست قصيرة تمتد إلى حوالى 30 عامًا ([1]) شهدت خلالها تطورًا صناعياً مستمراً وزيادة كبيرة جدًا في أعداد المنشآت، وكذلك العاملين، فضلاً عن زيادة رأس المال المستثمر، وسوف تتناول الدراسة تلك العناصر الأساسية كما يلى:

[1]) سوف تعتمد الدراسة بصفة أساسية على بيانات المصانع المسجلة داخل المواقع الصناعية فقط والمسجلة بقاعدة بيانات السجل الصناعى بالهيئة العامة للتنمية الصناعية، حتى نهاية عام 2015.

أ – التطور العددى للمنشآت الصناعية حسب القطاع الصناعى بالمحافظة خلال الفترة (1985– 2010).

تظهر المنشآت الصناعية بمحافظة بنى سويف منذ نشأتها، وهى فى إزدياد وتطور مستمر، والجدول التالى يوضح مدى التطور العددى والنسبى الذى طرأ على هذه المنشآت الصناعية موزعة حسب القطاعات الصناعية المختلفة بالمحافظة.

جدول (2) التطور العددى والنسبى للمنشآت الصناعية بمحافظة بنى سويف خلال الفترة من (2010–1985)

السنة	1985		1990		1995		2000		2005		2010	
القطاع	منشأة	%	منشأة	%	منشأة	%	منشأة	%	منشأة	%	منشأة	%
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	6	66.7	16	34.8	25	36.2	37	39.4	48	38.1	64	35.4
صناعة الغزل والنسيج والملابس	1	11.1	1	2.2	2	2.9	3	3.2	6	4.8	7	3.9
صناعة الخشب ومنتجاته		0.0	5	10.9	11	15.9	11	11.7	11	8.7	15	8.3
صناعة الورق ومنتجاته		0.0	5	10.9	8	11.6	8	8.5	8	6.3	8	4.4
الصناعات الكيماويات ومنتجاتها	1	11.1	2	4.3	3	4.3	6	6.4	11	8.7	23	12.7
الصناعات المعدنية الأساسية		0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	1	0.8	5	2.8
الصناعات الهندسية والكهربائية		0.0	2	4.3	3	4.3	6	6.4	14	11.1	21	11.6
صناعة مواد البناء والخزف	1	11.1	14	30.4	15	21.7	21	22.3	25	19.8	36	19.9
الصناعات المتنوعة		0.0	1	2.2	2	2.9	2	2.1	2	1.6	2	1.1
الاجمالى	9	100	46	100	69	100	94	100	126	100	181	100.0

- المصدر: تم الحصول على بيانات الجدول إعتماداً على بيانات:
- وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية والإسكان والمرافق، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، مركز المعلومات: بيان بعدد المصانع المنتجة بمحافظة بنى سويف عام 1995.
- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، قطاع المتابعة الفنية والتنسيق، مركز المعلومات: بيان بإجمالي المشروعات الصناعية المنتجة حتى عام 2005.
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة 2010.
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة 2014.
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للسجل الصناعى، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2016.
- الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث لمصانع المحافظة

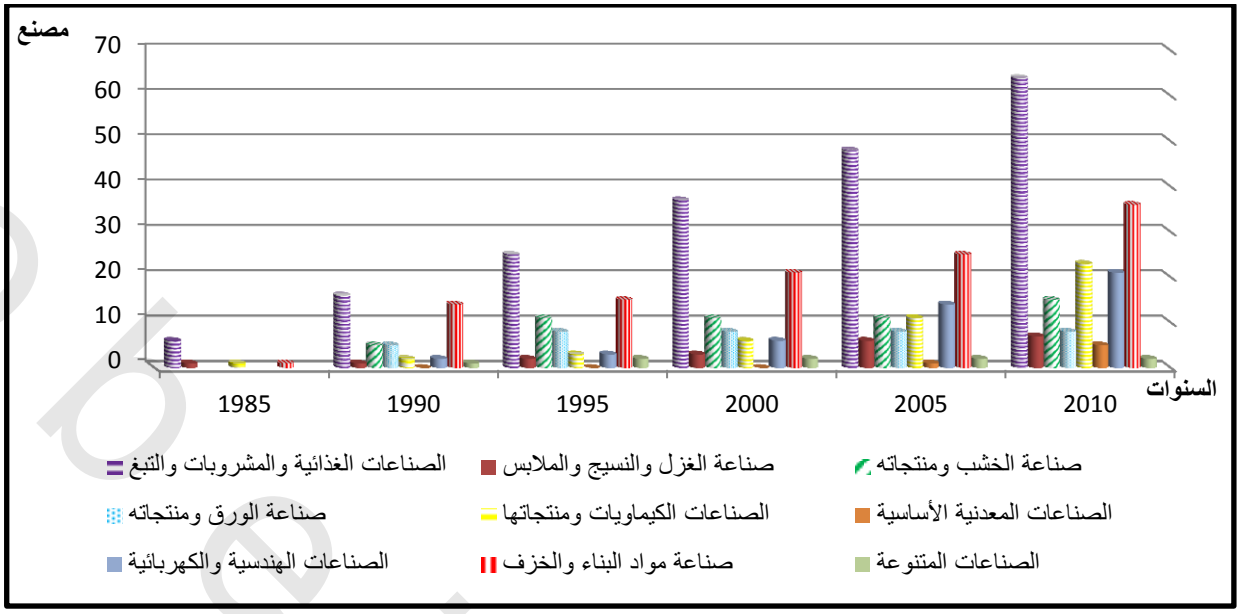

شكل (3) التطور العددى للمصانع حسب القطاع الصناعى فى محافظة بنى سويف خلال الفترة من (1985-2010)

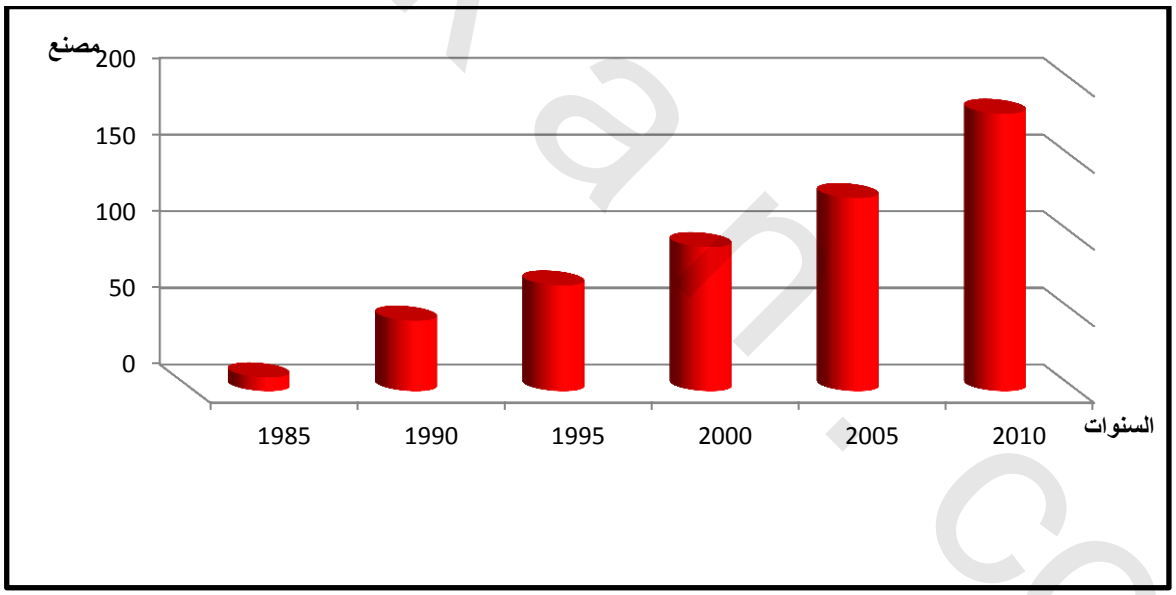

شكل (4) التطور العددى للمصانع فى محافظة بنى سويف خلال الفترة من (1985-2010)

يتضح من الجدول (2)، والشكلين (3)، (4) ما يلى:

1- تزداد أعداد المنشآت الصناعية بالمحافظة بشكل مستمر فبعد أن كانت لا تتجاوز 9 مصانع عام 1985، وصلت إلى 46 مصنعاً عام 1990، ثم زادت إلى 69 مصنعاً عام 1995، ثم زادت إلى

94مصنعاً عام 2000، ثم زادت الى 126 مصنعاً عام 2005 ، ثم زادت لتصل الى 181مصنعاً عام 2010، وذلك على مستوى القطاعات الصناعية المختلفة بالمحافظة، وهى زيادة طبيعية نتيجة الطلب على الأراضى الصناعية، والاتجاه نحو الاستثمارات الصناعية نتيجة تخصيص العديد من المواقع والمناطق الصناعية، ويمكن تتبع تطور توزيع المصانع بالمحافظة حسب القطاع الصناعى كما يلى:

2- يستحوذ قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات على المركز الأول فى عدد المصانع فى جميع سنوات الدراسة حتى وصلت المصانع المنتجة فى عام 2010 إلى 64مصنعاً بنسبة 35.4% من إجمالى المنشآت، يليه قطاع صناعات مواد البناء والخزف الذى جاء فى المركز الثانى بعدد 36مصنعاً بنسبة 19.9% من إجمالى المنشآت، يليه قطاع الصناعات الكيماويات ومنتجاتها فى المركز الثالث بعدد 23 مصنعاً بنسبة 12.7% من إجمالى المنشآت بالمحافظة عام 2010.

3- يأتى قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات فى المرتبة الأولى بنسبة 35.4% من إجمالى المنشآت الصناعية حيث ظهر عام 1985 نحو 6 مصانع، ثم زادت إلى 16 مصنعاً فى 1990، وزادت بعدها عام 2000 لتصل إلى 37 مصنعاً، وفى عام 2005 زادت إلى 48مصنعاً، ثم وصلت الى 64 مصنعاً فى عام 2010 نتيجة الطلب على الأراضى الصناعية المخصصة للصناعات الغذائية بالمنطقة الصناعية شرقى مدينة بنى سويف، فضلاً عن الاستفادة من المنتجات الزراعية التى تتوافر بالمحافظة حيث تعد بنى سويف من المحافظات الزراعية.

4- يشغل قطاع صناعت مواد البناء والخزف المرتبة الثانية بنسبة 19.9% من إجمالى المنشآت الصناعية حيث ظهر عام 1985 مصنع واحد فقط، ثم زادت إلى 14 مصنعاً فى 1990، وزادت بعدها عام 2000 لتصل إلى 21 مصنعاً، وفى عام 2005 زادت إلى 25 مصنعاً، ثم وصلت الى 36 عام 2010، مما يعطى مؤشراً على زيادة الطلب على العمران بالمحافظة، فضلاً عن توافر مقومات توطن صناعات مواد البناء والخزف بالمحافظة نتيجة وجود ظهير صحراوى كبير تتمتع به المحافظة يعمل على إمداد تلك الصناعات بالمواد الخام.

5- يحقق قطاع الصناعات الكيماوية ومنتجاتها المرتبة الثالثة بنسبة 12.7% من إجمالى المنشآت الصناعية على مستوى المحافظة، وظهر عام 1985 مصنعاً واحداً فقط ثم زادت إلى 11مصنعاً عام 2005 زادت إلى 23 مصنعاً عام 2010 نتيجة الطلب المتزايد على الأراضى المخصصة للنشاط الكيماوى.

6- يشغل قطاع الصننناعات الهندسية والكهربائية المرتبة الرابعة بنسبة 11. 6% من إجمالى المنشآت الصناعية، حيث لم يتجاوز عدد المصانع عام 1990مصنعان، ثم تطورت لتصل إلى 14 مصنعاً عام 2005، ثم زادت مصانع القطاع لتصل إلى 21مصنعاً، ويرجع ذلك إلى دخول بعض الشركات الكبرى بمناطق المحافظة خاصة منطقة كوم أبوراضى الصناعية والتى تم تخصيص بعض الاراضى الصناعية بها للصناعات الهندسية والكهربائية.

7- يأتى قطاع الخشب ومنتجاته فى المرتبة الخامسة بنسبة 8.3 %، من إجمالى المنشآت الصناعية، وتطور عدد المنشآت من 5 مصانع عام 1985 ليصل إلى 11 مصانعاً عام 1995، ليصل إلى 15 مصنعاً عام 2010.

8- يأتى قطاع الورق ومنتجاته فى المرتبة السادسة بنسبة 4.4 %، من إجمالى المنشآت، وزاد عدد المنشآت من 5 مصانع عام 1990 ليصل إلى 8 مصانع عام 2010.

9- تشكل باقى القطاعات الصناعية الأخرى نسب ضئيلة جداُ حيث لم تتعد نسبة قطاع صناعات الغزل والنسيج نسبة 3.9%، والصناعات المعدنية الأساسية نسبة 2.8%، وقطاع من إجمالى المنشآت بالمحافظة، ونسبة قطاع الصناعات المتنوعة 1.1% من إجمالى المنشآت بالمحافظة.

ب - تطور توزيع العاملين حسب القطاع الصناعى بمحافظة بن سويف خلال الفترة (1990-2010):

تهدف دراسة تطور توزيع العاملين حسب القطاع الصناعى جدول (3) الى معرفة أكثر القطاعات الصناعية تطوراً وجذباً للعاملين بالمحافظة، ودراسة الفترات الزمنية التى تطورت فيها أعداد العاملين سواءاً كان هذا التطور بالزيادة أو النقصان، ومعرفة الاسباب الرئيسية وراء ذلك.

جدول (3) التطور العددى والنسبى للعاملين حسب القطاع الصناعى فى محافظة بنى سويف خلال الفترة من (1985-2010)

السنة	1985		1990		1995		2000		2005		2010	
القطاع	عامل	%	عامل	%	عامل	%	عامل	%	عامل	%	عامل	%
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	482	28.2	819	31.5	1088	33.0	2045	45.8	2594	40.3	3118	29.0
صناعة الغزل والنسيج والملابس	1200	70.2	1200	46.2	1204	36.5	1234	27.7	1277	19.9	1361	12.7
صناعة الخشب ومنتجاته		0.0	15	0.6	35	1.1	35	0.8	35	0.5	102	0.9
صناعة الورق ومنتجاته		0.0	13	0.5	19	0.6	19	0.4	19	0.3	19	0.2
الصناعات الكيماويات ومنتجاتها	14	0.8	25	1.0	30	0.9	70	1.6	499	7.8	782	7.3
الصناعات المعدنية الأساسية		0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	14	0.2	156	1.5
الصناعات الهندسية والكهربائية		0.0	99	3.8	119	3.6	136	3.0	295	4.6	524	4.9
صناعة مواد البناء والخزف	14	0.8	387	14.9	758	23.0	875	19.6	1651	25.7	4646	43.2
الصناعات المتنوعة		0.0	41	1.6	47	1.4	47	1.1	47	0.7	47	0.4
الاجمالى	1710	100.0	2599	100.0	3300	100.0	4461	100.0	6431	100.0	10755	100.0

- المصدر: تم الحصول على بيانات الجدول إعتماداً على بيانات:
- وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية والإسكان والمرافق، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، مركز المعلومات: بيان بعدد المصانع المنتجة بمحافظة بنى سويف عام 1995.
- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، قطاع المتابعة الفنية والتنسيق، مركز المعلومات: بيان بإجمالي المشروعات الصناعية المنتجة حتى عام 2005.
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة 2010.
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة 2014.
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للسجل الصناعى، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2016.
- الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث لمصانع المحافظة

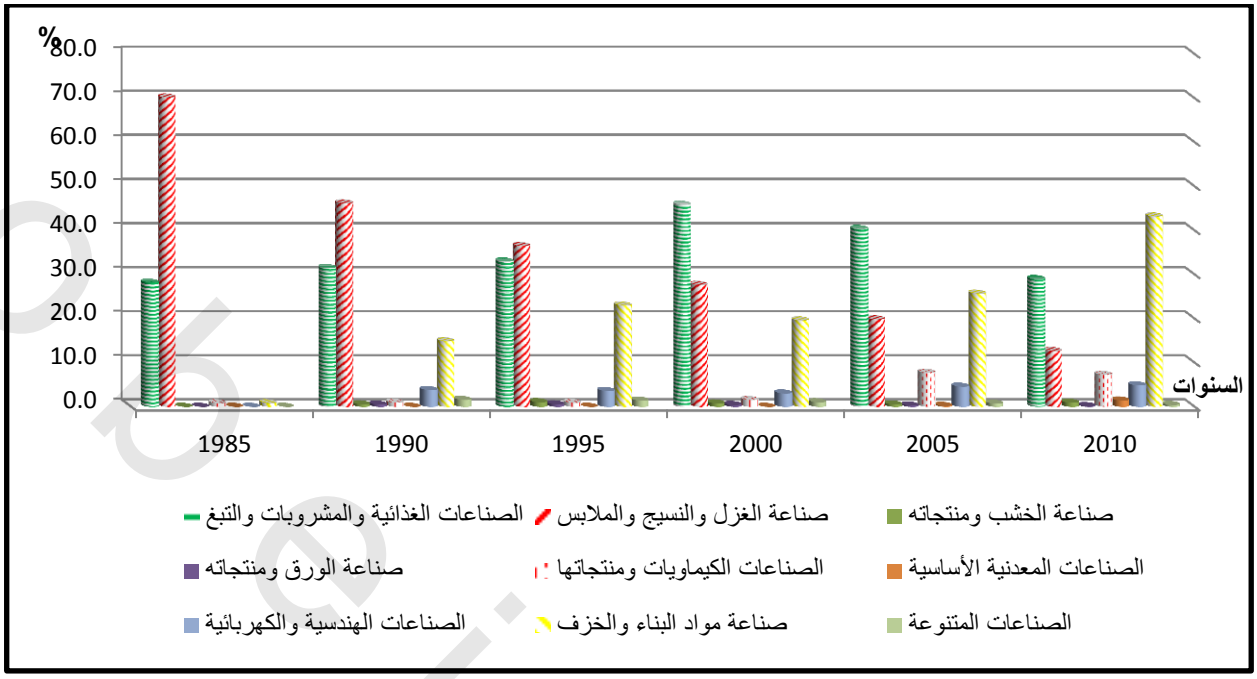

شكل (5) التطور النسبى للعاملين حسب القطاع الصناعى فى محافظة بنى سويف خلال الفترة من (2010-1985)

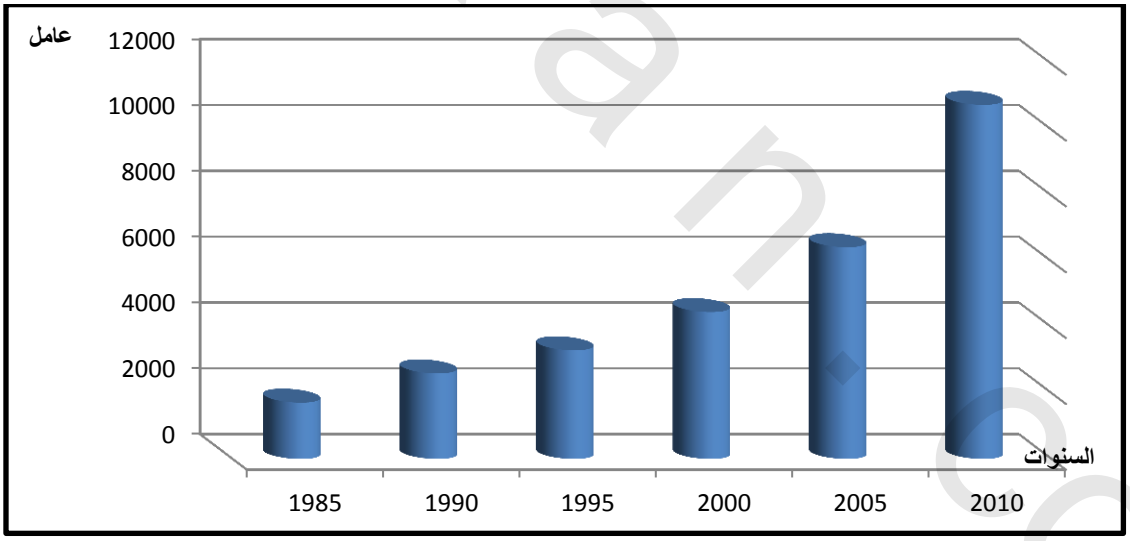

شكل (6) التطور العددى للعاملين فى محافظة بنى سويف خلال الفترة من (2010-1985)

يتضح من الجدول (3) والشكل (5) ، (6) ما يلى:

1- تطور أعداد العاملين على مستوى القطاعات الصناعية المختلفة بالمحافظة فبعد ان كان لا يتجاوز عددهم 1700عاملاً الا بقليل عام 1985 زاد فى عام 1990 الى ما يقرب من 2600 عاملاً ثم واصل

الزيادة عام 2000 إلى 4461 عاملاً ثم زاد عدد العمال فى عام 2005 إلى ما يقرب من 6431 عامل ثم أزداد هذا العدد ليصل إلى قرابة 11 ألف عامل فى عام 2010 مما يعنى الزيادة المطردة فى أعداد العاملين بصفة مستمرة فى المحافظة نتيجة التوسع فى إنشاء المواقع الصناعية الجديدة.

2- يستحوذ قطاع صناعات مواد البناء والخزف على النسبة الأكبر من أعداد العاملين حيث وصل عدد العاملين بالقطاع الى 4646 عاملاً عام 2010، وهو ما يوازى 43.2% من إجمالى نسبة العاملين بالمحافظة، ويرجع ذلك نتيجة الطلب المتزايد على العمران، وإتجاه المستثمرين الى إستغلال المقومات المتوفرة بصناعات مواد البناء والخزف.

3- يشغل قطاع الغزل والنسيج المركز الثالث من بين القطاعات الجاذبة لعدد العاملين، فبعد ان عدد العاملين بالقطاع لا يتجاوز 1200 عاملاً عام 1985 زاد الى 1361 عاملاً عام 2010، وهى زيادة طفيفة نتيجة تقلص المساحات المنزرعة بالقطن بالمحافظة.

4- يستحوذ قطاع الصناعات الكيماوية ومنتجاته على المركز الرابع فى جذب أعداد العاملين فبعد ان كان عدد العاملين لا يتجاوز 14 عاملاً عام 1985 أقترب من 800 عاملاً عام 2010، ويرجع ضعف عدد العاملين بهذا القطاع مقارنة بباقى القطاعات الاخرى الى انها تعد من الصناعات التى تحتاج الى رءوس اموال وإستثمارات كبيرة وخبرات فنية غير متوفرة بالمحافظة.

5- تشكل قطاعات الورق ومنتجاته، والخشب ومنتجاته، والصناعات المعدنية الأساسية، والصناعات الهندسية والكهربائية من أقل القطاعات جذباً للعاملين بسبب أنها قطاعات صناعية غير كثيفة العمالة بطبيعة الحال، وان كان قطاع الصناعات الهندسية والكهربائية أكثر عدداً من حيث العاملين حيث تطور العدد من 99عاملاً عام 1985 إلى 524 عاملاً عام 2010 مما يعنى زيادة الطلب المنتجات الهندسية والكهربائية بالمحافظة خلال فترات الدراسة.

يتضح مما سبق ان القطاعات الرئيسية التى تستحوذ على أعداد العاملين تنحصر فى قطاع صناعات مواد البناء والخزف فى المركز الاول يليه قطاع الصناعات الغذائية فى المركز الثانى، وقطاع صناعات الغزل والنسيج فى المركز الثالث حيث تعد تلك القطاعات ذات عمالة كثيفة بطبيعة الحال خاصة قطاع الغزل والنسيج الذى يحتاج الى عمالة كبيرة وقطاع الصناعات الغذائية الذى يعتمد فى بعض الفترات على العمالة الموسمية خاصة مع تزايد الطلب على المنتجات الغذائية فى الصيف.

ج- تطور قيمة رأس المال المستثمر حسب القطاع الصناعى بمحافظة بنى سويف خلال الفترة من (1985-2010):

ترجع أهمية دراسة تطور رأس المال المستثمر فى معرفة الدور الذى يؤديه رأس المال فى توطين وجذب الصناعات المختلفة، ومدى تطورها، ويقصد بها التكاليف الاستثمارية التى تتكلفها المنشأة منذ بدايتها وحتى وصولها إلى مرحلة الإنتاج، وهى تكاليف ثابتة متمثلة فى شراء الارض الصناعية وتكاليف البناء والتشييد، وتكاليف متحركة مثل تكاليف (الإنشاء، التراخيص، التشغيل، العمالة)، ويوضح الجدول التالى، تطور قيمة رأس المال المستثمر بالصناعة فى المحافظة خلال الفترة من **(1985-2010)**.

جدول (4) التطور العددى والنسبى لقيمة الاستثمارات على مستوى القطاع الصناعى فى محافظة بنى سويف خلال الفترة من (1985-2010)

السنة	1985		1990		1995		2000		2005		2010	
القطاع	رأس المال	%	رأس المال	%	رأس المال	%	رأس المال	%	رأس المال	%	رأس المال	%
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	12235	24.6	75283.9	39.0	129263	4.0	274927.8	8.0	356773	5.9	491147.7	6.2
صناعة الغزل والنسيج والملابس	33844	68.1	33844	17.5	34012.7	1.0	44149.68	1.3	45109.2	0.7	74933.18	0.9
صناعة الخشب ومنتجاته		0.0	53.539	0.0	166.845	0.0	166.845	0.0	166.845	0.0	14902.85	0.2
صناعة الورق ومنتجاته		0.0	126.416	0.1	194.608	0.0	194.608	0.0	194.608	0.0	194.608	0.0
الصناعات الكيماويات ومنتجاتها	3253	6.5	3265.4	1.7	3274.44	0.1	6174.435	0.2	77834.4	1.3	138671.6	1.7
الصناعات المعدنية الأساسية		0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	6000	0.1	35700	0.4
الصناعات الهندسية والكهربائية		0.0	11406.8	5.9	11756.8	0.4	12553.75	0.4	16398.1	0.3	130767.4	1.6
صناعة مواد البناء والخزف	363.7	0.7	56364.7	29.2	3075451	94.1	3102637	89.8	5502787	91.4	7046326	88.7
الصناعات المتنوعة		0.0	12827.3	6.6	13912.4	0.4	13912.39	0.4	13912.4	0.2	13912.39	0.2
الاجمالى	49696	100	193172	100	3268032	100	3454716	100	6019175	100	7946555	100

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للسجل الصناعى، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2016.

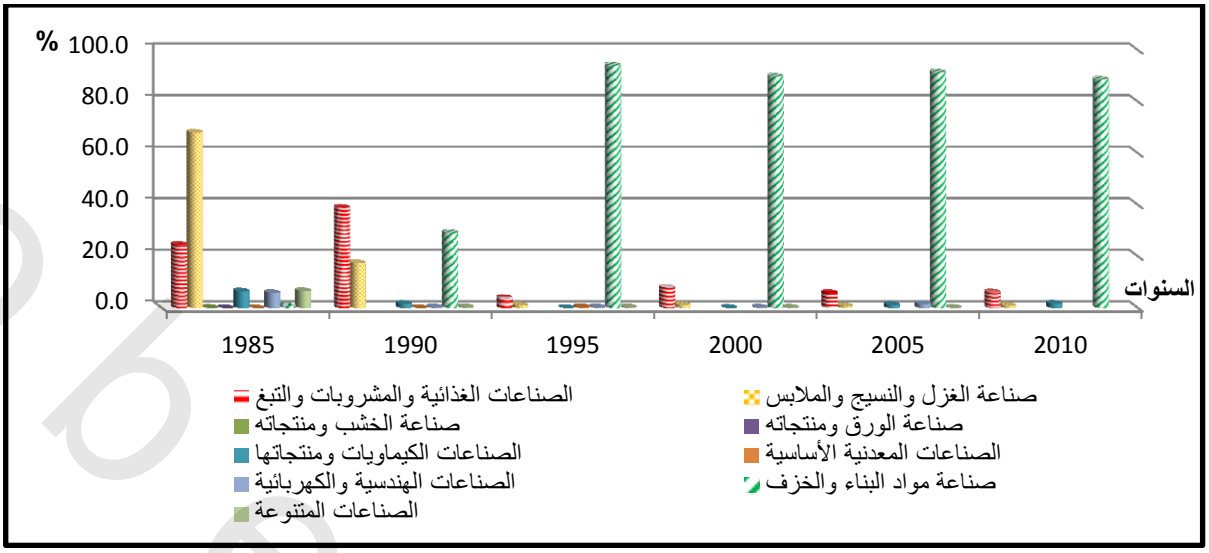

شكل (6) التطور النسبى للاستثمارات على مستوى القطاع الصناعى فى محافظة بنى سويف خلال الفترة من (1985-2010)

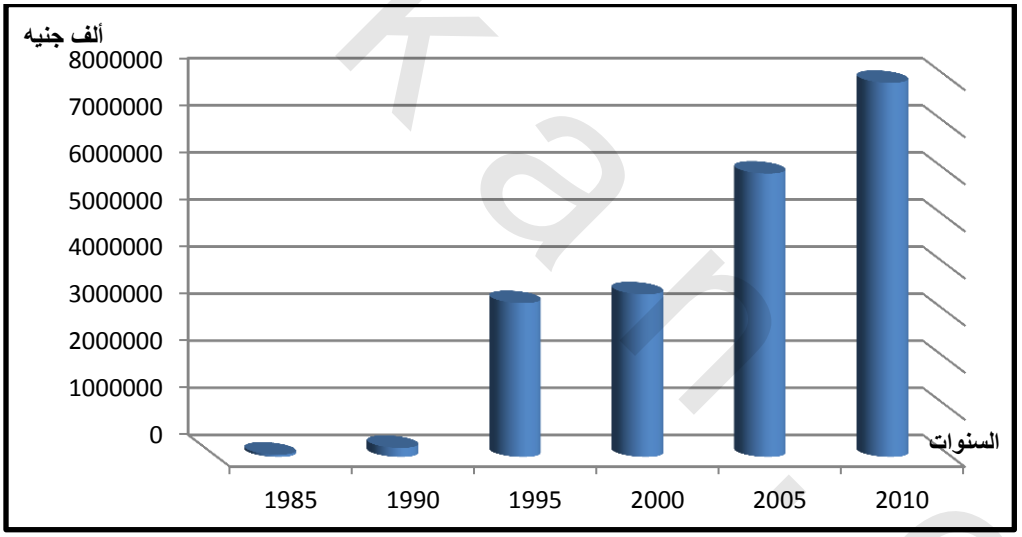

شكل (7) تطور الاستثمارات فى محافظة بنى سويف خلال الفترة من (1985-2010)

يتضح من الجدول (4) والشكل (6)، (7) ما يلى:

1- تطور الاستثمارات على مستوى القطاعات الصناعية بالمحافظة من نحو 50 مليون جنيه عام 1985، إلى ما يزيد على 193 مليون جنيه عام 1990، ثم زادت إلى 3.3 مليار جنيه عام 1995، نتيجة ظهور منشأت صناعية فى تلك الفترة خاصة صناعات مواد البناء والخزف والصناعات الغذائية التى وصلت الى 25 منشأة، ثم زادت إلى 3.4 مليار جنيه عام 2000، ثم تضاعفت الاستثمارات إلى

حوالى 6مليار جنيه عام 2005، ثم زادات مرة اخرى لتصل الى 7.9 مليار جنيه عام 2010، مما يؤكد على تطور ونمو الاستثمارات بصفة مستمرة خلال فترة الدراسة نتيجة تطور الصناعة ونشأة مناطق صناعية جديدة، وزيادة الطلب على المنشآت الصناعية بالمحافظة.

2- يستحوذ قطاع مواد البناء والخزف على المركز الأول فى تطور الاستثمارات على مستوى المحافظة ، حيث تطورت نسبة الاستثمارات بالقطاع من 0.7% عام 1985، إلى 29.2% عام 1990، ثم زادت تلك النسبة الى 88.7% من إجمالى الاستثمارات بالمحافظة، وهو نتيجة طبيعية لزيادة حركة العمران.

3- تأتى استثمارات قطاع الصناعات الغذائية فى المركز الثانى، حيث تطورت الاستثمارت من 12 مليون جنيه عام 1985، حتى وصلت إلى قرابة 450 مليون جنيه فى عام 2010، ويرجع ذلك الى زيادة الطلب على المنتجات الغذائية، ووفرة الموارد والمحاصيل الزراعية التى تأتى من الاراضى الزراعية بالمحافظة مما جعلها تحتل تلك المكانة المتقدمة على باقى القطاعات الصناعية الاخرى بالمحافظة.

4- تأتى الاستثمارات فى قطاع الكيماويات الأساسية فى المركز الثالث، حيث تطورت من 3.2 مليون جنيه عام 1985، الى 6.2 مليون جنيه عام 2000 ثم وصلت الى 138 مليون جنيه عام 2010، ويرتبط زيادة أو نقص الاستثمارات فى هذا القطاع بتخصيص الأراضى الصناعية للصناعات الكيماوية داخل المواقع الصناعية بالمحافظة فكلما كانت تم تخصيص قطع أراضى صناعية جديدة للصناعات الكيماوية ومنتجاتها تجذب العديد من الاستثمارات الجديدة.

5- تطور قيمة الاستثمارات فى قطاع الغزل والنسيج حيث زادت من 8.45% عام 1990إلى 11% عام 2010 ويرجع ذلك إلى دخول مصر فى إتفاقية الكويز فى نهاية 2004، والتى تقوم على صناعات الغزل والنسيج داخل مناطق صناعية مؤهله لهذه الصناعة.

6- تطورت وزادت قيمة الاستثمارات فى باقى القطاعات الصناعية حيث نجد انها زادات فى قطاع الصناعات (الهندسية والكهربائية، الورق ومنتجاته، الخشب ومنتجاته، المعدنية الأساسية، الغزل والنسيج)، ولكن بنسب أقل من القطاعات الأخرى مثل قطاع صناعات مواد البناء والخزف والصناعات الغذائية، والكيماوية التى تحتل المراكز الثلاثة الاولى فى تطور الاستثمارات.

رابعاً: التوزيع الجغرافي للأنشطة للصناعة بمحافظة بنى سويف عام 2015:

تهدف دراسة التوزيع الجغرافي للأنشطة للصناعة بالمحافظة إلى إيضاح الإختلافات المكانية للأنشطة الصناعية، والتعرف على قطاعاتها الصناعية المختلفة، وطبيعة كل صناعة، فضلاً عن معرفة

أنماط التوزيع الجغرافي لهذه الأنشطة الصناعية وتوضيح الصورة العامة للتوزيع المكاني[1]، وفيما يلى نتناول دراسة التوزيع الجغرافى للمنشآت الصناعية والعاملين بها والاستثمارات،على مستوى مراكز المحافظة، وذلك إعتماداً على عدة معايير وهى عدد (المنشآت، العاملين بها، قيمة الاستثمارات الصناعية).

أ – التوزيع الجغرافى للمنشآت الصناعية والعاملين بها والاستثمارات فى بنى سويف عام 2015.

ترجع أهمية دراسة التوزيع الجغرافى للمنشآت الصناعية، والعاملين بها، وقيمة الاستثمارات جدول (4) الى معرفة الصورة التى تبدو عليها الصناعة، ومدى إنتشارها وتباينها مما يساعد فى معرفة مناطق التركز والتخلخل داخل المحافظة، وهذا يساعد بدوره فى عملية إعادة تقييم المناطق الصناعية، والتخطيط الصناعى للمدينة.

جدول (5) التوزيع الجغرافى للمنشآت الصناعية والعاملين بها والاستثمارات فى بنى سويف 2015

المركز	عدد المنشآت		عدد العاملين		رأس المال المستثمر	
	العدد	%	العدد	%	القيمة مليون جنيه	%(*)
قسم بنى سويف	137	45.2	6660	36.8	5788548	40.9
مدينة بنى سويف الجديدة	60	19.8	4216	23.3	1600506	11.3
مركز بنى سويف	28	9.2	1655	9.1	2325795	16.4
أهناسيا	6	2.0	128	0.7	19517	0.1
الفشن	2	0.7	12	0.1	430	0.0
الواسطى	47	15.5	3980	22.0	1247055	8.8
ببا	4	1.3	752	4.2	2382952	16.8
سمسطا	1	0.3	11	0.1	920	0.0
ناصر	18	5.9	703	3.9	796583	5.6
الاجمالى	303	100.0	18117	100.0	14162304	100.0

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادا على بيانات:

– الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للسجل الصناعى، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2016.

[1] حسام الدين جاد الرب : المناطق الصناعية غرب الأسكندرية خلال السنوات ال 25 سنة الأخيرة دراسة جغرافية، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ص 30.

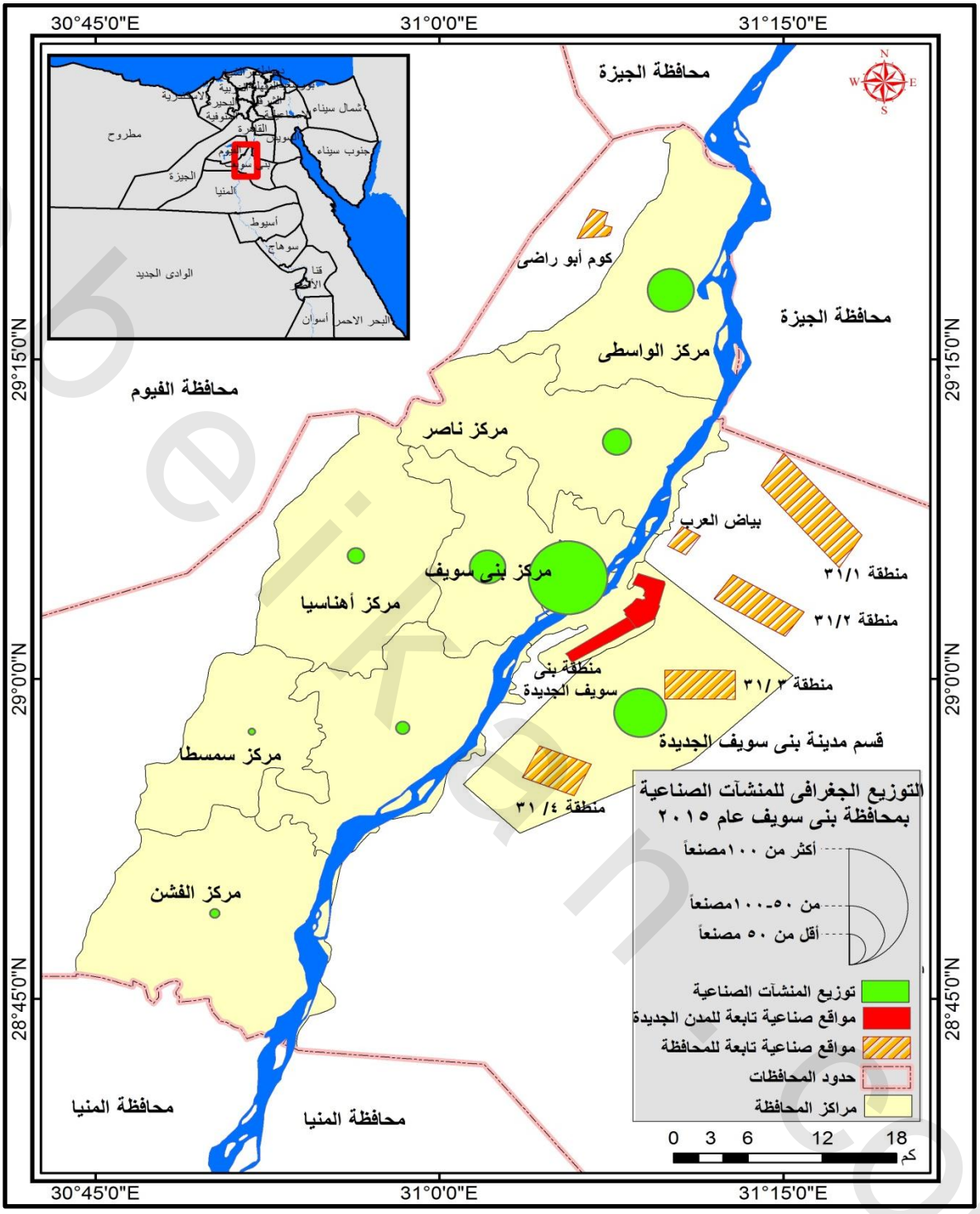

المصدر: 1- الخرائط الطبوغرافية مقياس 50.000:1 الهيئة العامة المصرية للمساحة عام 1996.

2- المناطق الصناعية، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، القاهرة، 2015.

3- توزيع المصانع بالنشاط الصناعى بناءً على بيانات الجدول ( ) باستخدام برنامج (ARC GIS 10.2).

شكل (8) التوزيع الجغرافى للمنشآت الصناعية بمحافظة بنى سويف عام 2015

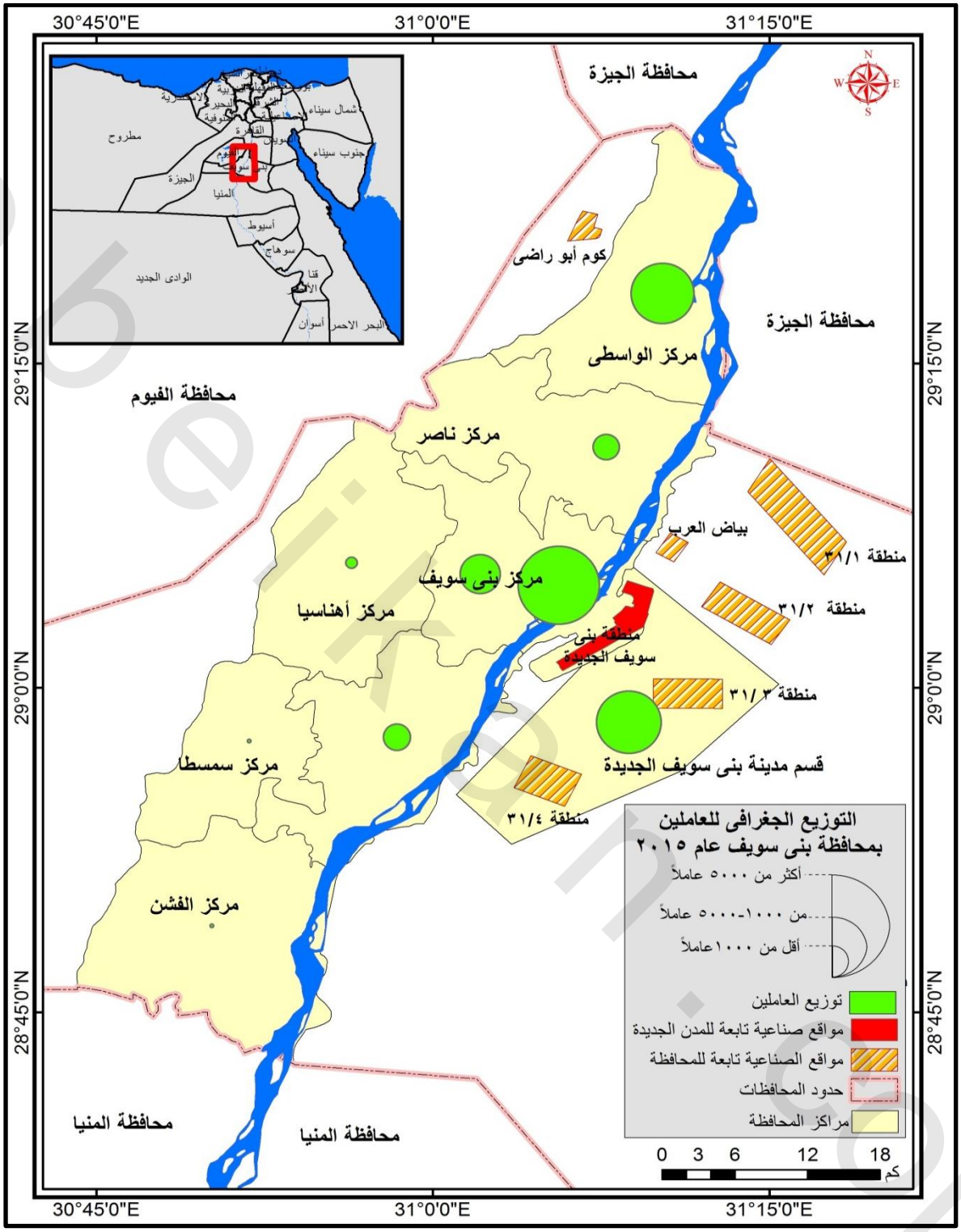

المصدر: 1- الخرائط الطبوغرافية مقياس 50.000:1 الهيئة العامة المصرية للمساحة عام 1996.

2- المناطق الصناعية، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، القاهرة، 2015.

3- توزيع العاملين بالنشاط الصناعى بناءً على بيانات الجدول ( ) باستخدام برنامج (ARC GIS 10.2).

شكل (9) التوزيع الجغرافى للعاملين بالصناعة فى محافظة بنى سويف عام 2015

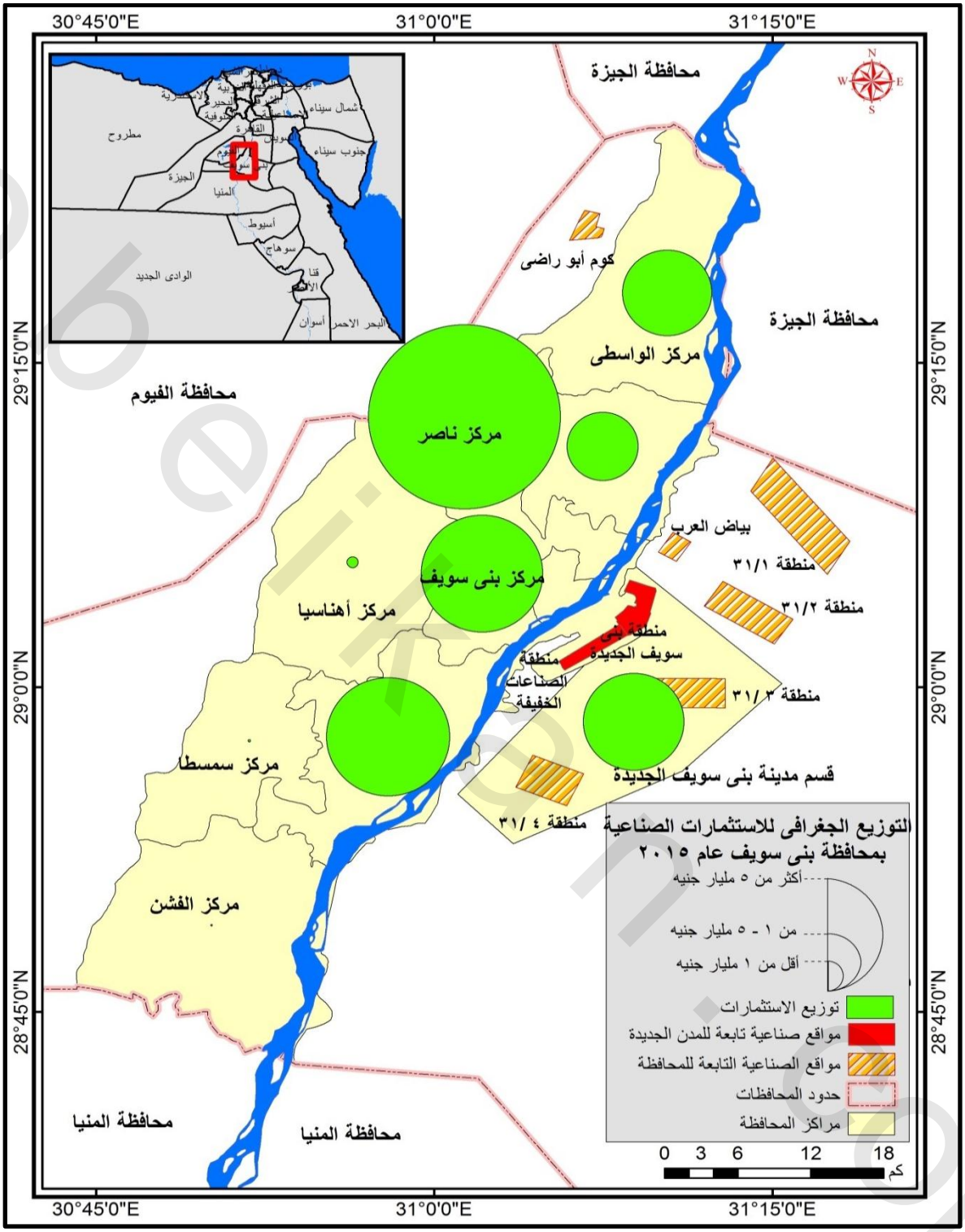

المصدر: 1- الخرائط الطبوغرافية مقياس 50.000:1 الهيئة العامة المصرية للمساحة عام 1996.

2- المناطق الصناعية، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، القاهرة، 2015.

3- توزيع الاستثمارات بالنشاط الصناعى بناءً على بيانات الجدول ( ) باستخدام برنامج (ARC GIS 10.2).

شكل (10) التوزيع الجغرافى للاستثمارات الصناعية فى محافظة بنى سويف عام 2015

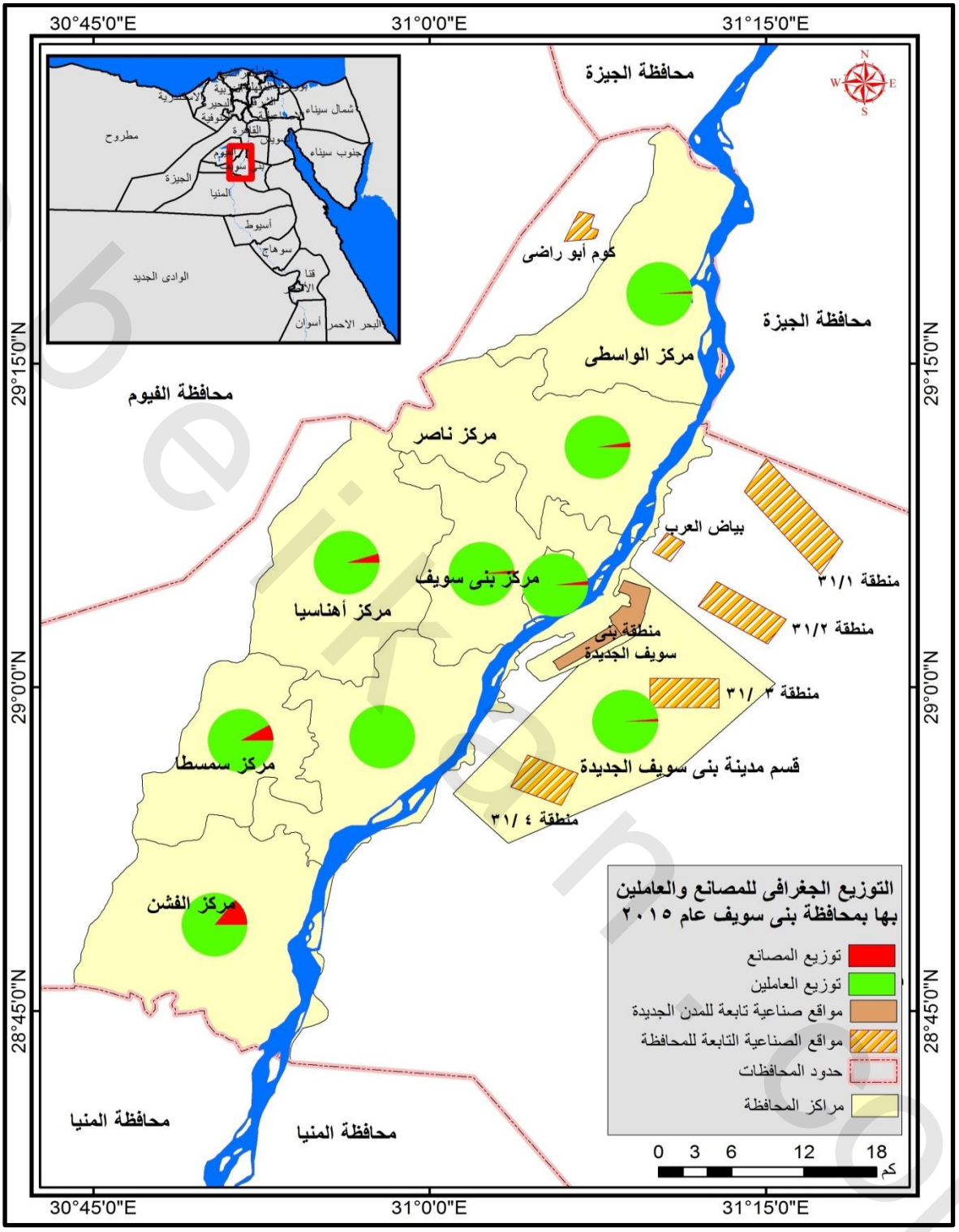

المصدر: 1- الخرائط الطبوغرافية مقياس 50.000:1 الهيئة العامة المصرية للمساحة عام 1996.

2- المناطق الصناعية، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، القاهرة، 2015.

3- توزيع المصانع العاملين والاستثمارات بالنشاط الصناعى بناءً على بيانات الجدول ( ) باستخدام برنامج (ARC GIS 10.2).

شكل (11) التوزيع الجغرافى للمصانع والعاملين بها فى محافظة بنى سويف عام 2015

يتضح من الجدول (5) والاشكال (8)، (9)، (10)، (11) ما يلى:

1- يبلغ عدد المنشآت الصناعية بمحافظة بنى سويف 303 منشأة صناعية عام 2015 يعمل بها ما يزيد عن 18ألف عامل، باستثمارات تبلغ حوالى 14.2 مليار جنيه، تتوزع على مراكز المحافظة المختلفة، الإ ان هناك تبايناً وإختلافاً كبيراً فى نصيب كل مركز من عدد المنشآت والعاملين والاستثمارات الصناعية، ويرتبط هذا التباين فى الاساس الى تاريخ نشأة المناطق الصناعية بالمحافظة ومدى جاهزيتها بالمرافق والخدمات العامة لكل منطقة على حده.

2- يتميز نمط التوزيع الجغرافى للنشاط الصناعى بالمحافظة بالتركز حيث يستحوذ قسم بنى سويف على المركز الاول وذلك بنسبة 45% أى أقل من نصف نسبة المنشآت الصناعية بقليل 137 منشأة، ويعمل بها ما يزيد على 6.6 ألف عاملاً أى ما يوازى نسبة 36.8% من إجمالى العاملين بالمحافظة، ورأس مال مستثمر بلغ 5.8مليار جنيه، وهو ما يوازى 40.9% من إجمالى رأس المال المستثمر بالمحافظة، ومن المميزات التى أسهمت فى تركز الصناعة بقسم بنى سويف توفر قطع الأراضى الصناعية فى منطقة بياض العرب حيث تتبعه إدارياً، كما ساعد توافر المرافق والخدمات فى منطقة بياض العرب منذ نشأة فى جذب عدد كبير من المنشآت الصناعية والعاملين بها للإستفادة من هذه البنية الإساسية والخدمات المتوفرة بها بالإضافة الى قربها من الاحياء السكنية بمدينة بنى سويف السكنية والتى تسهل من رحلة العمل اليومية.

3- تستحوذ مدينة بنى سويف الجديدة على المركز الثانى من حيث أعداد المنشآت الصناعية والعاملين بها حيث يوجد به 60 منشاة صناعية، وهو ما يوازى 19.8% من إجمالى المنشآت الصناعية، ويعمل بها ما يزيد على 4 الاف عامل، وهو ما يوازى 23.3% من إجمالى العاملين، أما الاستثمارات الصناعية فقد جاءت المحافظة فى المرتبة الرابعة باستثمارات بلغت حوالى 1.6مليار جنيه أى ما يوازى 11.3% من إجمالى الاستثمارات، ويرجع إرتفاع العاملين والمنشآت بمدينة بنى سويف الجديدة الى نشأه بها مثل منطقة بنى سويف الجديدة الصناعية، ومنطقة الصناعات الخفيفة.

4- يأتى مركز الواسطى فى المرتبة الثالثة من حيث عدد المنشآت الصناعية حيث يوجد به 47منشأة تمثل نسبة 15.5% من إجمالى المنشآت، ويحتل نفس المرتبة فى أعداد العاملين حيث يعمل به ما يقرب من 4 ألاف عامل بنسبة 22% من إجمالى عدد العاملين، وتخطى رأس المال المستثمر با 1.2مليار

جنيه، ى ما يوازى 8.8% من إجمالى رأس المال المستثمر، ويرجع ذلك الى وقوع منطقة كوم أبو راضى الصناعية بالمركز.

5- يشغل مركز بنى سويف المرتبة الرابعة من حيث المنشآت الصناعية وهو ما يوازى 9.2% من إجمالى نسبة المنشآت، ويعمل به ما يزيد على 1600 عاملاً، وهو ما يوازى نسبة 9.1% من إجمالى نسبة العاملين بالصناعة فى المحافظة، وذلك برأس مال مستثمر يتخطى 2.3مليار جنيه بنسبة 16.4% من إجمالى رأس المال المستثمر، وهو ثالث مراكز المحافظة من حيث الاستثمارات، ويرجع ذلك الى توفر الخدمات والمرافق مما جعله مركز جذب وتوطن للصناعات المختلفة حيث يمثل المركز الثقل السكانى للمحافظة.

6- يأتى مركز ناصر (بوش سابقاً) فى المركز الخامس بنحو 18 منشأة أى ما يوازى (5.9%) من إجمالى نسبة المنشآت، ويعمل بها أقل من 1000 عامل أى ما يوازى 3.9% من إجمالى نسبة العاملين باستثمارات تبلغ نحو 800 مليون جنيه وهو ما يوازى 5.6% من إجمالى نسبة الاستثمارات.

7- تشكل باقى مراكز المحافظة (أهناسيا، ببا، الفشن، سمسطا) المراكز من السادس وحتى التاسع باعداد منشآت صناعية قليلة، حيث لا يوجد بها مناطق صناعية مخططة تجتذب الصناعات المختلفة والعاملين بها والاستثمارات وأغلب المناطق الصناعية بالمحافظة تم تخصيصها بعيداً فى الظهير الصحراوى.

ب - التوزيع القطاعي للصناعات التحويلية في محافظة بنى سويف عام 2015.

تنقسم الصناعات التحويلية في محافظة بنى سويف حسب القطاع الصناعى إلى تسعة قطاعات صناعية مختلفة هي كما يلى:

1- الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ.
2- صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود.
3- صناعة الخشب والمنتجات الخشبية.
4- صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر.
5- الصناعة الكيماوية والمطاطية والبلاستيكية والبترولية.
6- الصناعات المعدنية.
7- الصناعات الكهربائية والهندسية.
8- صناعة مواد البناء والحراريات.

9- الصناعات المتنوعة.

جدول (6) التوزيع العددى والنسبى للمنشآت الصناعية والعاملين بها والاستثمارات حسب القطاع الصناعى بمحافظة بنى سويف عام 2015

القطاع الصناعى	المنشآت الصناعية		العاملين		الاستثمارات	
	عدد	%	عدد	%	قيمة	%
الصناعات الغذائية والمشروبات	108	35.6	4599	25.4	1392378.7	9.8
صناعة الغزل والنسيج والملابس	12	4.0	3620	20.0	292690.2	2.1
صناعة الخشب ومنتجاته	20	6.6	151	0.8	21483.8	0.2
صناعة الورق ومنتجاته	12	4.0	257	1.4	146194.6	1.0
الصناعات الكيماويات ومنتجاتها	39	12.9	1141	6.3	270299.4	1.9
الصناعات المعدنية الأساسية	9	3.0	200	1.1	144100.0	1.0
الصناعات الهندسية والكهربائية	41	13.5	2368	13.1	2500702.4	17.7
صناعة مواد البناء والخزف	60	19.8	5734	31.6	9380542.9	66.2
الصناعات المتنوعة	2	0.7	47	0.3	13912.4	0.1
الاجمالى	303	100.0	18117	100.0	14162304.4	100.0

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادا على بيانات:

- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للسجل الصناعى، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2016

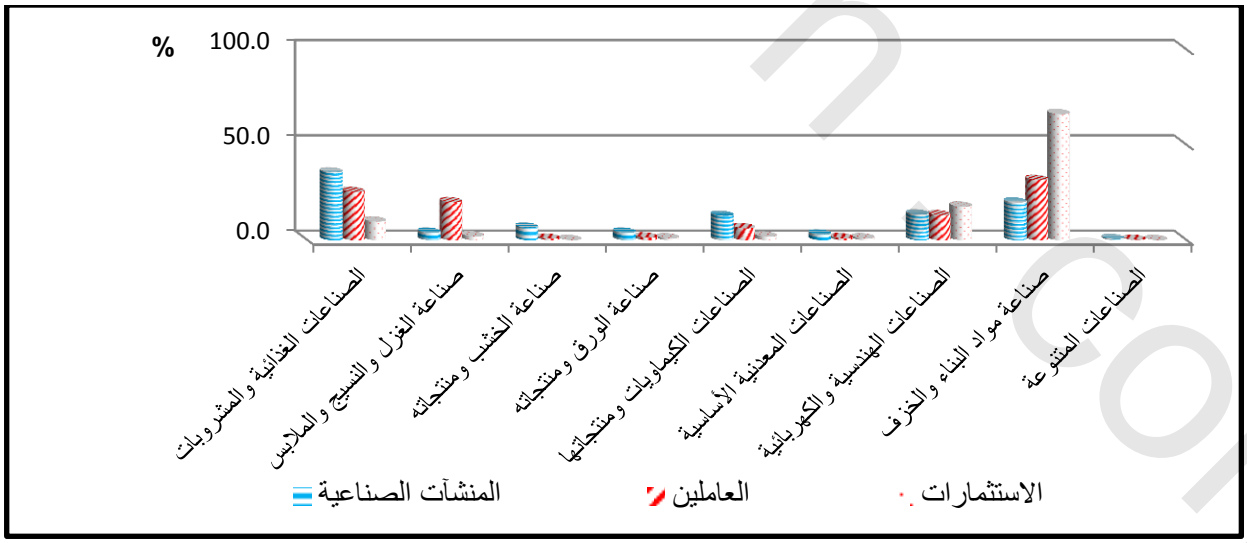

شكل (12) التوزيع النسبى للمنشآت الصناعية والعاملين والاستثمارات حسب القطاع الصناعى بمحافظة بنى سويف عام 2015

يتضح من الجدول (6) والشكل (12) ما يلى:

1- يبلغ عدد المنشآت الصناعية بمحافظة بنى سويف 303 منشأة موزعة على تسعة قطاعات صناعية مختلفة يعمل بها ما يزيد على 18 ألف عام باستثمارات تزيد على 14.1 مليار جنيه عام 2015.

2- تستحوذ الصناعات الغذائية والمشروبات على المركز الاول فى أعداد المنشآت الصناعية والمركز الثانى فى أعداد العاملين بها حيث يوجد بتلك الصناعات 108 منشأة، وهو ما يوازى 35.6% من اجمالى المنشآت، يعمل بها ما يزيد على 4.5 ألف عاملاً وهو ما يمثل أكثر من ربع العاملين بالمحافظة أى ما يوازى 25.4% من اجمالى نسبة العاملين، وذلك باستثمارات تصل الى حوالى 1.4 مليار جنيه أى ما يوازى 9.8% من اجمالى الاستثمارات بالمحافظة، ويرجع ذلك الى استغلال المنتجات الزراعية التى تشتهر بها المحافظة حيث تعد من المحافظات الزراعية.

3- تأتى صناعات قطاع مواد البناء والخزف فى المركز الثانى من حيث أعداد المنشآت والمركز الاول فى أعداد العاملين والاستثمارات الصناعية حيث يوجد بها 60منشأة صناعية، وهو ما يوازى نسبة 19.8% من اجمالى المنشآت الصناعية، يعمل بها ما يزيد على 5.7 ألف عاملاً، باستثمارات تتخطى 9.3 مليار جنيه، وهو ما يوازى نسبة 66.2% من اجمالى الاستثمارات بالمحافظة، ويرجع ذلك الى زيادة الطلب على مواد البناء نتيجة زيادة الطلب على العمران بالمحافظة فضلاً عن استغلال الموارد الطبيعية والمتوفرة فى الظهير الصحراوى للمحافظة شرقى وغربى النيل، بالاضافة الى توافر الايدى العاملة.

3- تحتل الصناعات الهندسية والكهربائية المرتبة الثالثة من حيث أعداد المنشآت الصناعية والعاملين بها والاستثمارات على مستوى المحافظة حيث تشمل تلك الصناعات على 42 منشأة وهو ما يمثل نسبة 13.5% من اجمالى المنشآت، ويعمل بها ما يزيد على 2.3 ألف عامل بما يمثل نسبة 13.1% من اجمالى العاملين بالمحافظة، وذلك باستثمارات تصل الى حوالى 2.5 مليار جنيه، وهو ما يوازى نسبة 17.7% من اجمالى الاستثمارات، ويرجع احتلالها تلك المكانة المتقدمة الى وجود بعض الشركات العالمية فى منطقة كوم أبو راضى خاصة شركة سامسونج العالمية للاجهزة الكهربائية والهندسية والتكنولوجية.

4- تأتى صناعة اللغزل والنسيج والملابس فى المرتبة الثالثة من حيث أعداد العاملين حيث يعمل أكثر من 3.6 ألف عاملاً، وهو ما يمثل 20% من اجمالى العاملين بالمحافظة، وهو امر طبيعى حيث تعد من الصناعات كثيفة العمالة، وذلك فى 12 منشأة صناعية باستثمارات تقترب من 300 مليون جنيه

5- تستحوذ الصناعات الكيماوية ومنتجاتها على المركز الرابع من حيث أعداد المنشآت الصناعية حيث يوجد منها 39 منشاة صناعية بما يمثل 12.9% من اجمالى المنشآت، يعمل بها أكثر من 1.1 ألف عاملاً باستثمارات تزيد على 270 مليون جنيه بما يوازى 1.9% من اجمالى الاستثمارات بالمحافظة.

6 – تشكل باقى الأقسام الأخرى مراكز متأخرة من حيث أعداد المنشآت الصناعية والعاملين بها والاستثمارات خاصة صناعات الخشب ومنتجاته، والورق ومنتجاته، وقطاع الصناعات المعدنية الأساسية، والصناعات المتنوعة.

ج – التوزيع الجغرافي للمساحات الصناعية حسب القطاع الصناعى بالمحافظة عام 2015.

ترجع أهمية دراسة التوزيع الجغرافى للمساحات التى تشغلها المنشآت الصناعية حسب نوع الصناعة جدول (7) بالمحافظة؛ وتصنيفها النوعى الى انها يمكن أن تشكل معياراً لاظهار أهمية كل صناعة وضخامة منشآتها تبعاً لمساحات منشآتها، كما انه يمكن أن يكون مؤشراً قوياً على سيطرة بعض الانشطة على المساحات الكبيرة مما يساعد متخذى القرار فى توفير تلك المساحات عند اضافة مناطق جديدة فى المستقبل بمحافظة بنى سويف، يساعد كل ذلك على إدراك علاقات التوزيع بين الصناعة والظاهرات الجغرافية الأخرى بمنطقة الدراسة، حيث يساعد فهم هذه العلاقات المتبادلة مهمة المخططين من إجل إتباع التوزيع السليم للمشروعات الصناعية المستقبلية ([1]).

[1]) محمد زكى السديمى، محافظة الاسماعيلية دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، 1991، ص ص، 87 – 89 .

جدول (7) التوزيع الجغرافى للمساحات التى تشغلها المنشآت حسب نوع الصناعة بمحافظة بنى سويف عام 2015

القطاع	المساحة م2	المساحة بالكم2	%	الرتبة	عدد العاملين	%	الرتبة	كثافة الصناعة متر مربع /عامل(**)
الصناعات الغذائية والمشروبات	1556552.2	1.6	10.3	2	4599	25.4	2	338.5
صناعة الغزل والنسيج والملابس	314742.9	0.3	2.1	8	3620	20.0	3	86.9
صناعة الخشب ومنتجاته	247548.9	0.2	1.6	9	151	0.8	8	1639.4
صناعة الورق ومنتجاته	415973.2	0.4	2.7	7	257	1.4	6	1618.6
الصناعات الكيماويات ومنتجاتها	727500.1	0.7	4.8	6	1141	6.3	5	637.6
الصناعات المعدنية الأساسية	1370486.6	1.4	9.1	4	200	1.1	7	6852.4
الصناعات الهندسية والكهربائية	767937.9	0.8	5.1	5	2368	13.1	4	324.3
صناعة مواد البناء والخزف	8223155.8	8.2	54.4	1	5734	31.6	1	1434.1
الصناعات المتنوعة	1502673.8	1.5	9.9	3	47	0.3	9	31971.8
الاجمالى	15126571.4	15.1	100		18117	100		834.9

المصدر: الجدول من عمل الباحث إعتماداً على بيانات:-

أ- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة المناطق الصناعية، بيانات غير منشورة ، القاهرة، عام 2015.

ب – مركز معلومات جهاز ديوان المحافظة، بنى سويف، 2006.

ج – مركز معلومات جمعية مستثمرى بياض العرب، بنى سويف، 2005.

(**) يتم حساب كثافة الصناعة كالتالى= اجمالى المساحة بالمتر المربع ÷ عدد العمال.

راجع: محمود محمد سيف: المواقع الصناعية، دراسة تحليلية فى الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1990، ص 38.

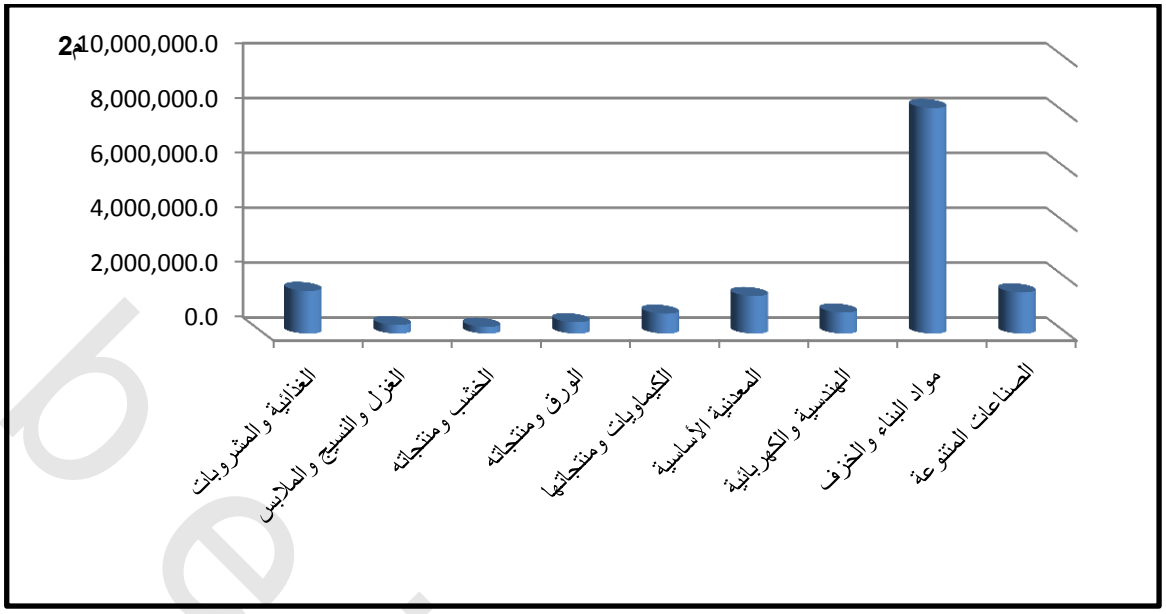

شكل (13) التوزيع الجغرافى للمساحات حسب نوع الصناعة فى محافظة بنى سويف عام 2015

يتضح من الجدول (7) والشكل (13) ما يلى:

1- تبلغ مساحة الأراضى المخصصة للنشاط الصناعى محافظة بنى سويف عام 2015 أكثر من 15.1 مليون م2 أى ما يوازى 15.1 كم2 تتوزع على العديد من الأنشطة الصناعية الرئيسية بالمحافظة.

2- تحتل صناعة مواد البناء والخزف المركز الاول من حيث المساحة التى تشغلها، بمساحة تقدر بنحو 8.2 مليون م2، أكثر من نصف المساحة المخصصة للنشاط الصناعى، وهو ما يوازى نسبة 54.4% من اجمالى المساحة، ويرجع ذلك الى انه تم تخصيص أكثر من موقع ومنطقة صناعية لصناعات مواد البناء والخزف شرقى محافظة بنى سويف يعمل بها العديد من شركات الاسمنت خاصة فى المناطق (31/1 ، 32 ، 33 ، 34) مثل شركة وادى النيل للاسمنت بمساحة 1مليون م2، وشركة جنوب الوادى للاسمنت بمساحة 1 مليون م2، فضلا عن زيادة الطلب على مواد البناء والخزف لسد احتياجات الطلب المتزايد عليها، وبلغت كثافة الصناعة بها (1434.1 م2) لكل عامل.

3 - تشغل صناعة المواد الغذائية المركز الثانى من حيث المساحة، وذلك بمساحة تخطت نحو 1.6مليون م2 أى ما يوازى 10.3% من اجمالى المساحة، ويرجع ذلك الى تخصيص مساحات كبيرة

لتك الصناعة لزيادة العاملين بها وزيادة الطلب عليها حيث تحتل تلك الصناعة المركز الثانى من حيث عدد المنشآت، ويعمل بها ربع العاملين بالمحافظة، وبلغت كثافة الصناعة بها (338.5 م2).

4 – تأتى الصناعات المتنوعة فى المركز الثالث من حيث المساحة، وذلك بمساحة تقدر 1.5 مليون م2 أى ما يوازى 9.9% من اجمالى المساحة، ويرجع ذلك الى انه تم تخصيص مناطق صناعية كبيرة المساحة للصناعات الثقيلة فى الضهير الصحراوى شرقى محافظة بنى سويف، وتلك الصناعات تحتاج الى مساحات كبيرة خاصة وإنها تحتاج الى تخزين المواد التى تستخدم فى عمليات الانتاج، وكذلك منتجاتها لفترات طويلة لحين تصريفها، فضلا عن زيادة الطلب على تلك الصناعات، وبلغت كثافة الصناعة بها (31971.8م2) لكل عامل.

5– تستحوذ الصناعات المعدنية الاساسية على المركز الرابع من حيث المساحة، وذلك بمساحة تقترب 1.4 مليون م2 أى ما يوازى 9.1% من اجمالى المساحة المخصصة للنشاط الصناعى، ويرجع ذلك الى إحتياج بعض هذه الصناعات المعدنية الى مساحات كبيرة، مثل مصنع حديد المصريين، وبلغت كثافة الصناعة فى تلك النشاط (6852.4م2) لكل عامل، ويرجع ذلك الى زيادة المساحات المخصصة لتلك الصناعة مع ضعف عدد العاملين بها حيث تعتمد على الآلات والمعدات التكنولوجية الحديثة فى بعض مراحل الانتاج المختلفة.

6– تأتى الصناعات الهندسية والكهربائيةا فى المركز الخامس وتقدر مساحتها بنحو 767.9 ألف م2 أى ما يوازى 0.8% من اجمالى المساحة، ويرجع ذلك الى زيادة الطلب عليها، وبلغت كثافة الصناعة بها نحو (324.3م2) لكل عامل.

7– تشغل باقى الصناعات مثل (الصناعات الكيماوية ومنتجاتها، الورق، وصناعة الغزل والنسيج، وصناعة الخشب) المراكز من السادس حتى التاسع من حيث المساحة التى تشغلها حيث جاءت مساحة تلك الصناعات كالتالى (727.5ألف م2)، (314.7 ألف م2)، (415.9 ألف م2)، (247.5ألف م2).

د– المخططات الصناعية المعتمدة للمناطق الصناعية فى محافظة بنى سويف.

يوجد بمحافظة بنى سويف 8 مناطق صناعية شكل (14) معتمدة مخصصة للنشاط الصناعى بعضها يتبع المحافظة إداريا، والبعض الآخر يتبع الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية والمدن

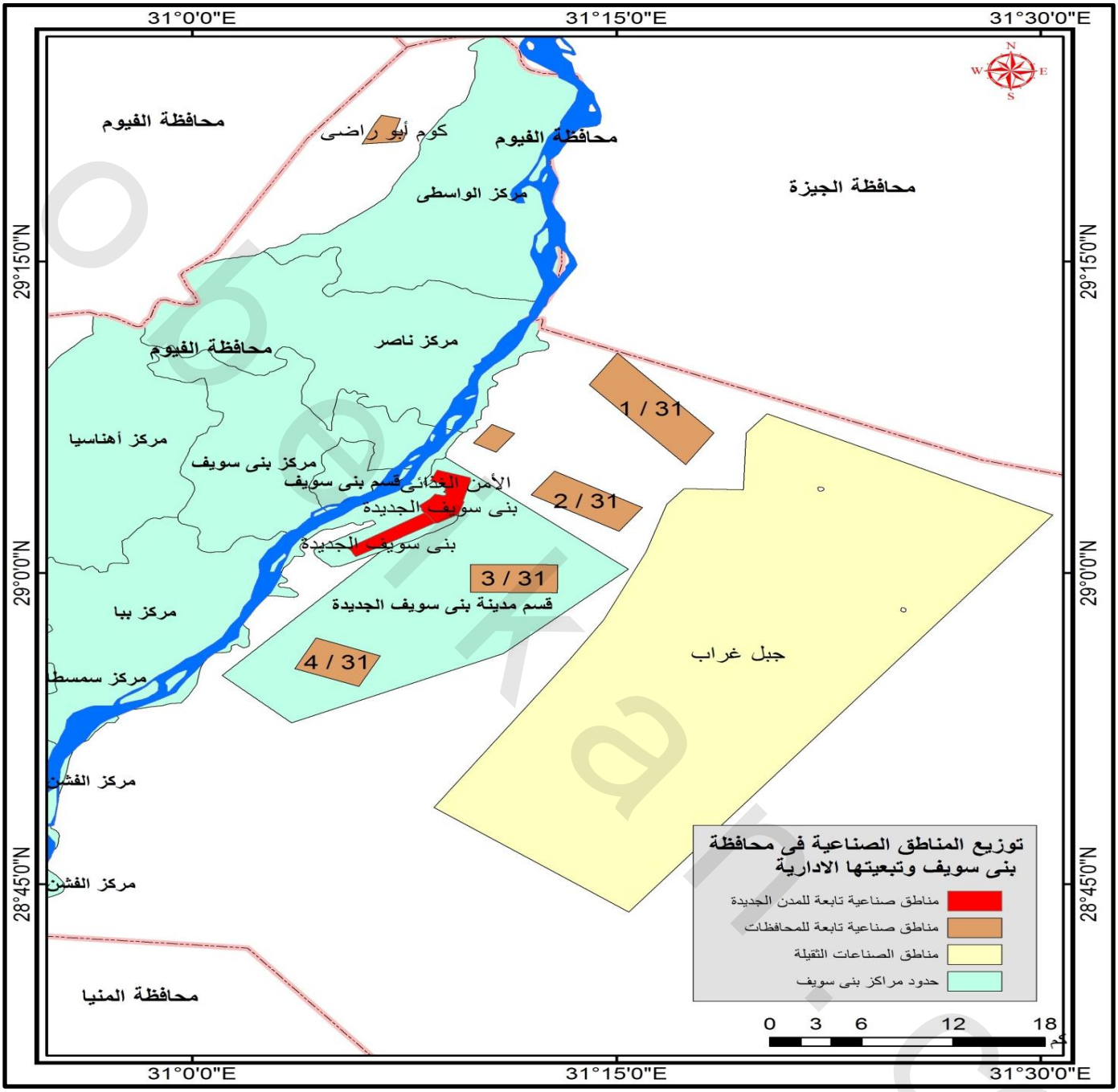

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على:

1- الخرائط الطبوغرافية مقياس 50.000:1 الهيئة العامة المصرية للمساحة عام 1996.

2- المناطق الصناعية، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، القاهرة، 2015.

شكل (14) توزيع المناطق الصناعية بمحافظة بنى سويف وتبعيتها الادارية عام 2015

الجديدة، وتتوزع تلك المواقع الصناعية على عدة مراكز مختلفة بالمحافظة، وأن كان أغلبها يقع شرقى نهر النيل فى الظهير الصحراوى للمحافظة باستثناء منطقة كوم أبو راضى الصناعية والتى تقع غربى

نهر النيل فى الظهير الصحراوى لمركز الواسطى، وفيما يلى نتناول دراسة المخططات الصناعية لتلك المناطق كما يلى:

1- المخطط الصناعى لمنطقة كوم أبو راضى الصناعية:

تقع المنطقة شمال غرب المحافظة بمركز الواسطى وتظهر منطقة كوم أبو راضى الصناعية شكل (15)، ويتم تصنيفها كمنطقة صناعات خفيفة ومتوسطة حسب المخطط الصناعى بالمحافظة شمال ورش سكك حديد كوم ابو راضى على بعد نحو 1كم من الطريق الرئيسى مباشرة (القاهرة/ أسيوط الغربى) فى الظهير الصحراوى لمركز الوسطى غربى نهر النيل، وتبعد المنطقة نحو 65كم من القاهرة ذات الثقل السكانى والتجارى والخدمى فى مصر كما انها تبعد نحو 50كم من مدينة 6أكتوبر الصناعية مما يساعد على زيادة التبادل الصناعى والتجارى بينهما، كما تقع المنطقة الى الجنوب مباشرة من منطقة هرم ميدوم الأثرية، وصدر لها قرار مجلس الوزراء رقم 207 لعام 1997، وتتبع المحافظة إدارياً على مساحة 799كم2، وتشمل المنطقة العديد من الانشطة الصناعية المختلفة، حيث يوجد بها 30 منشأة، يعمل بها 2994 عاملاً باستثمارات بلغت (1.9 مليار جنيه)([1])

تم تخطيط منطقة كوم أبو راضى لتشمل على 1111 قطع آراضى صناعية تشمل القطاعات الصناعية التالية (قطاع المواد الغذائية والمشروبات، قطاع صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، قطاع الصناعات الورقية، والصناعات الخشبية، والصناعات الكيماوية ومنتجاتها، والصناعات الهندسية والكهربائية والاليكترونية، وقطاع الصناعات المعدنية الاساسية، الصناعات التعدينية)، وتم مراعاة البعد البيئى فى تخطيطها حيث توجد خارج الكتلة العمرانية لمدينة الواسطى، وخارج الاراضى الزراعية للمحافظة عليها وتم تخطيطها الى الجنوب مباشرة من منطقة هرم ميدوم السياحية حتى لا تؤثر الادخنة والأتربة الناتجة عن العمليات الصناعية بالمنطقة على المنطقة الاثرية، فضلاً عن مراعاة عامل الرياح حيث تم إختيار تخطيط الصناعات الاقل تلوثاً للبيئة مثل الصناعات الغذائية والورقية والخشبية فى مواجهة الرياح فى الجزء الشمالى من المنطقة، والصناعات الاكثر تلوثاً مثل الصناعات الكيماوية والمعدنية الى الجنوب منها.

[1]) الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للمناطق الصناعية ، بيانات غير منشورة، القاهرة، يونيو 2016.

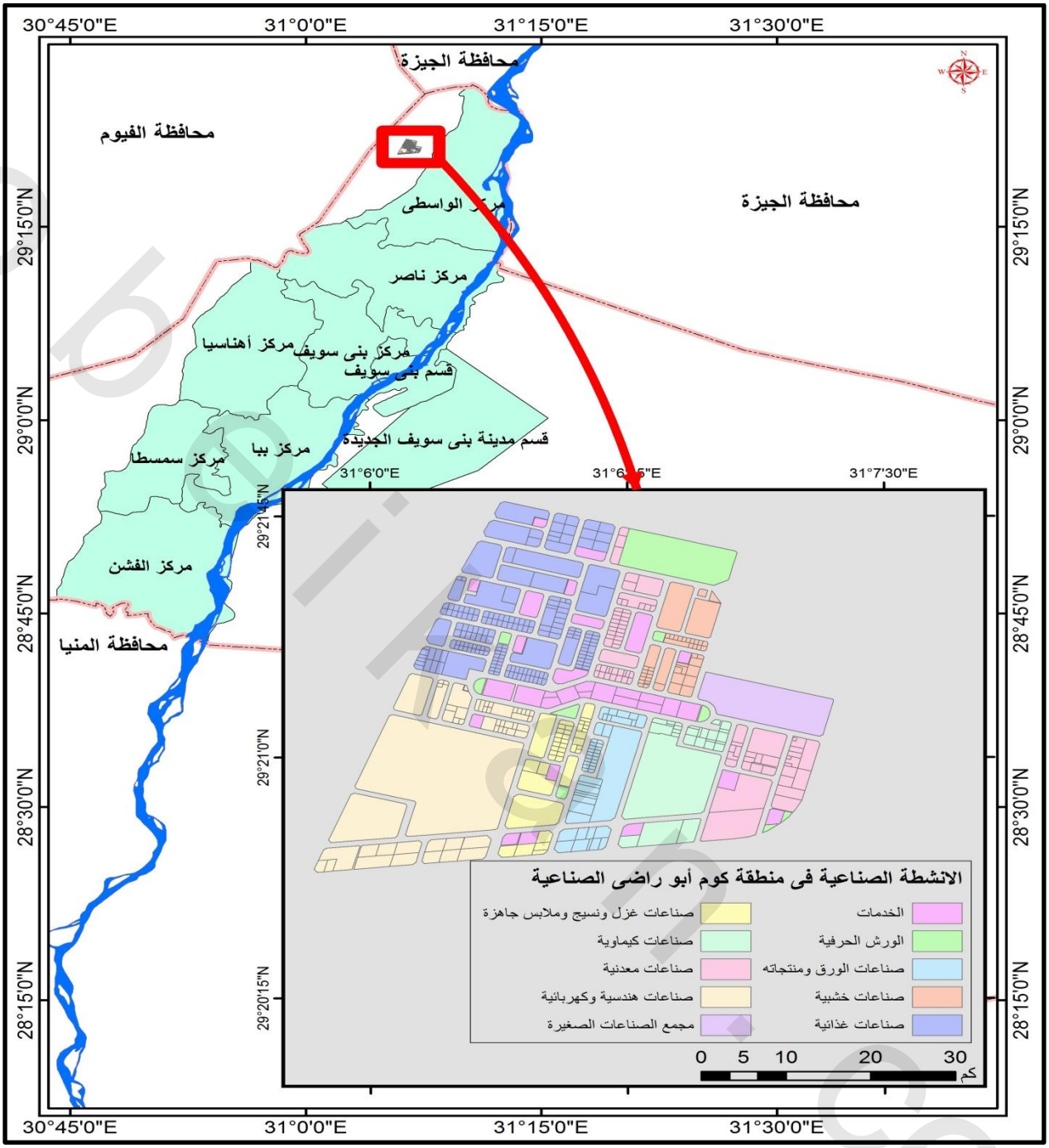

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على:

1- الخرائط الطبوغرافية مقياس 1:50.000 الهيئة العامة المصرية للمساحة عام 1996.

2- المناطق الصناعية، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، القاهرة، 2015.

شكل (15) المخطط العام والانشطة الصناعية لمنطقة كوم أبو راضى بمحافظة بنى سويف

كما يوجد بمخطط منطقة كوم أبو راضى الصناعية مجمع للصناعات الصغيرة حيث تم تخصيص مساحة تبلغ نحو 50 فداناً تشمل المشاريع الصناعية الصغيرة ويشرف على تنفيذها جهاز

المشروعات الصغيرة التابع لوزراة التجارة والصناعة، كما تم تخصيص منطقة تبلغ مساحتها نحو 50 فداناً للورش الحرفية بغرض العمل على نقلها من داخل الكتلة العمرانية بالمحافظة الى المنطقة الصناعية، وتجاهل المخطط تخصيص اراضى صناعية لمواد البناء والخزف حيث تم تخصيص أكثر من موقع لذلك القطاع شرقى نهر النيل فيما يعرف بالمناطق (1/31، 3/2،31/31، 4/31)

2 – **المخطط الصناعى لمنطقة بياض العرب الصناعية:**

تقع منطقة بياض العرب شكل (16) شرقى نهر النيل فى الكيلو 110 طريق (القاهرة/ أسيوط الشرقى) على بعد نحو 5 كم شمال مدينة بنى سويف الجديدة، وتصنف على انها منطقة صناعات متوسطة، وتتبع مركز بنى سويف إدارياً، حيث صدر لها القرار رقم 207 لسنة 1997 من مجلس الوزراء لتكون تبعيتها الادارية للمحافظة بمساحة 736 فداناً، منها نحو 495 فداناً مخصص للصناعة وباقى المساحة مخصص للخدمات والمرافق العامة، والمناطق الخضراء، والطرق، وتم تقسيمها الى 777 قطعة أرض صناعية.

يساعد قرب المنطقة من مدينة بنى سويف الجديدة بمدها بالمرافق والخدمات الاساسية والذى أنعكس على الاقبال عليها من قبل المستثمريين، كما تبعد المنطقة عن القاهرة بنحو 120 كم ، وتبعد عن طريق الكريمات بنحو 20كم ، ويمكن الوصول اليها عن طريق نهر النيل حيث تقترب من النيل ولا تبعد عنه أكثر من 2كم الى الشرق منه مباشرة.

يشمل المخطط الصناعى للمنطقة على القطاعات الصناعية التالية (قطاع المواد الغذائية والمشروبات، قطاع صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، قطاع الصناعات الورقية، والصناعات الخشبية، والصناعات الكيماوية ومنتجاتها، والصناعات الهندسية والكهربائية والاليكترونية، وقطاع الصناعات المعدنية الاساسية، الصناعات التعدينية، الصناعات مواد البناء والخزف)

وتم مراعاة البعد البيئى فى تخطيطها حيث توجد خارج الكتلة العمرانية لمدينة بنى سويف، وخارج الاراضى الزراعية وتم تخطيطها الى الشمال من منطقة بنى سويف الجديدة حتى يسهل إمدادها بالمرافق والخدمات ويحدث تكامل بينهما، فضلاً عن مراعاة عامل الرياح حيث تم إختيار تخطيط الصناعات الاقل تلوثاً للبيئة مثل الصناعات الغذائية فى مواجهة الرياح فى الجزء الشمالى من المنطقة، والصناعات الاكثر تلوثاً مثل الصناعات الكيماوية والمعدنية الى الجنوب منها، وتشمل

المنطقة العديد من الانشطة الصناعية المختلفة، حيث يوجد بها 91 منشأة، يعمل بها 4542 عاملاً باستثمارات بلغت (5.65 مليار جنيه) ([1])

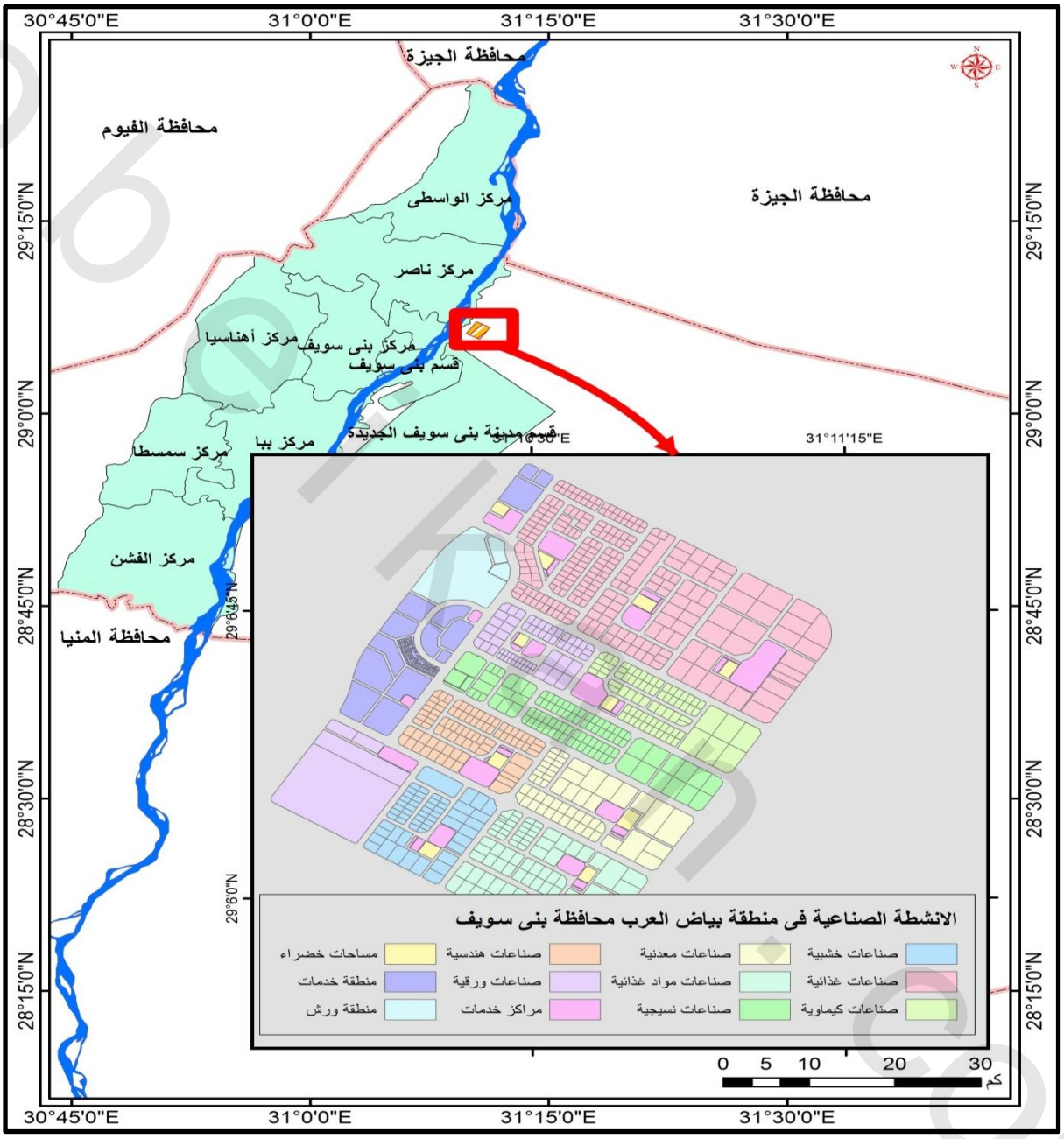

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على:

1- الخرائط الطبوغرافية مقياس 50.000:1 الهيئة العامة المصرية للمساحة عام 1996.

2- المناطق الصناعية، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، القاهرة، 2015.

شكل (16) المخطط العام والانشطة الصناعية لمنطقة بياض العرب بمحافظة بنى سويف

[1]) الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للمناطق الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة، يونيو 2016.

3 – **المخطط الصناعى للمنطقة الصناعية (31/1):**

تقع للمنطقة الصناعية (1/ 31 الصناعية) شكل (17) شرقى نهر النيل خارج زمام جزيرة أبو صالح فى الظهير الصحراوى، على طريق (القاهرة/ أسيوط الشرقى)على بعد نحو 7 كم شمال مدينة بنى سويف الجديدة، وتصنف على انها منطقة صناعات ثقيلة، وتتبع مركز ناصر إدارياً، حيث صدر لها القرار رقم 2091 لسنة 2000 من مجلس الوزراء لتكون تبعيتها الادارية للمحافظة، وتبلغ مساحتها نحو 27كم2 مخصص للصناعات الثقيلة والملوثة مثل صناعة الاسمنت والحديد للإستفادة من المقومات الموجودة بالمحافظة، ويقع الترفيق بالكامل على عاتق المستثمر، وتم تقسيمها الى قطع آراضى صناعية بلغت نحو 40 قطعة أرض صناعية كبيرة المساحة.

تبين من خلال الدراسة الميدانية التى قام بها الباحث فى شهر يناير 2016 أن المنطقة تضم 20 منشأة صناعية تعمل فى نشاط مواد البناء والخزف والصناعات الكيماوية ومن أهم المصانع التى بدأت العمل والانتاج بالمنطقة مصنعين للاسمنت، الاول شركة جنوب الوادى للاسمنت، والثانى شركة وادى النيل للاسمنت، ومصنع لانتاج الحديد الصلب والتسليح شركة حديد المصريين، ومصنع لانتاج الوحدات الكهروضوئية وشاسيهات الخلايا الشمسية، وبعض المنشآت الصناعية التى تنتج الفلسبار المطحون والمجروش والكوارتز والكاولين، ومصنع الشركة الدولية لتصنيع الاسمدة الكيماوية وإنتاج الفوسفات لتغطية الانتاج المحلى بالمحافظة

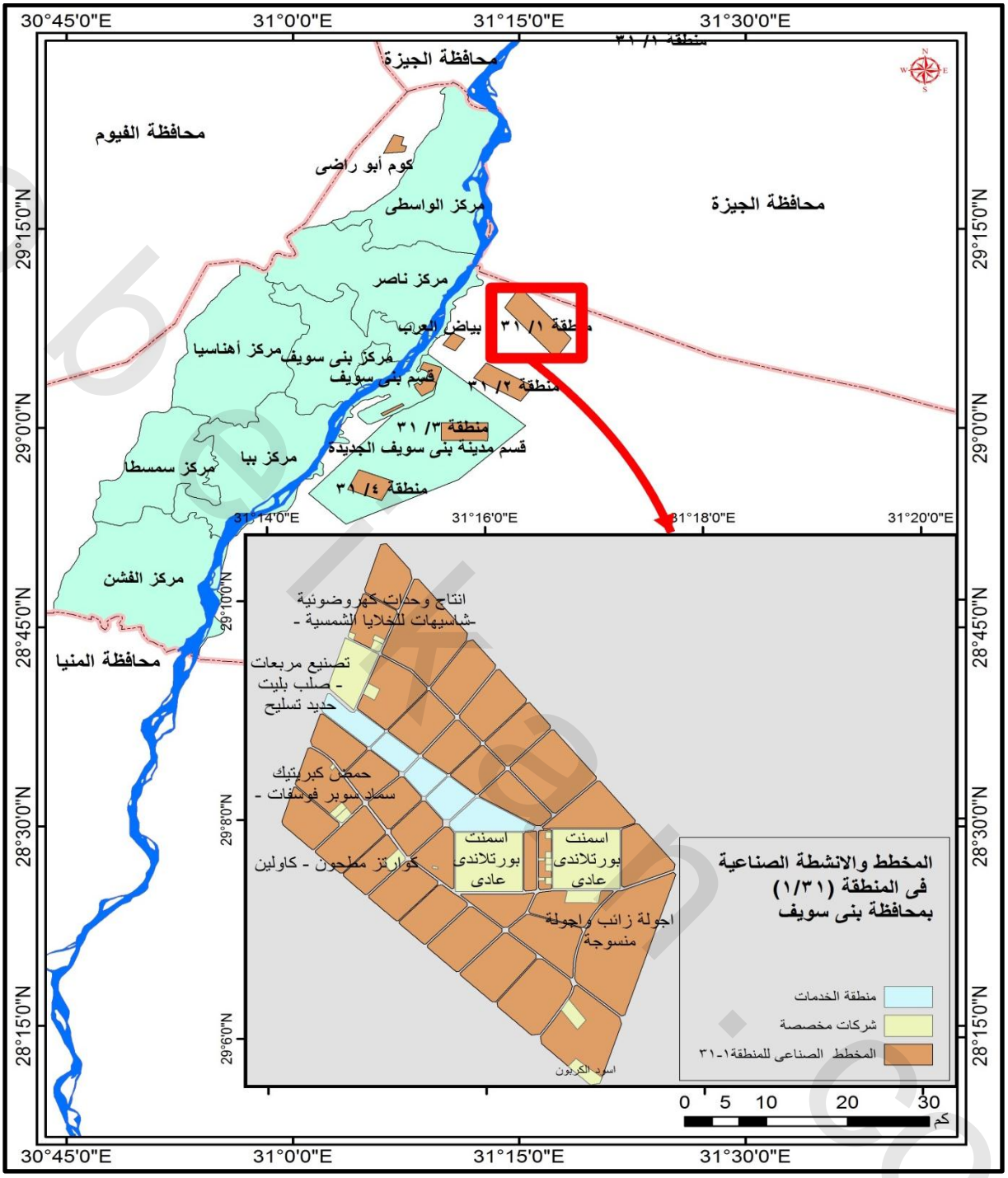

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على:

1- الخرائط الطبوغرافية مقياس 50.000:1 الهيئة العامة المصرية للمساحة عام 1996.

2- المناطق الصناعية، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، القاهرة، 2015.

شكل (17) المخطط العام والانشطة الصناعية للمنطقة (31/1) الصناعية بمحافظة بنى سويف

4- المخطط الصناعى للمنطقة الصناعية (31/2):

تقع للمنطقة الصناعية (31/2 الصناعية) شكل (18) شرقى نهر النيل فى الظهير الصحراوى، قبالة

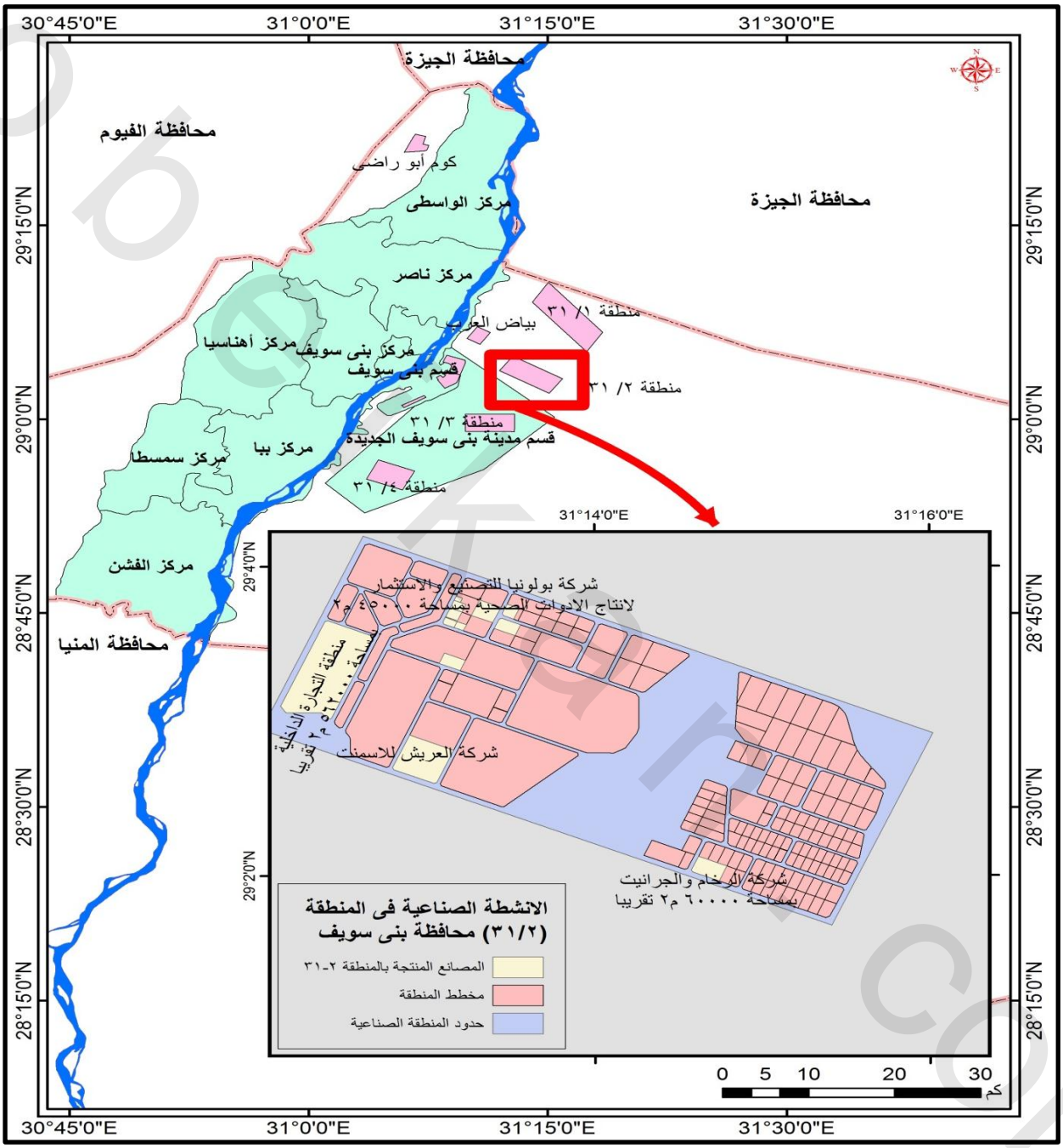

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على:

1- الخرائط الطبوغرافية مقياس 50.000:1 الهيئة العامة المصرية للمساحة عام 1996.

2- المناطق الصناعية، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، القاهرة، 2015.

شكل (18) المخطط العام والانشطة الصناعية للمنطقة (31/2) الصناعية بمحافظة بنى سويف

بياض العرب على طريق (القاهرة/ أسيوط الشرقى)على بعد نحو 3 كم شمال مدينة بنى سويف الجديدة، وتصنف على انها منطقة صناعات ثقيلة، وتتبع إدارياً مركز ناصر، حيث صدر لها القرار رقم 2091 لسنة 2000 من مجلس الوزراء لتكون تبعيتها الادارية للمحافظة، وتبلغ مساحتها نحو 15كم2 مخصص للصناعات الثقيلة والملوثة مثل صناعة الاسمنت والحديد للإستفادة من المقومات الموجودة بالمحافظة، ويقع الترفيق بالكامل على عاتق المستثمر، وتم تقسيمها الى قطع آراضى صناعية بلغت نحو 155 قطعة أرض صناعية كبيرة المساحة.

تبين من الدراسة الميدانية وجود 12 منشأة صناعية مخصصة لصناعات مواد البناء والخزف، والصناعات الكيماوية والصناعات التعدينية مثل شركة مرسى علم للتجارة والتعدين، وشركة العريش للرخام والجرانيت بمساحة تتجاوز 20 ألف م2 واستثمارات تبلغ نحو 250 مليون جنيه، ومصنع شركة بولينيا لانتاج الادوات الصحية، ومصنع الشركة الدولية للسيلكون كاربيد، ومصنع الشركة المصرية السعودية لتصنيع الاسمدة بمساحة 8الاف م2، واستثمارات 11 مليون جنيه، وشركة الخليج الصناعى للاستثمار والتنمية بمساحة 30 ألف م2، واستثمارات تبلغ 800 مليون جنيه كما تبين تخصيص منطقة كبيرة للتجارة الداخلية بمساحة 134 فدان.

5- المخطط الصناعى للمنطقة الصناعية (31/3):

تقع للمنطقة الصناعية (31/3 الصناعية) شكل (19) شرقى نهر النيل فى الظهير الصحراوى فى مواجهة مدينة بنى سويف، وتبلغ مساحتها 12.5كم2 ، قبالة بياض العرب على طريق (القاهرة/ أسيوط الشرقى)، وتنقسم الى جزئين الجزء الشمالى (3 أ/ 31)، وهو القسم الأكبر من حيث المساحة، والجزء الجنوبى (3 ب/ 31)، وهو القسم الأصغر من حيث المساحة، وتصنف على انها منطقة صناعات ثقيلة، وتتبع إدارياً قسم مدينة بنى سويف الجديدة، حيث صدر لها القرار رقم 2091 لسنة 2000 من مجلس الوزراء لتكون تبعيتها الادارية للمحافظة، والمنطقة مخصصة للصناعات الثقيلة والملوثة للاستفادة من المقومات الموجودة بالمحافظة، وتبين من الدراسة الميدانية انها غير مخططة ولم يتم ترفيقها، ولا يوجد بها الا مصنع واحد وهو مصنع شركة ساميت لمواد البناء ويوجد فى الجزء الشمالى بمساحة 285 فدان ويقع الترفيق بالكامل على عاتق المستثمر.

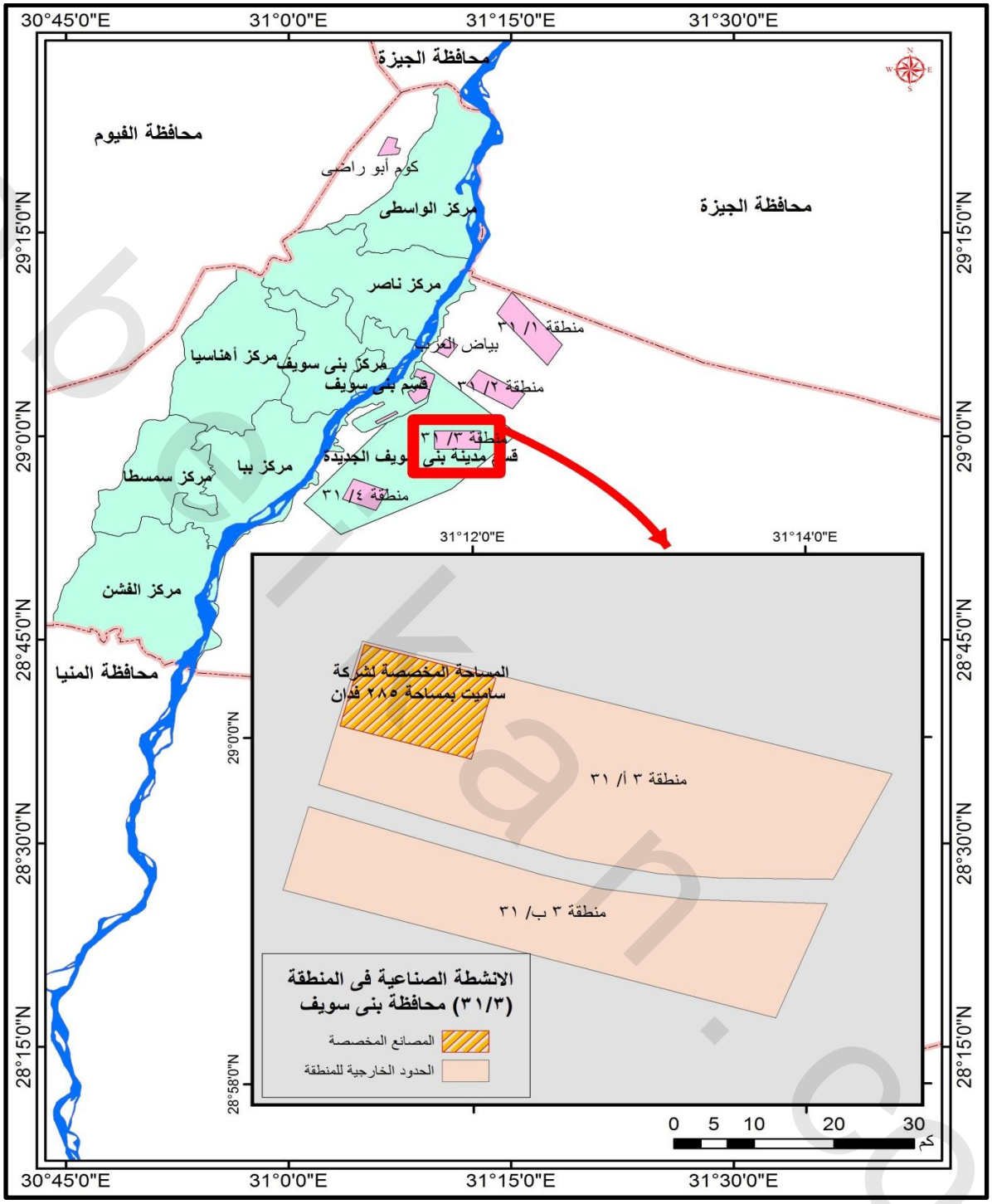

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على:

1- الخرائط الطبوغرافية مقياس 50.000:1 الهيئة العامة المصرية للمساحة عام 1996.

2- المناطق الصناعية، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، القاهرة، 2015.

شكل (19) المخطط العام والانشطة الصناعية للمنطقة (31/3) الصناعية بمحافظة بنى سويف

6- المخطط الصناعى للمنطقة الصناعية (31/4):

تقع للمنطقة الصناعية (31/4 الصناعية) شكل (20) شرقى نهر النيل فى الظهير الصحراوى للمحافظة جنوب مدينة بنى سويف الجديدة عند قرية غياضة الشرقية على طريق (القاهرة/ أسيوط الشرقى)،

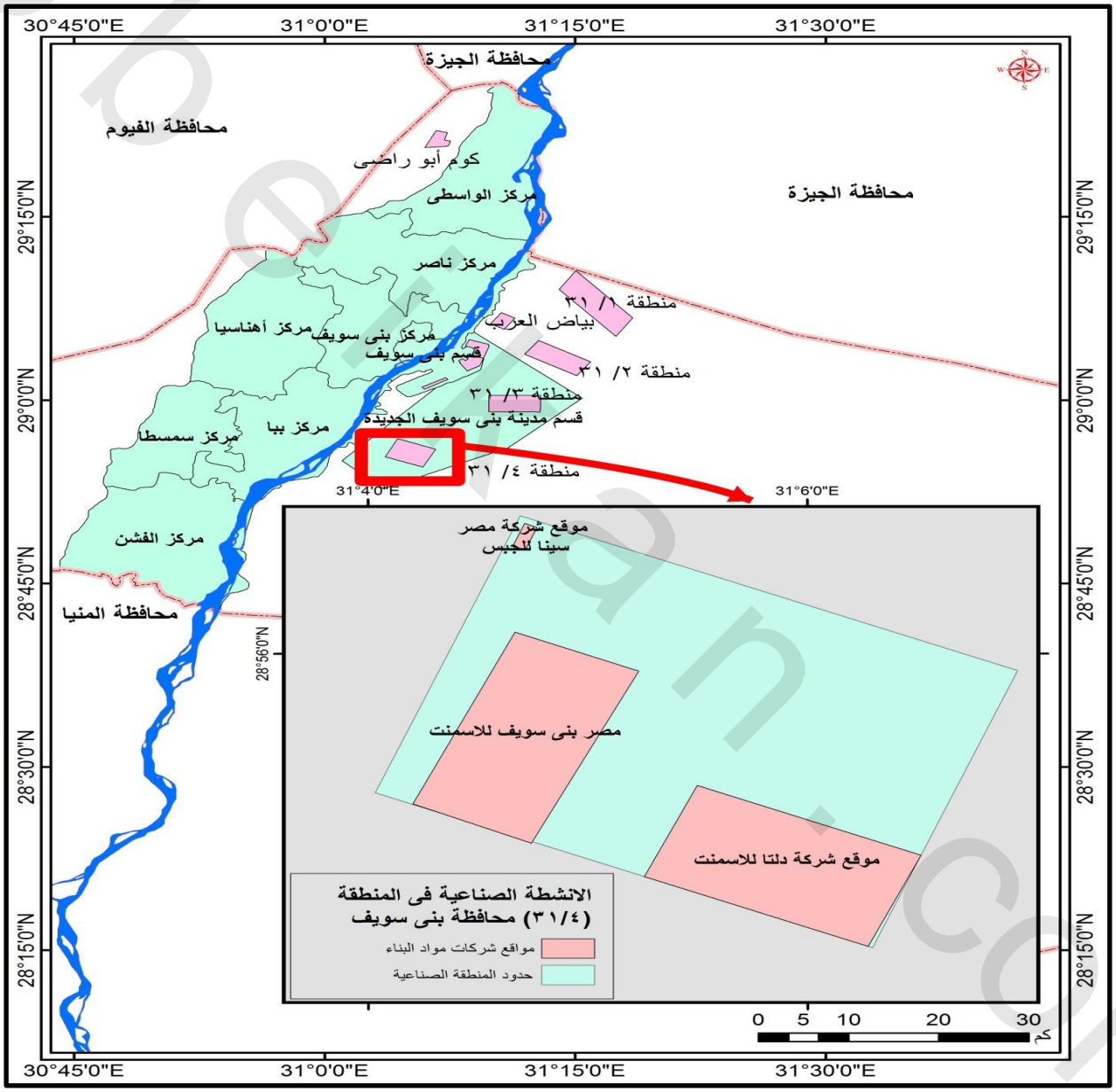

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على:

1- الخرائط الطبوغرافية مقياس 50.000:1 الهيئة العامة المصرية للمساحة عام 1996.

2- المناطق الصناعية، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، القاهرة، 2015.

شكل (20) المخطط العام والانشطة الصناعية للمنطقة (31/3) الصناعية بمحافظة بنى سويف

وتصنف على انها منطقة صناعات ثقيلة، وتتبع إدارياً مركز ببا، حيث صدر لها القرار رقم 2091 لسنة 2000 من مجلس الوزراء لتكون تبعيتها الادارية للمحافظة، وتبلغ مساحتها نحو 12كم2 مخصص للصناعات الثقيلة والملوثة مثل صناعة الاسمنت والجبس للاستفادة من المقومات الموجودة بالمحافظة، ويقع الترفيق بالكامل على عاتق المستثمر، ويوجد بها مصنعان للإسمنت الاول مصنع مصر بنى سويف للإسمنت، والمصنع الثانى مصنع دلتا للإسمنت، والمصنع الثالث شركة سينا مصر للجبس، وتستوعب تلك المصانع نحو 4 الاف عاملاً حيث تعد من الصناعات الكثيفة العمالة.

7- المخطط الصناعى لمدينة بنى سويف الجديدة:

تقع مدينة بنى سويف الجديدة شكل (21) شرقي نهر النيل في الظهير الصحراوي للمحافظة على مساحة 1002 فدان، وتنقسم الى منطقتين الأولى مخصصة للصناعات الخفيفة بمساحة 196 فدان، والمنطقة الثانية تقع الى الشمال من منطقة الصناعات الخفيفة وهي مخصصة للصناعات المتوسطة بمساحة 806 فدان، وتشمل المدينة على منطقة خدمات مركزية، ومساحات أخرى مخصصة للإسكان الاجتماعي والعاملين بمدينة بنى سويف الجديدة.

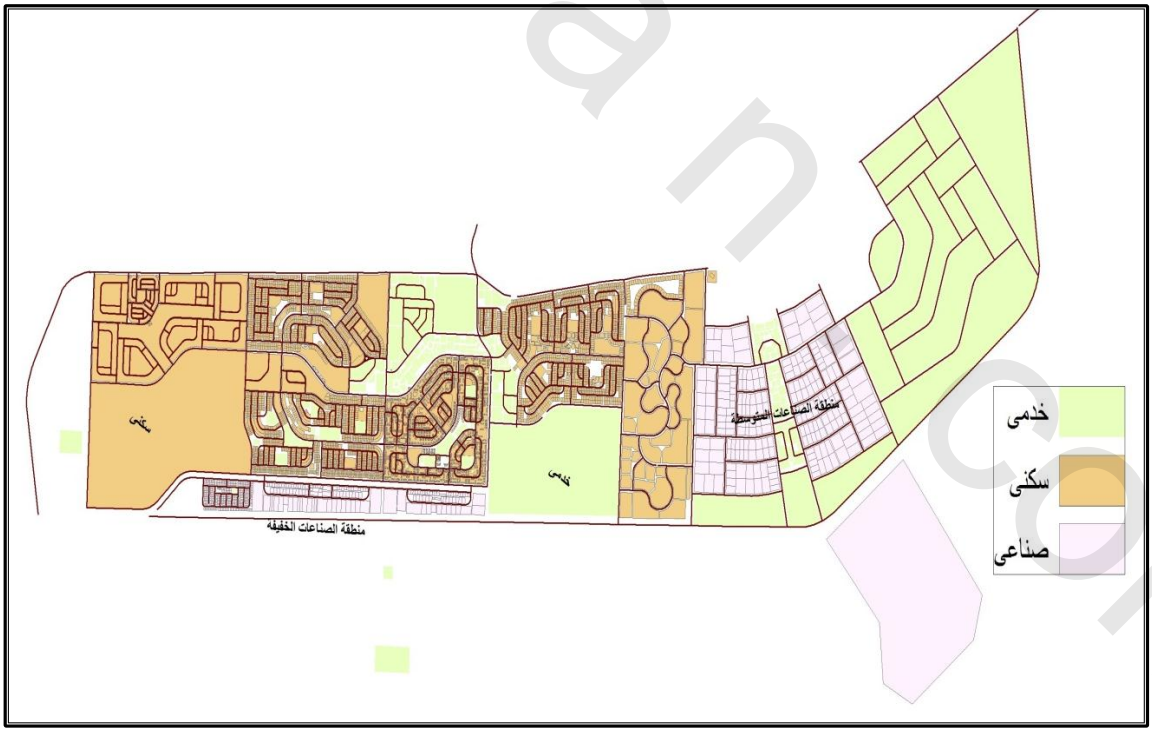

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للمناطق الصناعية، القاهرة، 2016.

شكل (21) المخطط العام لمدينة بنى سويف الصناعية الجديدة

خامساً: مقومات توطن الصناعة بمحافظة بنى سويف: -

تخضع الصناعة في قيامها وتوطنها فى أى موقع أو منطقة صناعية لعوامل ومقومات متعددة ومتباينة تحكم توزيع الصناعة، وتتمثل هذه العوامل في المواد الخام، ومصادر الطاقة، ورأس المال، والأيدي العاملة، ووسائل النقل، والاسواق إلى جانب بعض العوامل الأخرى مثل السياسات الحكومية، وتختلف أهمية كل عامل من هذه العوامل في التوطن الصناعي تبعاً لاختلاف أنواع الصناعة أو لتباين المواقع الجغرافية ([1]) وفيما يلى نتناول أهم المقومات كما يلى:

أولاً: المواد الخام:

تتنوع المواد الخام اللازمة للصناعة ما بين خامات زراعية وحيوانية ومحجرية، ويعد القرب من المادة الخام وضمان الحصول عليها أمر بالغ الأهمية في توطن الصناعة، لذلك تقام المصانع بالقرب من المواد الخام التي تفقد الكثير من وزنها عند تصنيعها أو أثناء نقلها، ويرى البعض أن القرب من المواد الخام في منطقة ما يمكن التغلب عليه إذا توافر رأ س المال لشرائها، وإذا توفرت طرق النقل لنقلها([2])، وتنقسم المواد الخام المستخدمة في الصناعة إلي مواد خام من أصل زراعي، ومواد خام من أصل حيواني، ومواد خام من أصل معدني.

أ-المواد الخام الزراعية:

تؤثر المواد الخام الزراعية تأثيراً مباشراً على توطن الصناعة في المحافظة وخاصة الصناعات الغذائية التي تعتمد كلياً على المنتجات الزراعية، حيث تقوم بعض الصناعات على الخامات الزراعية مثل صناعة تعليب الخضراوات والفاكهة، وتعد المحاصيل الحقلية من أهم المنتجات الزراعية التي تزرع في محافظة بنى سويف جدول (8) وتعتمد عليها الصناعة في المحافظة بشكل أساسي، حيث تصل مساحة الاراضى الزراعية بالمحافظة 277 ألف فدان، وتبلغ المساحة المحصولية حوالى نصف مليون فدان، كما يوجد اراضى صالحة للزراعة تبلغ مساحتها حوالى 35 ألف فدان([3]).

---

1) محمود محمد سيف: المواقع الصناعية، دراسة تحليلية فى الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1990. ص11.

2) عمر محمد الصادق، دور العوامل الجغرافية في التوطن الصناعي مع التطبيق على مصر، مجلة كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر، العدد الحادي والعشرون 2003، ص 66.

[3]) ديوان عام محافظة بنى سويف، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بنى سويف عام 2014.

جدول (8) المحاصيل والمساحات المنزرعة بمحافظة بنى سويف 2015

المحصول	المساحة الف فدان	%
الذرة الشامية	146	24.2
القمح	130	21.6
القطن	11	1.8
البطاطس	40	6.6
البنجر	20	3.3
البصل	8	1.3
الثوم	16	2.7
البرسيم	73	12.1
النباتات الطبية والعطرية	13	2.2
الخضر	21	3.5
الفاكهه	25	20.7
المساحة المحصولية	603	100

المصدر: مديرية الزراعة، محافظة بنى سويف، 2015.

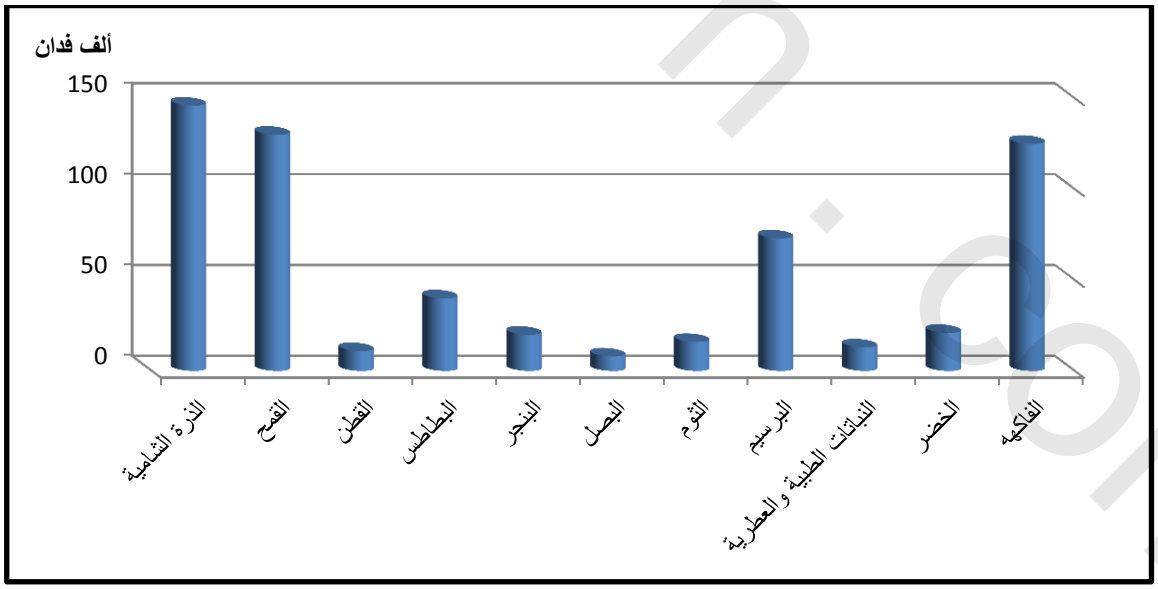

شكل (22) المحاصيل والمساحات المنزرعة بمحافظة بنى سويف 2015

يتضح من الجدول (8) والشكل (22) ما يلى:

تزرع المحافظة العديد من المحاصيل المهمة والتى تعتمد عليها بعض الصناعات الهامه مثل القطن والقمح والذرة والفول فضلاً عن الخضراوات والفاكهة، وتعتبر المحافظة رائدة في زراعة هذا المحصول حيث يزرع ما يقرب من 603 ألف فدان سنوياً مساحة محصولية، ويعد القطن والذى يبلغ المتوسط العام للفدان 7 قنطار، وأهم الأصناف المنزرعة منه جيزة 80 حيث قد قامت العديد من المصانع اعتماداً على هذه المواد الخام مثل صناعة حلج القطن، وتوطنت هذه الصناعة اعتماداً على محصول القطن الذى يتوفر إنتاجه فى المحافظة، كما يعد القمح من أهم المحاصيل الشتوية حيث تصل المساحة المنزرعة سنوياً إلى أكثر من 130 ألف فدان ، ومتوسط إنتاج الفدان 20 أردب تقريباً ، ومن أهم الأصناف المنزرعة:

1. أصناف المكرونة (بني سويف 1) ، (بني سويف 3).

2. أصناف الخبز (سدس 1) ، (جـ 168) ، (سخا 93).

أما الذرة الشامية تصل المساحة المنزرعة سنوياً إلى ما يقرب من 146 ألف فدان، ومن أهم الاصناف المنزرعة (فردي 10 ، فردي 4 ، فردي 30 ك ،8 بشاير ، نجاح ، 124 ، 122 ، 123 ، 103)، كما تزرع بعض الأصناف الثلاثية عالية الإنتاج مثل هجين ثلاثي 310 ، 311 ، 314 ، 324 ، 323 ، نفرتيتي، وجدير بالذكر أن المساحات المنزرعة بالهجن عالية الإنتاج بالمحافظة وصلت حالياً إلى أكثر من 80% من إجمالي المساحة المنزرعة مقارنة بالسابق حيث كانت المساحة المنزرعة تزرع بالأصناف البلدية، ولهذا ارتفع متوسط الإنتاجية من 8 أردب للفدان إلى ما يقرب من 19 أردب للفدان (وهو متوسط عام للمحافظة)، ويفضل التوسع في زراعة الهجن عالية الإنتاج، وتنفيذ التوصيات الفنية وزراعة الأعلاف الصيفية مما حد من السلوكيات الضارة بالمحصول مثل ظاهرة التوريق . التطويش، ولذلك انتشرت صناعة طحن الحبوب في المحافظة بسبب توافر القمح كمادة خام.

كما تشتهر محافظة بنى سويف بزراعة النباتات الطبية والعطرية وتعتبر من المحافظات التي لها ميزة نسبية في إنتاج وتصدير النباتات الطبية والعطرية، حيث يتم زراعة بعض المحاصيل الهامة في العروة الشتوية مثل: الشيح، البابونج، النعناع، البردقوش، الياسمين. كما يتم زراعة العروة الصيفية

بالريحان ، العطر ، حشيشية الليمون. ويصل إجمالي المنزرع من النباتات الطبية و العطرية سنوياً إلى 13 ألف فدان في فصل الشتاء ،2500 فدان في فصل الصيف،300 فدان نيلى، وأهم هذه المحاصيل الطبية والعطرية المنزرعة: الكسبرة . العطر . الشيح . الشبت . البردقوش . بقدونس . نعناع . حشيشة الليمون . الريحان . الياسمين ، وتقوم مصانع الأدوية بالمحافظة بتصنيع بعض هذه النباتات وطرحها في الأسواق.

تعتمد بعض المصانع على محصول البطاطس فى انتاج منتجات عديدة خاصة انتاج البطاطس الشيبس والمقرمشات، كما تعتمد بعض الصناعات الغذائية على منتجات البصل والثوم والذى تصل مساحتيهما نحو 24 ألف فدان فى المحافظة حيث يتم تجفيف البصل والثوم خاصة فى منطقة الصناعات الخفيفة والعمل على تصديره للخارج. كما تعتمد بعض الصناعات على توافر الفاكهة بالمحافظة والتى تصل مساخته الى 25 ألف فدان خاصة الموالح بانواعه المختلفة والعنب والتفاح والخوخ.

ب – المواد الخام الحيوانية:

تتمتع المحافظة بإنتاج حيواني مميز من حيث الكمية سواء كانت لحوم بيضاء أو لحوم حمراء أو البان أو إنتاج سمكي متعدد الأنواع، وتمثل الثروة الحيوانية جدول (9) بالمحافظة أحد الركائز الأساسية في مجال الإنتاج الزراعي حيث أن تربية الحيوانات أحد الأنشطة الهامة للسكان، وتقوم عليها العديد من الصناعات الغذائية الهامة مثل صناعة الألبان ومنتجاتها المختلفة، وحفظ اللحوم، كما تدخل فى صناعة دباغة الجلود وصناعاتها والغراء والصوف.

جدول (9) الثروة الحيوانية والداجنة في محافظة بنى سويف عام 2015

النوع	العدد	%
ابقار	381536	41.0
جاموس	154607	16.6
الخراف	153124	16.5
الماعز	239401	25.7
الإبل	1842	0.2
اجمالى الماشية	930510	100.0
الدواجن	1629957	66.9
طيور أخرى	807054	33.1
اجمالى الدواجن	2437011	100.0

المصدر: مديرية الطب البيطرى، محافظة بنى سويف، 2015.

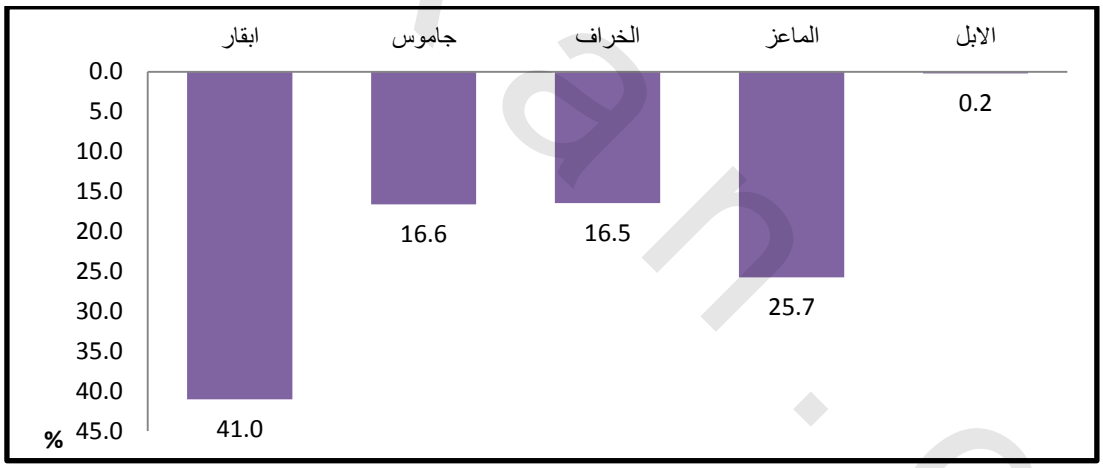

شكل (23) التوزيع النسبى للثروة الحيوانية في محافظة بنى سويف عام 2015

من الجدول (9) والشكل (23) يتضح ما يلى:

تصل جملة أعداد الثروة الحيوانية من المواشي المنتجة للأغذية البروتينية بالمحافظة 930.510 ألف رأس عام 2015 ([1])، وتشمل أنواعاً مختلفة من الحيوانات منها الأبقار (41.%) والجاموس

1) وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي ، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2015.

(16.6%.) الخراف (16.5 % والماعز (25.7 %)، من إجمالي أعداد الثروة الحيوانية بالمحافظة، وتنتشر الثروة الحيوانية في كل مراكز المحافظة، كما توجد بالمحافظة نحو 1.6 مليون دجاجة ، وما يقرب من 807 الف من الطيور الأخرى والتي تربى غالبا في المناطق الريفية. كما يوجد بالمحافظة 20 مزرعة سمكية تبلغ إجمالي مساحتها نحو 92 فدان وتنتج نحو 367 طن من الأسماك سنوياً، بخلاف الكميات التي تأتى من نهر النيل والترع والقنوات المائية بالمحافظة.

ج- المواد الخام المحجرية:

تتميز محافظة بنى سويف بتوطن العديد من الموارد الطبيعية من الخامات المتعددة ، حيث تتمثل فى بعض الموارد من الثروة المحجرية والتعدينية بالمحافظة خاصة خامات المحاجر التي تحتوي علي كميات كبيرة من الحجر الجيري والطفلة والرمال، والزلط، والسن الطبيعى والصناعى، وكلها خامات تساهم إلي حد كبير في توطين الأنشطة الصناعية المختلفة، حيث تستخدم فى صورتها الاولية كمواد بناء مثل الحجر الجيرى والرمال والزلط، أو يتم إجراء عمليات صناعية عليها مثل صناعة الطوب الاحمر والحرارى والطوب الفرعونى، والذى يتم إنتاجه عن طريق خلط الرمال والطفلة مع الماء بنسب معينة، وكذلك صناعة الاسمنت من خلط بعض أنواع الحجر الجيرى مع الطفلة، فضلاً عن إستخدام بعض انواع الرمال البيضاء فى إنتاج الزجاج وفصل العديد من مكوناتها لتدخل فى عمليات صناعية أخرى متعددة.

يستخدم الحجر الجيرى فى العديد من الصناعات مثل صناعة الأسمنت والذى ساعد على توطن 6 مصانع للاسمنت بالمحافظة فى مناطق الصناعات الثقيلة حيث يمثل الحجر الجيرى الهيكل الأساسى لهذة الصناعة حيث يخلط مع المواد المعدنية اللافلزية التى تعد وتعالج كيميائياً. ويشكل الجير المادة الرئيسية فى هذه الصناعة بحيث لاتقل نسبته عن 76% ، كما يستخدم فى صناعة كربونات الصوديوم اللامائية أو رماد الصودا حيث يستخدم الحجر الجيرى النقى لإنتاج هذه المادة الهامة لصناعة الزجاج وصناعة التنظيف والتطهير، وتتم العملية بتفاعل ثانى أكسيد الكربون الناتج عن الكلسنة مع كلوريد الصوديوم والأمونيا. كما يستخدم كمادة مساعدة فى مصاهر الحديد والفولاذ، ويدخل فى الجير، واحجار الزينة، والصناعات الغذائية حيث يستخدم الحجر الجيرى النقى والخالى من الرصاص والنحاس والإسترنشيوم والعناصر السامة فى صناعة غذاء الطيور الداجنة وايضا كمادة معالجة لإستخلاص السكر من الشمندر (البنجر)، ويدخل فى صناعة كتل البناء حيث يستخدم الحجر

الجيرى فى صناعة كتل البناء وفى صناعة الحصى المكسر وفى الخرسانة وفى صناعة صفايات الصرف الصحى وفى رصف الطرق بعد خلطه بمادة القار ويفضل الحجر الجيرى المحتوى على نسبة عالية من ثانى أكسيد السيليكون. كما يعد الحجر الجيرى من أهم المعادن المستخدمة.

وتقوم على هذه المواد المعدنية العديد من صناعات مواد البناء والحراريات مثل الطوب الرملي والطوب الطفلي والبلاط والأسمنت والجبس والزجاج، وقد توطنت هذه الصناعات في محافظة بنى سويف على وجه التحديد في الجهة الشرقية من المحافظة حيث أنشئ عدد من مصانع الأسمنت فى المناطق الصحراوية التي تتوافر بها المواد اللازمة لهذه الصناعة.

ثانياً: مصادر الطاقة:

تعتبر مصادر الطاقة أحد أهم العوامل المؤثرة في توطين الصناعة، وخاصة الصناعات التي تحتاج إلي كميات كبيرة منها، مثل قطاع الصناعات الكيماوية، وقطاع الصناعات الهندسية والكهربائية، وصناعات القطاعات مواد البناء خاصة صناعة الاسمنت المتركزة بشرقى المحافظة، ويعتبر نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة سنوياً دليلاً حقيقياً علي تقدم وإرتقاء الدولة، وإذا لم تستثمر مبالغ كافية في اكتشاف مصادر الطاقة ونقلها وتوزيعها بصورة إقتصادية سهلة فتضعف حركة التنمية الصناعية[1].

أ – الكهرباء فى محافظة بنى سويف:

الكهرباء والغاز الطبيعى هما المصدرين الرئيسيين للوقود والقوى المحركة التي يستخدمها القطاع الصناعي في محافظة بنى سويف، ويتم الحصول على الكهرباء من قوى الشبكة الموحدة للجمهورية حيث تحصل المحافظة علي الكهرباء فى الوقت الحالى من 10مصادر مختلفة من الشبكة القومية للكهرباء وتستهلك الصناعات من هذه الكهرباء ما يقرب من 84.88 مليون ك.و.س موزعة على قطاعات الصناعات المختلفة عام 2015 ([2]).

يوجد بمحافظة بنى سويف 9 محطات رئيسية وهى (بنى سويف، الكوم الاحمر، ناصر، أقشيشة، الواسطى،شرق النيل، أهناسيا، ببا، سمسطا، الفشن الجديدة) ويعد استخدام الكهرباء مباشرة

(1) فاروق إسماعيل: مستقبل الطاقة في مصر، مجلة المجمع العالمي المصري، المجلد السابع والعشرين، القاهرة، 1998/ 1999، ص 64.

2) جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك الادارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، بيانات غير منشورة ، محافظة بنى سويف، 2015.

من محطات المحولات فائقة الجهد (500) ألف فولت أمراً لا يمكن حدوثة فنياً وتقنياً [1]، لذا تخفض إلي جهود أقل حتى يتسنى إستخدامها، فيتم تخفيضها من (500 ألف إلي 132 ألف فولت) ثم إلي (33 ألف فولت)، ثم تغذي محطات المحولات المتوسطة الجهد (11/33ألف فولت) لوحات التوزيع، والتي يمكن التحكم المباشر بواسطتها في عملية توزيع الكهرباء، ويبلغ عدد هذه اللوحات (29) تقوم هذه اللوحات بتغذية شبكة الجهد (11 ألف فولت) من كابلات أرضية داخل المناطق الآهلة بالسكان وخطوط هوائية خارج هذه المناطق، ويغذي كبار المستهلكين والمصانع الكبيرة، وذلك علي جهد (11 ألف فولت) مباشرة. أما الصناعات الصغيرة والاستخدامات المنزلية والإنارة والانشطة التجارية والخدمية فتغذي علي جهد (380/ 220 فولت إلي 380/ 220 فولت) بواسطة محولات تركب داخل أكشاك التوزيع بالقرب من مناطق الاستهلاك[2]. والتي تنتشر في جميع مناطق المحافظة، فلا تكاد تخلو قطعة أرض صناعية من كشك توزيع لوحة موزعة على أجزاء مختلفة بالمدينة [3].

جدول (10) توزيع الكهرباء المستهلكة حسب النشاط بمحافظة بنى سويق عام 2015م (*)

	صناعى	%	منزلى	%	خدمى	%	الاجمالى	%
بنى سويف	164060	29.3	15987	35.7	2530	43.6	182577	30.0
الواسطى	81700	14.6	6485	14.5	370	6.4	88555	14.5
ناصر	58500	10.5	4243	9.5	600	10.3	63343	10.4
أهناسيا	56400	10.1	3921	8.8	600	10.3	60921	10.0
ببا	76200	13.6	5123	11.4	700	12.1	82023	13.5
سمسطا	42900	7.7	2937	6.6	550	9.5	46387	7.6
الفشن	79221	14.2	6103	13.6	454	7.8	85778	14.1
الاجمالى	558981	91.7	44799	7.3	5804	1.0	609584	100.0

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إعتماداً على بيانات:-

1- شركة مصر لتوزيع الكهرباء، قطاع كهرباء محافظة بنى سويف، بيانات غير منشورة، 2015.

2- مركز المعلومات محافظة بنى سويف، بيانات غير منشورة 2013.

3- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد سكان محافظة بنى سويف. (*) الكمية المستهلكة فى الجدول تقدر بالف كيلو وات/ ساعة.

(1) أحمد موسى: الصناعة في محافظة المنيا، دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، 1990.، ص 98.

(2) تشمل هذه البيانات على الكميات المستهلكة من الكهرباء داخل مدينة برج العرب الجديدة بما فيها المناطق الصناعية والمجمعات الصناعية، والاحياء السكنية، والخدمات التجارية المختلفة، والخدمات والمرافق العامة بما فيها دور العبادة والحدائق العامة والمتنزهات بالمدينة.

(3) شركة مصر لتوزيع الكهرباء: قطاع كهرباء الاسكندرية، الشئون الفنية، بيانات غير منشورة، الاسكندرية، 2013م.

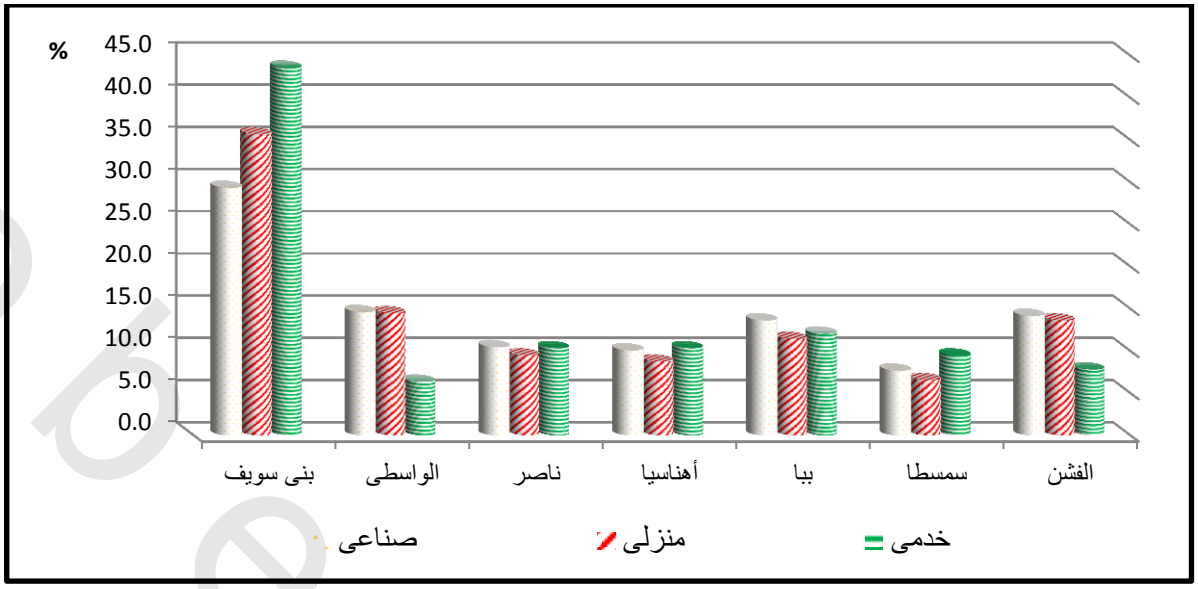

شكل (24) التوزيع النسبى للكهرباء المستهلكة حسب النشاط بمحافظة بنى سويف عام 2015

يتضح من الجدول (10) والشكل (24) ما يلى:-

1- تستهلك محافظة بنى سويف 609584 ألف كيلو وات/ساعة عام 2015، وهذه الكمية تتوزع على العديد من الانشطة المختلفة بالمحافظة، وتحتل الصناعة المركز الاول بنحو 558981 كيلو وات، وهو ما يوازى 91.7% من إجمالى الطاقة المستهلكة، ثم تليها الاستهلاك المنزلى بنحو 44799 كيلو وات/ساعة وهو ما يوازى 7.3% من إجمالى الطاقة المستهلكة، ثم تليها فى المركز الثالث الخدمى بنسبة 1% من إجمالى الطاقة المستهلكة.

2- يستحوذ مركز بنى سويف على المركز الاول فى الطاقة المستهلكة، وذلك بنسبة 30% ، حيث يوجد به منطقة بنى سويف الصناعية الجديدة بمنطقتيها الخفيفة والمتوسطة ومناطق الصناعات الثقيلة، يليها مركز الواسطى فى المركز الثانى بنسبة 14.5%، ويوجد به منطقة كوم أبو راضى الصناعية، ثم تليها مركز الفشن فى المرتبة الثالثة بنسبة 14.1%، ثم تليها فى المركز الرابع مركز ببا بنسبة 13.5%، من إجمالى الطاقة المستهلكة بالمحافظة، وهو ما يعنى ان المراكز التى يوجد بها المناطق الصناعية تستحوذعلى النسبة الاكبر من الاستهلاك.

3- تشكل باقى المناطق الصناعية بالمدينة نسب إستهلاك قليلة مثل مراكز (ناصر، أهناسيا، سمسطا)، ويرجع ذلك الى عدم وجود مناطق صناعية، وقلة عدد المنشآت الصناعية بها.

ثالثاً: رأس المال المستثمر:

يعد رأس المال المستثمر فى محافظة بنى سويف جدول (11) أحد أهم العوامل الرئيسية في التوطن الصناعي، وهو لا يقل أهمية عن عوامل التوطن الاخرى مثل المواد الخام أو العمالة، إذ بواسطته يمكن الحصول علي مثل هذه العوامل[1] حيث يعد رأس المال أحد المقومات الصناعية المهمة لإتمام العملية الإنتاجية، ويتم ذلك بخطوات تبدأ بتوفير إحتياجات الصناعة من الألات والمعدات ووسائل النقل والمواد الخام وأثمان الأرض والوقود وأجور العمال وهذا كله يستدعي توفر رأس المال قبل القيام بالنشاط الصناعي ([2]).

جدول (11) توزيع الاستثمارات المنفذة فى محافظة بنى سويف عام 2015

القطاع الصناعى	رأس المال المستثمر		الرتبة
	قيمة	%	
الصناعات الغذائية والمشروبات	1392379	9.83	3
صناعة الغزل والنسيج والملابس	292690.2	2.07	4
صناعة الخشب ومنتجاته	21483.85	0.15	8
صناعة الورق ومنتجاته	146194.6	1.03	6
الصناعات الكيماويات ومنتجاتها	270299.4	1.91	5
الصناعات المعدنية الأساسية	144100	1.02	7
الصناعات الهندسية والكهربائية	2500702	17.66	2
صناعة مواد البناء والخزف	9380543	66.24	1
الصناعات المتنوعة	13912.39	0.10	9
الاجمالى	14162304	100.0	

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات:

أ- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، ادارة السجل الصناعى، بيانات غير منشورة وغير مبوبة، 2016.

ب – ديوان عام محافظة بنى سويف، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، بيانات غير منشورة وغير مبوبة، 2015.

([1]) محمود محمد سيف: 1990، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2]) محمد أزهر السماك، أقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى، دار زهران، عمان، 1988. ، ص85.

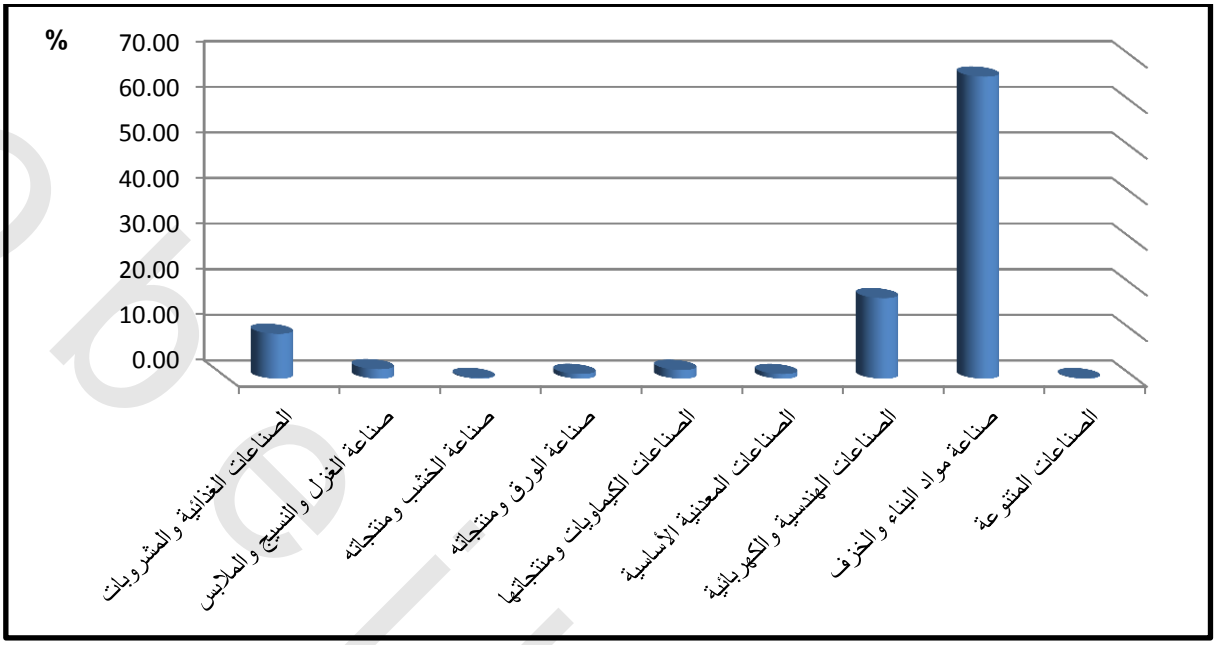

شكل (25) التوزيع النسبى للاستثمارات المنفذة فى محافظة بنى سويف عام 2015

يتضح من الجدول (11) ، والشكل (25) ما يلى:

1- تبلغ جملة الاستثمارات المنفذة فى محافظة بنى سويف ما يزيد على 14 مليار جنيه عام 2015، وتستحوذ الاستثمارات المنفذة بقطاع صناعات مواد البناء والخزف على المركز الاول بإجمالى إستثمارات بلغت 9.4 مليار جنيه، وهو ما يوازى 66.2% من إجمالى الاستثمارات، مما يعنى ان أغلب الاستثمارت توجهت الى صناعات مواد البناء والخزف لما لها من أهمية كبرى فى منطقة الدراسة حيث تتركز صناعة الاسمنت والحديد فى مناطق الصناعات الثقيلة شرقى المحافظة.

2- تأتى الاستثمارات فى قطاع الصنااعات الهندسية والكهربائية فى المرتبة الثانية بإستثمارات بلغت نحو 2.5 مليار جنيه، أى ما يوازى 17.7% من إجمالى الاستثمارات المنفذة، ويرجع إحتلالها لتلك المكانة المتقدمة الى زيادة الطلب عليها فى حركة العمران المتنامية بالمحافظة، فضلا عن دخول بعض الشركات العالمية خاصة شركة سامسونج العالمية للاكترونيات فى منطقة كوم أبو راضى.

3- تحقق الاستثمارات المنفذة فى قطاع الصناعات الغذائية المركز الثالث بإستثمارات بلغت 1.4 مليار جنيه، وهو ما يوازى 9.8% من إجمالى الاستثمارات المنفذة بالمحافظة، ويرجع ذلك الى أن منطقة الدراسة من المحافظات الزراعية والتى تنتج العديد من المحاصيل التى تقوم عليها الصناعات الغذائية.

4- تستحوذ الاستثمارات فى قطاع صناعات الغزل والنسيج على المرتبة الرابعة فى حجم الاستثمارات المنفذة بما قيمته نحو 292.7 مليون جنيه، وهو ما يوازى 2.07% من إجمالى الاستثمارت المنفذة بالمحافظة حيث تعتمد تلك الصناعة على المنتجات الواردة من زراعة القطن بالمحافظة.

5 – تشكل باقى القطاعات الصناعية مثل صناعة الورق ومنتجاته والخشب ومنتجاته، والصناعات المعدنية الاساسية، باقى المركز المتاخرة من حيث الاستثمارات المنفذة بالمحافظة حيث التركيز على الصناعات الثقيلة، وتخصيص المناطق العديدة لتلك الصناعات.

6- تأتى أغلب الاستثمارت المنفذة فى المحافظة بصفة عامة حيث تم توجيها الى الصناعات الثقيلة مثل صناعات مواد البناء خاصة صناعة الاسمنت والحديد والصناعات التى لا غنى عنها بصفة يومية للسكان مثل الصناعات الغذائية والصناعات الهندسية والكهربائية.

رابعاً: الايدى العاملة:

تعتبر الأيدي العاملة العنصر البشري الحيوي المسؤول عن الأداء في العمليات الصناعية، ويمكن القول بأنها تمثل الأساس الذي يجسد عنصراً مهماً من عناصر الجذب الصناعي المباشر للتوطن الصناعي، ويتوقف تأثير هذا الجذب على عدد من العوامل أهمها: كثافة السكان، حجم العمالة المتوفرة على مستوى تدريبها، مناطق استقرارها، تكلفة الحالة الصناعية، ومدى كفاية أساليب استخدام الأرض القائمة لفترة العمل المتاحة بالمحافظة أو المنطقة[1].

وتختلف الصناعات التحويلية من حيث حاجتها للأيدي العاملة من جهة ومدى مهارتها من جهة أخرى ففي دراسة قام بها الاستاذ ريموند لأم ساندرز Raymondl sanders, Jr [2]بجامعة تكساس الأمريكية بخصوص أثر الأيدي العاملة على التوطن الصناعي، حيث قسمت الدراسة الصناعة من حيث طبيعة العمالة إلى نوعين:

1- الصناعة كثيفة العمل، وتمثل تكلفة العمل جزء كبير من إجمالي تكاليف الإنتاج، وتعتمد هذه الصناعات على العمالة الماهرة، والتي تنتج كميات قليلة من السلع ذات قيمة عالية مثل الحاسب

([1]) ابراهيم شريف وآخرون: جغرافية الصناعة، وزارة التعليم العالي، والبحث العلمي، بغداد 1981.
ص ص 72-79.

([2]) Industrial Gecegraphy, university of Texas Austin 2002, p p 28-33.

الآلي والكاميرات والساعات، وفيها يضع أصحاب المصانع عدة اعتبارات لتوطن مصانعهم وأهم هذه الاعتبارات هي: إمكانية الحصول على العمالة الماهرة، متوسط الأجور، وإنتاجية العامل.

وتشير الدراسة إلى أن الصناعات عالية التكنولوجيا غالباً ما تتوطن بالقرب من مراكز البحث العلمي والجامعات، وهي تعتمد بشكل كبير على المعروض من العمالة الماهرة كما أنها تعتمد على الابتكارات والاختراعات الخلاقة لكي تستمر.

2- الصناعات التي تعتمد على عدد كبير من العمالة غير الماهرة، حيث تميل هذه الصناعات إلى التوطن في المناطق الريفية، حيث يمكن للمنشآت الصناعية الحصول على العمالة الرخيصة وتدريبها، وتكون النتيجة المزيد من الأرباح الكبيرة لهذه المنشآت الصناعية[1]. كذلك تختلف خصائص العمالة الصناعية تبعاً لمواقع استقرارها، فإن كانت سوق العمل المحلي ذات تأثير على الصناعة فإن هذا التأثير يتضح من خلال التعرف على خصائص العاملين في هذا السوق[2].

ولقد كان لوفرة الأيدي العاملة في محافظة بنى سويف أثر كبير في توطن الصناعات التحويلية فيها، حيث بلغ عدد سكان المحافظة حسب تقديرات عام 2015 نحو 395149 نسمة، وبلغ إجمالي السكان ذوى النشاط الاقتصادي 903383 نسمة، واجمالى المشتغلون منهم فى القطاع الصناعى18117 نسمة.

جدول (12) توزيع قوة العمل من (15-65 سنة) بمحافظة بنى سويف عام 2015(*)

القسم / المركز	اجمالى السكان		قوة العمل		المشتغلون		نسبة المشتغلون من قوة العمل
	نسمة	%	نسمة	%	عامل	%	%
مركز بنى سويف (**)	635977	21.5	200992	20.4	12531	69.2	6.2
أهناسيا	373546	12.6	112515	11.4	128	0.7	0.1
الفشن	431616	14.6	141872	14.4	12	0.1	0.0

(1) Ibid, P28-33.

(2) Watts, H. D., Industrial Gecography, Longman Group Limited, New York 1987, pp. 93-94.

الواسطى	472044	16.0	125348	12.7	3980	22.0	2.0
ببا	422671	14.3	120890	12.3	752	4.2	0.4
سمسطا	258,682	8.8	82227.3	8.4	11	0.1	0.0
ناصر	358,613	12.1	119538	12.1	703	3.9	0.3
الاجمالى	2953149	100.0	903383	100.0	18117	100.0	9.0

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على بيانات:

- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للمناطق الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة2016.
- محافظة بنى سويف، مكتب خدمة المستثمرين، بيانات غير منشورة، بنى سويق 2015.

(*) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، تقديرات السكان فى عام 2015، محافظة بنى سويف 2015.

(**) يشمل مركز بنى سويف على بيانات قسم بنى سويف الجديدة، وقسم بندر بنى سويف.

يتضح من الجدول (12) ما يلى:

يمثل مركز بنى سويف، ويشمل على قسم بنى سويف الجديدة، وقسم بندر بنى سويف على المركز الأول بين مراكز المحافظة بالنسبة لعدد السكان والعمالة (12531عاملا) وهو ما يوازى نسبة 69.2% من اجمالى العاملين بالمحافظة، ويرجع ذلك الى وقوع أغلب المناطق الصناعية بهذا المركز خاصة مناطق الصناعات الثقيلة مثل مصانع الاسمنت ومصانع الحديد فضلا عن وقوع منطقة بياض العرب بالاضافة إلى توطن منطقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمدينة بنى سويف الجديدة.

يأتى مركز الواسطى في المركز الثاني من حيث عدد العمالة (3980عاملا) وذلك بنسبة 22 % من اجمالى العاملين، ويرجع السبب في ذلك إلى كونه أكبر المراكز المأهولة بالسكان على مستوى المحافظة بعد مركزبنى سويف، كما تقع به منطقة كوم أبو راضى الصناعية، وتشكل باقى مركز المحافظة المراتب من الثالث وحتى الخامس بنسب عمالة تقل عن 5% من اجمالى العاملين بالمحافظة، ويرجع ذك الى عدم وجود مواقع صناعية تضم عاملين بالصناعة.

- **مهارة الأيدي العاملة**

تعد كثرة السكان أحد أهم أسباب توافر الأيدي العاملة ورخصها مما يقلل من تكاليف الإنتاج، والعبرة ليست بوفرة الأيدي العاملة بل كفاءتها الإنتاجية، ويعتمد مستوى الكفاءة بالدرجة الأولى على

درجة التدريب الفني للعمال ومهارتهم ([1])، كما تتوقف كفاءة العامل ومستوى إنتاجيته على مستوى تعليمه حيث يساهم التعليم في زيادة مستوى الإنتاجية والكفاءة في الأنشطة الصناعية، ولذلك يعتبر قطاع التعليم أحد قطاعات البنية الأساسية لأنشطة التوطن الصناعي في مصر([2]). ويمكن توفير الأيدي العاملة المتنوعة لمدة طويلة في منطقة الإنتشار الصناعي بالتدريب المهني اللازم، حيث تتطلب الصناعة الأيدي العاملة ذات التأهيل المهني ([3])، ويوضح الجدول التالى مراكز التدريب بالمحافظة.

جدول (13) مراكز التدريب بمحافظة بنى سويف عام 2015

اسم المركز	عدد الفصول	عدد الورش	الطاقة التدريبية للدورة الواحدة
الهيئة العامة للاصلاح الزراعى	3	6	20
مركز تكوين مهنى بنى سويف	2	13	30
مركز تكوين مهنى الفشن	2	2	20
مديرية القوى العاملة	0	13	270
مركز التدريب على حرف التشييد والبناء بنى سويف	0	10	450
مركز التدريب على حرف التشييد والبناء بالفشن	4	6	171
مركز التدريب على حرف التشييد والبناء بالواسطى	10	10	120
الاجمالى	21	60	1081

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إعتماداً على بيانات:-

- محافظة بنى سويف، البوابة الاليكترونية ، بنى سويف فى أرقام،2015.

يتضح من الجدول (13) ما يلى:

توافر مراكز التدريب المهني بالمحافظة والتي بلغ عددها 21 مراكز لتدريب الشباب الخريجين بعدد 1081 متدرب فى الدورة الواحدة، بالإضافة إلى وجود فصول نحو 60 فصل تدريبى داخل هذه المراكز المهنية داخل للتدريب على العديد من الانشطة المختلفة مثل مشاغل التفصيل والحياكة والتريكو، فضلاً عن وجود أنشطة تدريبية أخرى مثل التدريب على تعلم اللغات الاجنبية، والتدريب

1) محمد أزهر السماك وعباس على التميمى، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، مرجع سبق ذكره، ص 114.

2) حسين طه الفقير ، التوطن الصناعي في مصر حتى عام 2000، 1988، ص52.

3) محمد محمود الديب ، تصنيع مصر 1952-1972 ، 1980، الجزء الأول، ص34.

على أعمال التبريد والتكييف، وميكانيكا السيارات، لف المواتير، التشغيل على الماكينات، إصلاح الاجهزة الكهربائية، وأعمال السباكة، والنجارة، والحدادة، أعمال الخراطة، والكهرباء، والتفصيل والحياكة والتريكو، كما توج 3 مراكز للتدريب على حرف التشييد والبناء فى مركز بنى سويف، والفشن ، والواسطى، يوجد ببعض المصانع الكبرى مراكز لتدريب العاملين بالمصانع، مثل الاسمنت والحديد فضلاً عن وجود المدارس الصناعية والمهنية التى تمد النشاط الصناعى بالايدى العاملة المدربة التى تساهم فى زيادة الانتاج، كما تتيح كلية الهندسة جامعة بنى سويف الايدى العاملة الماهرة التى تحتاجها الصناعة بالمحافظة.

خامساً: النقل:

يعد النقل ركناً أساسياً من أركان قيام الصناعة ونجاحها، إذ تتطلب العملية الصناعية نوعين من أنواع النقل **الاول** نقل المواد الخام والطاقة من مناطق استخراجها الى حيث توجد المنشأة الصناعية، **والثانى** نقل المنتج من موقع المنشاة الصناعية الى السوق المحلية او الاجنبية حيث يتم تصريف المنتجات الصناعية ([1]) فضلاً عن نقل الايدى العاملة من والى مواقع الانتاج.

كما يعد النقل من أهم عوامل توطين الصناعة، حيث تشجع الطرق الجيدة، ووسائل النقل علي توطين المصانع علي امتداد هذه الطرق لضمان وصول المادة الخام والعمال وتسويق الإنتاج [(2)].

تتميز محافظة بنى سويف نتيجة لموقعها الجغرافي المتميز فى اقليم شمال الصعيد أن أصبحت تمتلك شبكة جيدة من الطرق البرية، والسكك الحديدية التي تربط بين أجزائها المختلفة بعضها ببعض من ناحية وبمحافظات الوجه البحرى والقبلى من ناحية أخرى، وكان ذلك أحد أسباب قيام الصناعة بها، كما أن شبكة الطرق والسكك الحديدية تقوم بنقل الخامات المختلفة (زراعية، معدنية، حيوانية) إلي المصانع ومن ثم توزيع المنتجات النهائية إلي الأسوق المختلفة وترتبط بالعديد من الطرق الرئيسية والثانوية، وكذلك خطوط السكك الحديدية، وهو ما تتناول كما يلى:

– الطرق البرية: –

تعد شبكة الطرق البرية جدول (14) أحد أهم قواعد البنية الاساسية للتنمية الاقتصادية ([1])، حيث يتم من خلالها تجميع المواد الخام الى مناطق الانتاج ثم تصريف المنتجات ([2])، فقد أصبح

1) أبراهيم زيادى، ملامح جغرافية مصر العربية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1996، ص 404.

(2) أحمد موسى محمود: الصناعة في محافظة المنيا، مرجع سبق ذكره، 1990 ص 111.

استخدام النقل على الطرق البرية المرصوفة شكل (26) بكفاءة جزء لا يتجزأ من عملية الانتاج، ويرتبط أرتباطاً وثيقاً بالصناعة فمجرد انشاء بعض الطرق بالقرب من التجمعات السكانية الضخمة إلا وكانت عامل جذب الى توطن بعض المصانع عليها ([3]).

جدول (14) التوزيع الجغرافى للطرق فى محافظة بنى سويف عام 2015

المركز	الطرق الحرة	الطرق السريعة	الطرق الرئيسية المرصوفة	الطرق الاقليمية المرصوفة	الطرق الداخلية المرصوفة	
					المرصوفة	الترابية
مركز بنى سويق	70	26	52	173	173	4
ناصر	0		28	146	106	13
الواسطى	0	22	21	144	226	75
اهناسيا	0	6	8	196	310	7
ببا	0	24	23	164	175	16
سمسطا	0	21	8	183	16	5
الفشن	0	32	23	169	189	84
الاجمالى	70	131	163	1175	1195	204

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على:

– الهيئة العامة للطرق والكبارى، محافظة بنى سويف، 2015.

1) محمد زكى السديمى، النقل والتنمية فى منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية، مجلة كلية الآداب طنطا، العدد 14، طنطا، 2000، ص، 28.

2) صبرى محمد حمد، شبكة الطرق المعبدة فى امارة عسير بالمملكة العربية السعودية، المجلة الجغرافية العربية، العدد الثامن والثلاثون، 2001، 116.

3) محمد محمود الديب، كيف تختار موقع المشروع الصناعى، 1979، مرجع سبق ذكره، ص 20.

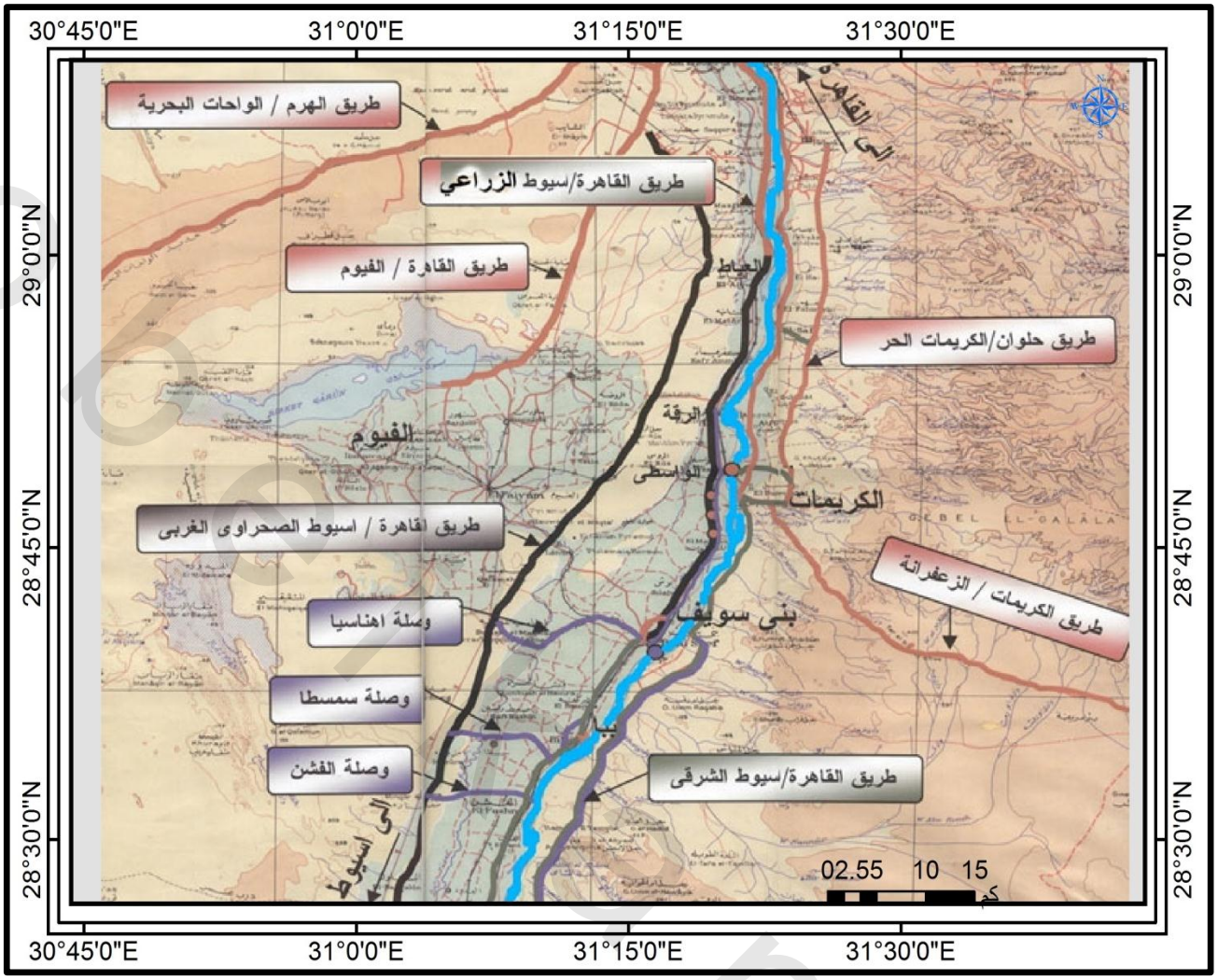

المصدر: البوابة الاليكترونية لمحافظة بنى سويف، 2015.

شكل (26) التوزيع الجغرافى للطرق فى محافظة بنى سويف عام 2015

يتضح من الجدول (14) والشكل (26) ما يلى:

تعتمد محافظة بنى سويف على شبكة طرق جيدة تربطها بباقى اجزاء الجمهورية، وتصل اطوال تلك الشبكة الى (2938 كم)، ويرجع كبر شبكة الطرق الى كبر مساحة المحافظة ووجود ظهير صحراوى كبير، تتوزع على مستويات مختلفة حيث يبلغ منها نحو 70كم من اطوال الطرق الحرة، و131كم من الطرق السريعة، و163كم من الطرق الرئيسية، اما الطرق الاقليمية فيصل مجموع اطوالها داخل المحافظة الى (1175 كم)، اما شبكة الطرق الداخلية بالمحافظة فتنقسم الى نوعين الاولى المرصوفة ويصل أطوالها الى 1195 كم، والنوع الثانى الترابى ويصل الى 204 كم، وأهم الطرق الرئيسية بالمحافظة ما يلى:

1- طريق (القاهرة /اسيوط الغربى): وهو طريق رئيسي يعد من أهم الطرق في مصر حيث تم رصفه ليربط العاصمة بمحافظات الصعيد، ويمر هذا الطريق غرب النيل ويصل طوله من القاهرة حتى أسيوط بطول 400 كيلو متر، وهو طريق حديث الإنشاء ويتكون من حارتين، ويبدأ من خلال وصلة من طريق الفيوم/ القاهرة الصحراوي عند دهشور عند الكيلو 33 من القاهرة. ويبلغ طوله فى محافظة بنى سويف أكثر من 70 كم، ويساهم الطريق فى خدمة الصناعة من البضائع والمنتجات والمواد الخام خاصة وان منطقة كوم أبوراضى الصناعية تم تخطيطها بالقرب منه مباشرة، وتتزايد الأهمية الاقتصادية للعديد من النطاقات التي يمر بها خاصة بعد إنشاء العديد من المشاريع الاستثمارية على طول امتداده من جهة القاهرة ونجاح مشاريع الاستصلاح الزراعي المنتشرة على طول مسافات عديدة من الطريق والتي من أهمها النطاقين الجنوبي والشمالي لمركز الواسطى غربى محافظة بنى سويف.

2- طريق (القاهرة – أسيوط الشرقي): يمر هذا الطريق شرق النيل، ويبلغ طوله 134 كم بعرض 12 متر، ويمتد من بداية محافظة بنى سويف عند بلدة الكريمات شمالاً ماراً بمعظم مراكز المحافظة من الجنوب إلى الشمال، ،وهو من الطرق القديمة ذات الاتجاه الواحد، ويبدأ عند بلدة الكريمات، ويسير في اتجاه الجنوب، ويربط الطريق محافظات الصعيد مثل بنى سويف والمنيا حتى ينتهى عند ساحل سليم بأسيوط، وتصل مسافته في منطقة الدراسة حوالي 60كم، و يتعامد الطريق على العديد من مجارى الأودية بواسطة عدد من المواسير أو الفتحات الخراسانية التى يصل قطرها الى المتر تسمح بمرور مياه السيول وقت حدوثها.

ويعد هذا الطريق من المحاور الرئيسية التي تخدم النشاط الصناعي في المحافظة إذ تتفرع منه معظم الطرق التي تؤدي إلى المناطق الصناعية الجديدة في المحافظة إلى الشرق من النيل وهي: مدينة بنى سويف الجديدة، ومناطق الصناعات الثقيلة. كما يتميز هذا الطريق بسهولة انسياب الحركة المرورية حيث يخلو من التقاطعات المستعرضة بسبب انعدام التجمعات السكانية والعمرانية، إلا أنه يعيبه عد توفر الخدمات العامة مثل الاستراحات ومحطات البنزين ونقط الإسعاف والاتصالات وغيرها.

3- **طريق (حلوان _ الكريمات الحر):** ويمر جزء كبير منه داخل الظهير الصحراوى شرقى محافظة بنى سويف، ويعد من أهم الطرق الرئيسية الحديثة بالدولة، والذى يمر وسط الصحراء الشرقية، وهو طريق مزدوج ، ويبدأ الطريق من شرقى عرب أبو ساعد جنوب حلوان، حيث يعتبر امتداد لطريق (أوتوستراد الملك خالد – حلوان)، وصل طوله فى محافظة بنى سويف نحو 70 كم، ويمتد الطريق

موازياً لطريق القاهرة اسيوط الشرقى، ويتفرع من الطريق عدد من الطرق الثانوية القصيرة (المخارج) التى تعمل على ربطه بطريق القاهرة اسيوط الشرقى الذى يسير موازياً له ولا تزيد أطوال هذه النزلات فى المتوسط عن 10 كم.

4 – السكك الحديدية:

تخترق السكك الحديدية محافظة بنى سويف من خلال خط السكك الحديدية الرئيسي (القاهرة/ أسوان) والذي يمر بمعظم مراكز المحافظة من الواسطى شمالاً حتى سمسطا والفشن جنوبا وذلك بطول 90 كيلو متر، ولا يبعد خط السكة الحديد عن منطقة كوم أبو راضى الصناعية بأكثر من 20 كم، حيث تلعب السكك الحديدية دوراً كبيراً في خدمة النشاط الصناعي بالمحافظة من خلال نقل الكثير من المواد الخام إلى المصانع ونفل المنتجات الصناعية إلى الأسواق.

ويقوم على عائق السكك الحديدية نقل السلع الرخيصة الثمن والتي لا تستطيع تحمل أعباء إضافية عن طريق نقلها بوسائل النقل الأخرى وعلى رأسها السيارات وخاصة بالنسبة للمسافات المتوسطة والطويلة، أما في حالة المسافات القصيرة فيفضل نقلها عن طريق السيارات والتي تؤدي خدمة نقل السلعة فيما يعرف بخدمة من الباب إلى الباب from door to door وتتوطن المنشآت الصناعية بوجه عام في المناطق التي تنخفض فيها تكلفة النقل، وفي هذه الحالة تقوم هذه المنشآت بالحصول على أرباح وحوافز إضافية نتيجة خفض تكاليف النقل نتيجة التوطن في المناطق التي تتميز بإمكانية وصول Accessibility جيدة بالنسبة للأسواق المحلية والخارجية، وتعد إمكانية الوصول إلى الأسواق هي الدافع القوي لجذب المنشآت الصناعية تجاه هذه المواقع[1].

5 – النقل النهرى:

يلعب النقل النهري دوراً لا باس به بالنسبة للنشاط للصناعي في محافظة بنى سويف حيث يخترق نهر النيل أراضى المحافظة من جنوبها إلى شمالها حيث يشق النهر المحافظة إلى شطرين الشطر الشرقي ويضم فسم مدينة بنى سويف الجديد، وأجزاء من مركز ناصر، والشطر الغربي يضم مراكز ومدن: الواسطى، ناصر، أهناسيا، سمسطا، الفشن، ببا.

([1]) Lall, s.v., et al., Diversity Matters, the Economic Geography of Industry Location in India, policy Research, working paper, No. 3072, Developing Research Group In frastructure and Environment, the world Bank, washington June 2003, p.6.

كما يربط النقل النهرى محافظة بنى سويف بمحافظات المنيا والجيزة والقاهرة والوجه البحري شمالاً، ومحافظات جنوب الصعيد جنوباً، ويقوم النقل النهري بنقل السلع والخامات الرخيصة الثمن إلى المصانع وعلى رأسها الحاصلات الزراعية مثل القطن والقمح إلى المحالج والمطاحن، فضلاً عن قيامه بنقل بعض السلع الأخرى ومثل منتجات الفخار وبعض مواد البناء والتي لا تتحمل تكلفة نقل عالية.

6 – النقل الجوى:

يخدم النقل الجوي محافظة بنى سويف حيث يوجد الجنوب منها فى محافظة أسيوط مطار دولي ويقع المطار في شمال غرب المدينة إلى الغرب من طريق أسيوط/ الوادي الجديد، وقد بدأ تشغيل المطار في أكتوبر عام 1997، وتقلع العديد من الرحلات الدولية من أسيوط إلى كل من السعودية والكويت وباقى الدول العربية. ويمكن الاستفادة من هذا المطار في إتمام الكثير من الصفقات الصناعية مع المستثمرين العرب والأجانب من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الصناعية، وتوفير أعباء السفر عليهم من ذهابهم إلى القاهرة ثم إلى بنى سويف ويستطيعون القدوم مباشرة من بلادهم إلى أسيوط أقرب مطار يخدم محافظة بنى سويف وباقى محافظات أقليم شمال الصعيد لكي يتعرفوا على الواقع الصناعي من خلال مناخ الاستثمار الحالي، واتخاذ قرار إنشاء مشروعاتهم من عدمه.

سادساً: الأسواق:

تعدد الأسواق ذو أهمية كبيرة في التوطن الصناعي وخاصة بالنسبة للصناعات التي تبلغ تكاليف نقل منتجاتها إلى الأسواق نسبة عالية من جملة تكاليفها ، ويمثل تسويق المنتجات الصناعية محصلة العملية الإنتاجية وعليه يتوقف نجاح الصناعة واستمرارها لذلك فلابد للصناعة أن تصرف إنتاجها سواء في الأسواق الداخلية أو للتصدير للخارج ([1])، ويختلف مدى إتساع السوق الداخلي من مكان لأخر تبعاً لإعداد السكان ومستوى معيشتهم فالأسواق تمثل القوة الشرائية لمنتجات الصناعة وهي التي تشكل الإنتاج كماً وكيفاً ، وبالتالي تحدد حجم المصنع وطاقته الإنتاجية.

وتهدف الصناعات التحويلية فيما يختص بالأسواق تحقيق أحد هدفين أو كليهما: **الأول:** إحلال السلع الصناعية المنتجة محليا محل السلع الصناعية المستوردة، **وثانيهما:** فتح أسواق

1) عمر محمد الصادق، دور العوامل الجغرافية في التوطن الصناعي مع التطبيق على مصر، مجلة كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر، العدد الحادي والعشرون 2003، ص 206.

لفائض الإنتاج الصناعي في الأسواق الخارجية[1]. ولا شك أن الطلب المحلى على السلع الصناعية قد تزايد بتزايد أعداد السكان وارتفاع مستوى المعيشة شيئاً فشيئاً، ويمكن ملاحظة ذلك في محافظة بنى سويف من التوسع في إنتاج بعض السلع الصناعية الاستهلاكية أو الوسيطة.

تعد منطقة الدراسة ذات طبيعة خاصة حيث تصرف محافظة بنى سويف غالبية منتجاتها إلى الأسواق الداخلية والخارجية خاصة الأسواق العربية عن طريق الموانئ التجارية القريبة منها خاصة مؤانى البحر الاحمر التجارية، الذي تنقل منه معظم المنتجات إلى الدول الأجنبية مثل تركيا واليونان وايطاليا والدول العربية مثل السعودية ودول الخليج والأردن، وليبيا وتونس والجزائر. أما باقي المنتجات فتصدر إما في الأسواق الداخلية المتمثلة في مراكز المحافظة أو إلى المحافظات المجاورة مثل القاهرة والجيزة والمنيا وأسيوط، ومن هذه المنتجات الاجهزة الهندسية والكهربائية خاصة منتجات شركة سامسونج العالمية، والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والملابس والمواد الكيماوية ومواد البناء خاصة منتجات مصانع الاسمنت المنتشرة بالمحافظة وصمنتجات مصنع الحديد والصلب.

ويوجه عام تميل المصانع الكبيرة في المحافظة إلى تسويق منتجاتها محليا داخل نطاق المحافظة ومحافظات شمال وجنوب الصعيد، فضلاً عن تسويق جزء من إنتاجها إلى القاهرة خاصة الاجهزة الكهربائية والهندسية لشركة سامسونج العالمية، فضلاً عن المنتجات الغذائية، وتسويق منتجاتها الى العالم الخارجي وأهم هذه المصانع هي: شركة أسمنت بنى سويف، وشركة أسمنت جنوب الوادى، وشركة حديد المصريين في حين تقوم المصانع الصغيرة بتسويق إنتاجها محليا داخل نطاق المحافظة.

سابعاً: السياسة الحكومية:

يكمن دور السياسة الحكومية في توطين الصناعة وتركيزها في مدن صناعية جديدة بغرض تحقيق العديد من الأهداف الحيوية والاستراتيجية خاصة توفير فرص العمل وخلق بيئة عمرانية جديدة بعيداً عن مناطق السهل الفيضى لنهر النيل من خلال تشجيع المستثمرين، وتقديم المساعدات المالية وتوفير خدمات البنية الأساسية [2].

([1]) فؤاد محمد الصقار: الصناعات الكويتية دراسة جغرافية تحليلية، سلسلة رسالة جغرافية، العدد 109، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت يناير 1988، ص92.

(2) علي وهب: الجغرافيا البشرية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1986، ص269.

تبرز فكرة تدخل الدولة بتوجيه التوطن الصناعي كنتيجة للدعوات المتزايدة لضرورة تدخل الدولة بدرجة أكبر في توجيه النشاط الاقتصادي، فضلاً عن ان تزايد المهام والمسئوليات الملقاه على عاتق الدولة في العصر الحالي كان هو الآخر حافزاً يدعو إلى إستخدام سلطة الدولة في هذا المجال. [1] وقد أدركت الحكومة بأنه لابد من وضع سياسة حكومية مدروسة للتوزيع الجغرافي للصناعة في مصر والالتزام بتنفيذ هذه السياسة بكل دقة، وذلك بهدف ضبط هذا التوزيع والتحكم في عملية التنمية الإقليمية، ومن هنا فقد سعت الحكومة لتحقيق هذه السياسة من خلال إنشاء مجموعة من المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية، ونالت محافظة بنى سويف حظها من خلال إنشاء العديد من المدن الصناعية الجديدة حيث كان نصيبها 8 مناطق صناعية جدول (15) [2].

جدول (15) المناطق الصناعية بمحافظة بنى سويف ونبعيتها الادارية عام 2015

م	المنطقة	قرار الإنشاء وتاريخه		التبعية الإدارية وقرار التعديل
		رقم القرار	السنة	
1	كوم أبو راضى	207	1997	المحافظة الامتداد: قرار المحافظ رقم 991 لسنة 2001
2	بياض العرب	207	1997	المحافظة
3	مدينة بنى سويف الجديدة	193	2000	المدن الجديدة
4	1 / 31 للصناعات الثقيلة	2091	2000	المحافظة التعديل: قرار جمهورى رقم 13 لسنة 2011
5	2 / 31 للصناعات الثقيلة	2091	2000	المحافظة التعديل: قرار جمهورى رقم 13 لسنة 2011
6	3 / 31 للصناعات الثقيلة	2091	2000	المحافظة التعديل: قرار جمهورى رقم 13 لسنة 2011
7	4 / 31 للصناعات الثقيلة	2091	2000	المحافظة التعديل: قرار جمهورى رقم 13 لسنة 2011
8	غراب للصناعات الثقيلة	358	2008	المحافظة

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إعتماداً على بيانات:-

1- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الأدارة العامة للتوثيق والنشر، القاهرة، أغسطس 2014.

(1) محمد محمود الديب: 1979، سبق ذكره، ص 24.

(2) الهيئة العامة للتنمية الصناعية: مقومات التنمية الصناعية بمحافظة بنى سويف، الإدارة العامة للتوثيق والنشر، القاهرة، يوليو 2011 ص 23.

2- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الأدارة العامة للتوثيق والنشر، نشرة داخلية، العدد الخامس، يناير، 2011.

تهدف السياسة الحكومية من نشأة وتخطيط وتوطين تلك المدن الصناعية إلى تحقيق العديد من الأهداف العامة والاستراتيجية نوجزها في النقاط التالية كما يلي:

- المساهمة في تخفيف الضغط السكاني والازدحام في إقليم الاسكندرية خاصة مدينة الاسكندرية.
- منع الزحف العمراني على الأراضى الزراعية بمدينة الاسكندرية والبحيرة وما يتبعه من حل للمشاكل العمرانية والاقتصادية والاجتماعية للإقليم.
- أن تشكل المدينة مركز جذب للصناعات الجديدة مع تدعيم وتوسع الصناعات القائمة بالإقليم.
- توفير 80% من العمالة بالمدينة لسكانها عملاً على استغلالها.
- خلق ركيزة عمرانية واقتصادية على محور القاهرة/ الاسكندرية الصحراوى /الاسكندرية/ مطروح.
- خلق بيئة متميزة عمرانيًا واقتصاديًا مع التركيز على النشاط الصناعى كمصدر هام للدخل.
- تتجه السياسة الحكومية الى إنشاء المدن الصناعية الجديدة، وذلك منذ أواخر فترة السبعينيات وأوائل الثمانينات حيث صدر قرار إنشاء مدن الجيل الأول والتى كانت مدينة بنى سويف الجديدة إحدى هذه المدن حيث صدر لها القرار عام 1986، ثم توالت بعدها قرارات باقى المدن الصناعية فى إقليم شمال الصعيد، خاصة محافظة بنى سويف، ويعتبر التوجه الحكومي والسياسات العامة التي تضعها الدولة صاحبة الدور الأساسى الذى لا يمكن إغفاله في التوطن الصناعي بالمدن الصناعي الجديدة، حيث تحاول الحكومة رعايته من خلال تقديم الحوافز المالية التى تكون في صورة قروض مخفضة أو تعمل على تخفيض معدلات الضرائب كما قد تتدخل السلطات في توجيه النشاط الصناعي، وترسم له سياسة تقنن نموه وتوطنه ([1]).
- تعمل الدولة من خلال السياسات الحكومية المتبعة فى توطين الصناعات الثقيلة فى محافظة بنى سويف وذلك فى 4 مناطق صناعية يوجد بها مصانع الاسمنت والحديد، وذلك عن طريق تخصيص مساحات كبيرة لتلك الصناعات على أن يقوم المستثمر بترفيقها على نفقته الخاصة. كما تعمل الدولة على وضع بعض الحوافز للاستثمار طبقاً للقانون رقم 8 لسنة 1997 قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ومن هذه الحوافز:

أ- **المزايا** :-

1) Robinson H,Economic Geography,London,1968,p.188..

– حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباح المشروعات إلى الخارج .

– حرية إختيار مجال الاستثمار والشكل القانونى للمشروعات .

– حرية تحديد أسعار المنتجات وهامش الربح .

– عدم وجود حدود دنيا أو عليا لرأس المال المستثمر .

– عدم وجود قيود على جنسية رأس المال.

– حرية التشغيل لحساب الغير ولدى الغير .

– حرية الاستيراد من السوق المحلى بإجراءات ميسرة .

ب – الاعفاءات: –

– الاعفاء من الضريبةعلى إيرادات النشاط التجارى والصناعى أو الضريبة على أرباح شركات الأموال لمدة عشر سنوات، وتشمل السنة الأولى للإعفاء المدة من تاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال حتى نهاية السنة المالية التالية لذلك.

– الاعفاء من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود القرض والرهن المرتبطة بأعمالها، وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ القيد فى السجل التجارى. كما تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضى اللازمة لإقامة الشركات والمنشآت.

– يعفى من الضريبة على أرباح شركات الأموال مبلغ يعادل نسبة من رأس المال المدفوع تحدد بسعر البنك المركزى المصرى للإقراض والخصم عن سنة المحاسبة، ذلك بشرط أن تكون الشركة من شركات المساهمة وأن تكون أسهمها مقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية .

– يعفى عقد التأسيس والقرض والرهن من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والشهر لمدة 5 سنوات من تاريخ قيد الشركة فى السجل التجارى .

– الاعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم 186 لسنه 1986 الخاصة بتحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها 5% من القيمة، وذلك على جميع ما تستورد من آلات ومعدات وأجهزة.

ج – الضمانات: –

1 – عدم جواز تأميم المشروعات والمنشآت أو مصادرتها .

2 – عدم جواز فرض الحراسة بالطريق الإدارى على المشروعات أو الحجز على أموالها أو الاستيراد أو التحفظ عليها أو تجميدها أو مصادرتها من غير الطريق القضائى .

3 – عدم جواز إقامة الدعوي العمومية على المشروعات فى حالة المخالفات الخاصة بقوانين الجمارك والنقد والضرائب إلا بعد الرجوع للهيئة المختصة.

قد كان لكل هذه المزايا والاعفاءات السابقة خاصة الاعفاء من الضريبة على إيرادات النشاط الصناعى أو الضريبة على أرباح شركات الأموال لمدة عشر سنوات أكبر الأثر فى توطين بعض الصناعات فى المدن الصناعية الجديدة، حيث تساهم تلك الاعفاءت فى جذب رؤوس الأموال الداخلية والخارجية لانها تساعد على زيادة نسبة الارباح للمستثمرين.

من العيوب التى ظهرت نتيجة تطبيق تلك الاعفاءات الضريبية المشروطة بعشر سنوات أن بعض المستثمريين قبل إنقضاء مدة الاعفاء الضريبى يقومون بنقل ملكية منشآتهم الى أشخاص آخرين ليستفيدو مجدداً من فترة الاعفاء الضريبى.

سادساً: التركيب الحجمى للمنشآت الصناعية بمحافظة بنى سويف عام 2015.

تهدف دراسة فئات أحجام المنشآت الصناعية جدول (16) بمحافظة بنى سويف الى معرفة أهم الانماط الحجمية السائدة بالمحافظة، وحجم العاملين بها ومتوسط حجم المنشآت الصناعية بغرض معرفة أى الاحجام السائدة، وحجم العمالة بها، للعمل على تنميتها وإعادة توجيهها.

جدول (16) فئات أحجام المنشآت الصناعية بمحافظة بنى سويف عام 2015

فئات الحجم	المنشآت		العمالة		الاستثمارات (ألف جنيه)		متوسط حجم المنشآت
	العدد	%	العدد	%	قيمة	%	عامل ([1])
القزمية (1-9)عامل	103	34.0	470	2.6	121783.7	0.9	4.6
الصغيرة (10-49) عامل	139	45.9	2617	14.4	1117173	7.9	18.8
المتوسطة (50-199) عامل	43	14.2	4103	22.6	1812817	12.8	95.4
الكبيرة (200-499) عامل	11	3.6	3957	21.8	6350086	44.8	359.7
الضخمة (500فأكثر)	7	2.3	6970	38.5	4760445	33.6	995.7
الاجمالى	303	100.0	18117	100.0	14162304	100.0	–

المصدر: الجدول من إعداد الطالب إعتماداً على بيانات:-

- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للسجل الصناعى، تقارير وبيانات غير منشورة ، القاهرة، 2015.

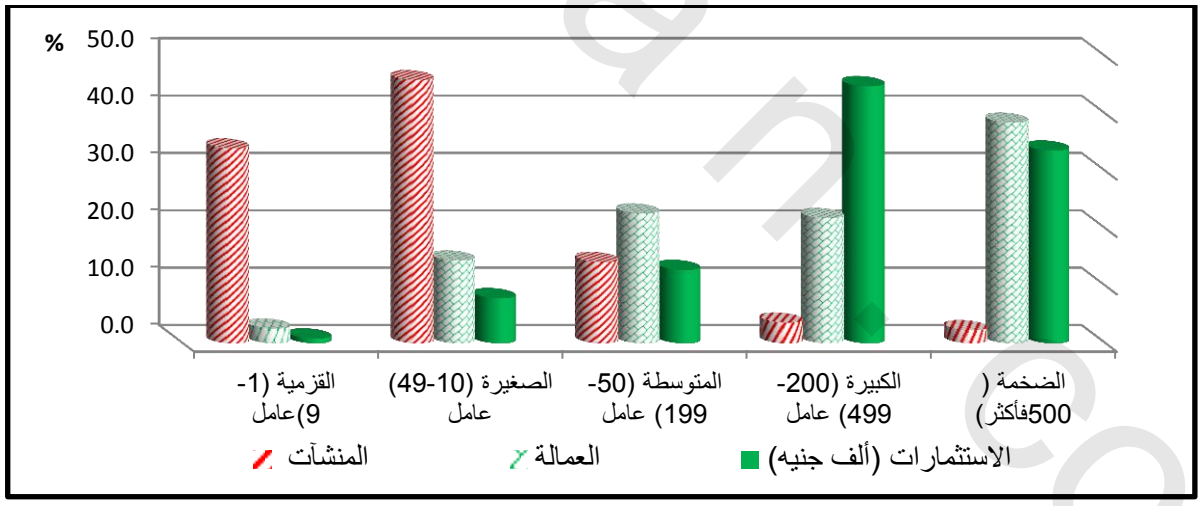

شكل (27) الفئات النسبية لاحجام المنشآت الصناعية بمحافظة بنى سويف عام 2015

[1]) تم حساب متوسط حجم المصنع من المعادلة الآتية: حجم المصنع = عدد العمال ÷ عدد المنشآت

راجع في ذلك: حسام الدين جاد الرب: الصناعات التحويلية في محافظة أسيوط، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، جامعة المنوفية، العدد الخامس عشر، مارس 2007. ، ص ص 165– 166.

يتضح من الجدول (16)، والشكل (27)، ما يلي:

1- **المنشآت الصغيرة من (10–49) عاملاً:**

تستحوذ تلك الفئة من المنشآت على المرتبة الأولى، ويوجد بتلك الفئة 139 منشأة بنسبة (45.9%) من إجمالي المنشآت الصناعية، ويعمل بها نسبة (14.4%)، من إجمالى العاملين، باستثمارات تزيد على 1.1 مليار جنيه وهو ما يوازى 7.9% من إجمالى الاستثمارات، وبلغ متوسط حجم المنشآت الصناعية في هذه الفئة 19عاملاً، ويرجع السبب في إنتشار هذه الفئة وإحتلالها تلك المكانة المتقدمة من حيث عدد المنشآت والعاملين والاستثمارات إلي السياسة الحكومية التى تسعى الى التوسع فى تلك المنشآت الصناعية الصغيرة حيث تعد قاعدة صناعية كبيرة تنطلق منها تنمية إقتصادية شاملة، فضلاً عن اعتماد بعض الصناعات الاخرى عليها لذا نجدها تتوزع في جميع مراكز المحافظة.

2- **المنشآت القزمية من (1–9) عاملاً:**

تأتى هذه الفئة فى المرتبة الثانية، ويوجد بتلك الفئة 103منشأة بنسبة (34%) من إجمالي المنشآت الصناعية، ويعمل بها عدد محدود جداً من العاملين بنسبة (2.6%)، من إجمالى العاملين، واستثمارات بلغت نحو 121 مليون جنيه أى ما يوازى 0.9% من إجمالى الاستثمارات، وبلغ متوسط حجم المنشآت الصناعية في هذه الفئة نحو 5 عاملاً، ويرجع قلة عدد العاملين والاستثمارات بتلك الفئة الى كونها منشآت حرفية صغيرة برأس مال قليل، ويرجع السبب في إنتشار هذه الفئة وإحتلالها تلك المكانة المتقدمة إلي السياسة الحكومية التى تسعى الى التوسع فى تلك المنشآت الصناعية القزمية الحجم لانها تعد قاعدة وركيزة صناعية أساسية تنطلق منها تنمية إقتصادية شاملة، وتعتمد عليها العديد من الصناعات الاخرى، لذا نجدها تتوزع في جميع مراكز المحافظة لسد جزء من الاحتياجات المحلية، فضلاً عن نقص رأس المال الذى يقف عائقاً امام نمو معظم المصانع الصغيرة.

3- المنشآت المتوسطة من (50-199) عاملاً:

تستحوذ تلك الفئة على المرتبة الثالثة حيث يوجد بها 43 منشأة بنسبة (14.2%)، من إجمالي المنشآت الصناعية، ويعمل بها عدد كبير من العاملين، بنسبة (22.6%)، من إجمالى العاملين، واستثمارات بلغت نحو 1.8 مليار جنيه أى ما يوازى 12.8% من إجمالى الاستثمارات، وبلغ متوسط

حجم المنشآت الصناعية في هذه الفئة نحو 95عاملاً، ويرجع إستحواذها على نسبة عاملين واستثمارات كبيرة الى كونها صناعات تحتاج الى عمالة كثيفة مثل صناعات الغزل والنسيج، والصناعات الهندسية والكهربائية، والصناعات الكيماوية وكل تلك الصناعات تعتمد على العمالة الكثيفة خاصة مع زيادة الطلب على منتجاتها لتغطية الطلب فى الاسواق المحلية وزيادة فرص التصدير.

4- المنشآت الكبيرة من (200-499) عاملاً:

تستحوذ المصانع فى تلك الفئة على المرتبة الرابعة، ويوجد بها 11 منشأة بنسبة (3.6%)، من إجمالي المنشآت الصناعية، ويعمل بها عدد كبير من العاملين بنسبة (21.8%)، من إجمالى العاملين، واستثمارات أكثر من 6.3 مليار جنيه أى ما يوازى 44.8% من إجمالى الاستثمارات، حيث تحتاج تلك المنشآت الصناعية الكبيرة الى رأس مال كبير، وبلغ متوسط حجم المنشآت الصناعية في هذه الفئة نحو 360 عاملاً.

5- المنشآت الضخمة من (500 فأكثر) عاملاً:

تشغل تلك الفئة المرتبة الخامسة والأخيرة من حيث جملة المنشآت الصناعية في المحافظة، وبالرغم من ضعف عدد هذه المنشآت والتي لا يزيد عددها عن 7 منشآت بنسبة (2.3%)، من إجمالي المنشآت الصناعية إلا أنها تستوعب أعداد كبيرة من العاملين بنسبة (38.5%) من إجمالى العاملين، واستثمارات بلغت أكثر من 4.7 مليار جنيه أى ما يوازى 33.6% من إجمالى الاستثمارات، وبلغ متوسط حجم المنشآت الصناعية في هذه الفئة نحو 996عاملاً، وهو أكبر المتوسطات من حيث عدد العمال بالنسبة لباقى الفئات الحجمية الاخرى، ويرجع ذلك الى أن تلك المنشآت وان كانت تعتمد علي تقنيات تكنولوجية عالية المستوى وعمالة فنية متطورة، الا انها ذات قاعدة عمالية كبيرة، وتحتاج إلي أيدي عاملة بصورة كبيرة وكثيفة نتيجة تعدد مراحل الإنتاج المختلفة فى تلك الصناعات ([1])، خاصة بعض الصناعات كثيفة العمال مثل صناعة مواد البناء والخزف والصناعات الهندسية والكهربائية، وتوجد العديد من المزايا التى تحققها المنشآت الصناعية نتيجة لكبر حجمها منها:

---

1) حسام الدين جاد الرب: الصناعات التحويلية في محافظة أسيوط، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، جامعة المنوفية، العدد الخامس عشر، مارس 2007. ، ص ص 165- 166، ص 169.

1- المشروع الصناعى الكبير الحجم يستطيع شراء كمية كبيرة من المواد الخام فى طلبية واحدة مما يمكنه من الحصول على هذه المواد بأسعار رخيصة تؤدى لتوفير فى نفقات الإنتاج ([1]).

2- المشروع الصناعى الكبير إذا كان أحد المشروعات القليلة فى السوق يكون له مركز مساومة ممتاز أمام موردية بالمقارنة مع المشروعات الصغيرة، ومثال ذلك مصنع الشركة الوطنية للزيوت النباتية فى المنطقة الثالثة، حيث لا يوجد منها الا عدد قليل يعمل فى إنتاج الزيوت والعلف فى منطقة الدراسة مما يمكنهم نوعا من الحصول على(المادة الخام) بأسعار رخيصة لإنعدام المنافسة ([2]).

3- المصنع الكبير الحجم يستطيع تخزين كمية كبيرة من المنتجات بحيث يستطيع الوفاء بإحتياجات السوق فى أى وقت عكس المشروع الصغير الذى لا يستطيع ذلك ويحتاج لفترة من الزمن لتوفير الكميات المطلوبة منه ، مما يحقق ميزة تنافسية للمصنع الكبير.

4- المشروع الكبير نتيجة قيامه بإنتاج كميات ضخمة من المنتجات، يؤدى ذلك فى النهاية لخفض تكلفة الوحدة المنتجة، فمثلا شركة الشاى الفاخر (ليبتون) فى المنطقة الاولى، تقوم بإنتاج كميات ضخمة من العبوات، فى حين أن مشروع صغير مماثل ينتج كميات صغيرة من نفس المنتجات مما يؤدى لإرتفاع تكاليف الإنتاج فى الثانى وإنخفاضها فى المصنع الأول لإتباعه أسلوب الإنتاج الكبير.

5- المصانع الكبيرة الحجم تستطيع الحصول على الأموال اللازمة لها للقيام بالتطوير، وغير ذلك من خلال البنوك والمؤسسات المالية التى تمدها بالقروض وبأسعار فائدة تقل عن السعر الذى تقرض به المشروعات الصغيرة، وذلك لثقتها فى هذه المشروعات، ولقلة درجة المخاطرة التى تتعرض لها فى الإقراض لهذه المصانع عكس الصناعات الصغيرة، وإن كانت الدولة فى الفترة الأخيرة أنشأت بعض المؤسسات التمويلية مثل الصندوق الاجتماعى للتنمية لتمويل هذه المشروعات بأسعار فائدة منخفضة.

6- المشروع الكبير الحجم يستطيع إستغلال معظم الكفاءات الموجودة فى المصنع إستغلالاً تاماً، وكلما زاد حجم المصنع انخفضت تكاليف الإدارة ([3]).

سابعًا: معامل قوة الصناعة في محافظة بنى سويف عام 2015.

1) أحمد أبو إسماعيل: هيكل الصناعة التحويلية ،معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة 1995 ص 59 .

2) أحمد أبو إسماعيل: 1995، المرجع السابق، ص 59.

3) أحمد أبو إسماعيل: 1995، المرجع السابق . ص60 .

تهدف دراسة معامل قوة الصناعة [1]، الى بيان مدى وضع الصناعة بإقليم شمال الصعيد لمقارنة قوة الصناعة بمحافظة بنى سويف بباقى محافظات اقبيم شمال الصعيد الذى تقع به محافظة بنى سويف، حيث تم استخدام المعامل بهدف قياس وبيان قوة الصناعة، وبالتالي إبراز أهميتها، والوقوف على مدلولاتها؛ وتحديد خصائصها وتحديد النطاق الصناعي بها، وذلك من خلال تناول العديد من المعايير التي تم دراستها مثل (عدد المنشآت، العمال، رأس المال المستثمر، قيمة الانتاج، الأجور)، جدول (17).

جدول (17) معامل قوة الصناعة فى محافظات أقليم شمال الصعيد عام 2015

المحافظة	المصانع	معامل قوة المصانع	قيمة الإنتاج	معامل قوة الإنتاج	التكاليف الاستثماريه	معامل قوة رأس المال	عدد العمال	معامل قوة العمال	الأجور	معامل قوة الأجور	معامل قوة الصناعة
بنى سـويف	303	3.9	17231881	528.2	14162304	511.6	18117	338.4	213251	315.1	424.3
الفيـــوم	227	5.8	4853503	74.4	2561616	46.3	12816	119.7	155173	114.6	90.2
المنيـــا	453	23.0	4013164	30.8	5423343	49.0	11898	55.6	173070	63.9	55.6
الاجمالى	983		26098548		22147263		42831	0	541495	0	0

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات:-

أ – الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للسجل الصناعى، تقارير غير منشورة، القاهرة، 2016.

ب – مركز معلومات ديوان عام المحافظة، بنى سويف، 2015.

([1]) يتم حساب معامل قوة الصناعة في أي منطقة على النحو التالي:

تحسب قوة المعيار المراد قياسه (المصانع مثلا) بتطبيق الصيغة التالية:

$$\text{قوة عدد المصانع} = \frac{\text{عدد المصانع في أي منطقة}}{\text{إجمالي عدد المصانع في منطقة الدراسة}} \times \text{محدد القوة} \times 100$$

حيث: محدد القوة = عدد أقسام منطقة الدراسة (وهي هنا 8 مراكز صناعية) وبالمثل تطبق الصيغة السابقة على باقي المعايير قيد الدراسة وهي: عدد العاملين وقيمة الاستثمارات. وينبغي أن يكون إجمالي قوة المعيار الواحدة قيد الدراسة في مناطق البحث مساوياً لناتج 100 × محدد القوة (عدد أقسام منطقة الدراسة وهي 8 مراكز صناعية).

$$\text{ثم يتم حساب معامل قوة الصناعة} = \frac{\text{المجموع الكلي لقوة المعايير قيد الدراسة في المنطقة الواحدة}}{\text{عدد هذه المعايير}}$$

وكلما زادت قيمة معامل قوة الصناعة دل ذلك على توافر مقومات الإنتاج والعكس صحيح. ويدل انخفاض معامل قوة الصناعة في جميع مناطق الدراسة على انتشار المنشآت الصناعية وعدم تركزها أو توطنها في منطقة دون غيرها.

راجع: محمد إبراهيم رمضان، المراكز الصناعية فى مصر، (نظرة جغرافية عربية)، مجلة كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، المجلد الثامن والثلاثون، الجزء الثانى،1990. ص ص 517-518.

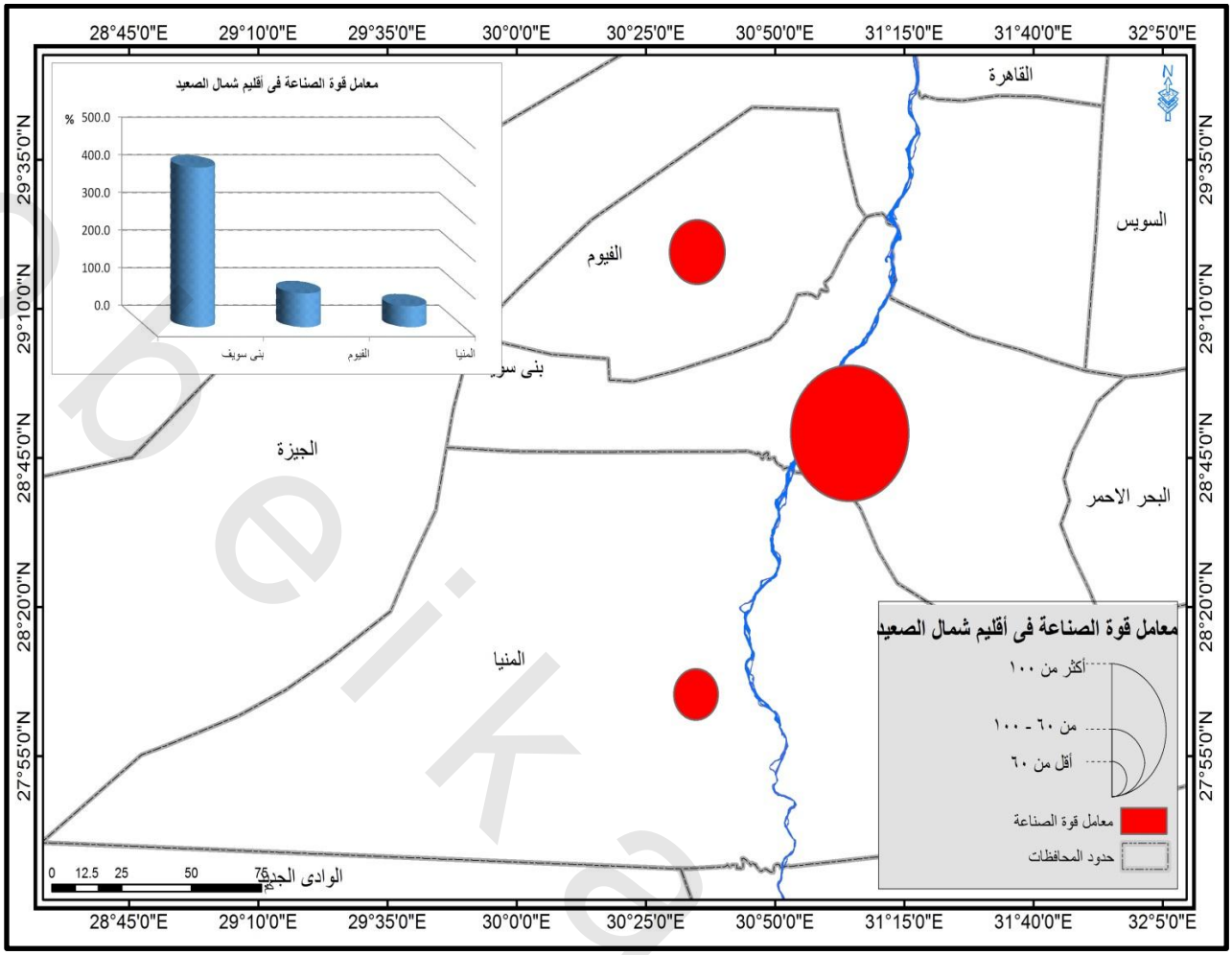

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على ما يلى:-

1- الخرائط الطبوغرافية مقياس 50.000:1 الهيئة المصرية العامة للمساحة عام 1996.

2- معامل القوة بناءً على بيانات الجدول () باستخدام برنامج (ARC GIS 10.2).

شكل (28) توزيع معامل قوة الصناعة فى محافظات أقليم شمال الصعيد عام 2015

يتضح من الجدول (17)، والشكل (28) ما يلى:

1- تستحوذ محافظة بنى سويف على المرتبة الأولى على مستوى محافظات إقليم شمال الصعيد الذى تنتمى اليه المحافظة حيث بلغ معامل قوة الصناعة (424.3 %)، مما جعلها تأتى فى الرتبة الاولى، حيث أن المحافظة بها أقدم المدن الصناعية بالإقليم (مدينة بنى سويف الجديدة) حيث نشأت عام 1986 كأحد مدن الجيل الأول([1])، كما تعد من أكبر المحافظات الصناعية بالإقليم يوجد بها 8

[1]) حسام الدين جاد الرب، جغرافية الصناعة في مدينة السادات، المجلة الجغرافية العربية، الجزء الثاني، العدد 42، السنة 35، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة 2003، ص 19.

مناطق صناعية، وبلغ إجمالي عدد المنشآت الصناعية بها (303 مصنعاً)، ويعمل بها أكثر من (18ألف عاملاً)، وذلك برأس مال مستثمر بلغ حوالى (14.1مليار جنيه)، ([1]). وتمتع المحافظة بموقع متميز تتوفر به كل المرافق والخدمات العامة التى تساعد على توطن الصناعات، فضلاً عن قربها من الاسواق الرئيسية الكبيرة، كل تلك الاسباب جعلها تحتل المركز الأول بين محافظات إقليم شمال الصعيد.

2- تشغل محافظة الفيوم المركز الثانى على مستوى محافظات الاقليم، حيث بلغ معامل قوة الصناعة بها (90.2 %)، وتضم المحافظة (227 مصنعاً)، ويعمل بها أكثر من (12.8 ألف عاملاً)، وذلك برأس مال مستثمر بلغ نحو(2.6 مليار جنيه) ([2]) بالإضافة الى قربها من مدينة القاهرة أحد الأسواق الرئيسية للاستهلاك، وتركز مواد الخام الزراعية والحيوانية بالمحافظة.

3- تشغل محافظة المنيا المركز الثالث على مستوى محافظات الاقليم، حيث بلغ معامل قوة الصناعة بها (55.6 %)، وتضم المحافظة (453 مصنعاً)، ويعمل بها أكثر من(11.9 ألف عاملاً)، وذلك برأس مال مستثمر بلغ أكثر من (5.4 مليار جنيه) ([3]).

ثامناً: المشكلات التى تواجه الصناعة فى محافظة بنى سويف وكيفية معالجتها.

تواجه الصناعة بمحافظة بنى سويف العديد من المشكلات والمعوقات الفنية والتقنية، وبعض الاثار السلبية، والتى تعمل على تأخير عملية التنمية الصناعية بالمحافظة، وهو ما ستتناوله الدراسة بالتفصيل كما يلى:

أ - المشكلات المتعلقة بالمواد الخام:-

تعد المواد الخام أحد المقومات الأساسية للصناعة والتنمية الصناعية، وتأتي أهمية المواد الخام من مقارنة تكلفتها إلي إجمالي تكاليف الإنتاج في أية صناعة، وتعتبر المواد الأولية المستخدمة في الصناعة، أول عناصر الإنتاج التي تبدأ بها العملية الإنتاجية لذا فكلما كانت تلك المواد من النوع الجيد كانت المنتجات النهائية ذات جودة مرتفعة، ويتم الإنتاج بأكبر كفاية إنتاجية، وهناك بعض المواد الأولية المستخدمة في الصناعة تحدد طبقاً لمواصفات قياسية معينة، ولكن ليست كل المواد

[1]) الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للسجل الصناعى ، تقارير غير منشورة ، القاهرة، عام 2013.

[2])الهيئة العامة للتنمية الصناعية الإدارة العامة للمناطق الصناعية (المناطق العامة) ، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2013.

[3]) الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للسجل الصناعى، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.

الخام لها مواصفات رسمية، ترتب علي ذلك أن تضع كل منشأة صناعية مواصفاتها الخاصة، بحيث تتفق مع متطلبات الإنتاج أو حسب ما تقتضيه ظروفها الصناعية[1].

وتعد مشكلة استيراد الخامات هي المشكلة الاساسية التي تعاني منها مصانع المحافظة حيث إن بعض هذه المصانع تستورد خاماتها بالكامل من الخارج خاصة الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا واليابان والهند وغيرها من الدول الأجنبية [2].

كما تعانى المصانع في المحافظة بلا إستثناء من إرتفاع أسعار المواد الخام على مستوى جميع الصناعات فضلاً عن رداءة بعض أنواع الخامات وعدم تطابق مواصفاتها وخصائصها مع المطلوب، علاوة على ذلك المشكلات الخاصة بالاستيراد حيث يتم معظم الاستيراد عن طريق بعض شركات القطاع العام والكثير من شركات القطاع الخاص حيث يعمل كلاهما على نسبة ربح كبيرة. كما تعاني المصانع من إرتفاع تكلفة نقل الخامات للمدينة مما يؤدي في النهاية إلى إرتفاع ثمن المنتج النهائي.
وتخضع أسعار الخامات الأساسية الى ظروف العرض والطلب في السوق، حيث يؤدي نقص هذه الخامات فى بعض الحيان إلي إرتفاع أسعارها مما يؤدي إلي اضطرار أصحاب المصانع إلي استلام حصصهم المقررة لهم بأسعار مرتفعة مما يرفع تكلفة الانتاج على المستهلك النهائى، ومن أهم هذه الخدمات التي تقوم عليها بعض الصناعات في المحافظة:

- السكر والجلوكوز والدقيق والنشا المستورد الذى يدخل فى صناعة الحلوى.
- الشحوم والزيوت النباتية والحيوانية المهدرجة والغير مهدرجة لصناعة الزيوت والمسلى الصناعى.
- إرتفاع أسعار العبوات الزجاجية وعبوات التغليف بكافة أنواعها.
- إرتفاع أسعار الجلود الخام ومواد الدباغة والكيماويات لصناعة الجلود ومنتجاتها.
- إرتفاع أسعار الأقطان المتوسطة والطويلة التيلية اللازمة لصناعة الأقمشة القطنية.
- نقص المواد الخام الخشبية المستوردة من الخارج، وإرتفاع أسعاره العالمية من حين الى آخر.

([1]) هاني عبده قتاية: أسباب ومعوقات الصناعة العربية وعوامل الضعف المؤثرة بها، بحث مقدم إلي المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر، تحديث الصناعة العربية في ضوء المتغيرات الدولية"، كلية التجارة جامعة المنصورة بالاشتراك مع جامعة الدول العربية، القاهرة من 22– 24 أبريل 2003، ص4.

(2) محمد محمود الديب، السياسة الحكومية والتوزيع الجغرافي للصناعة التحويلية في مصر، المحاضرات العامة للموسمين الثقافيين 1988/1989–1989/1990، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة 1991، ص103.

– نقص المواد الخام الورقية حيث يتم الاعتماد فى إنتاجه على المواد الخام المستوردة من الخارج.

– إرتفاع اسعار ونقص المواد الخام المستخدمة فى الصناعات الدوائية حيث تعتمد تلك الصناعات على المستلزمات والمواد الخام المستوردة كلياً.

– إرتفاع أسعار المواد الخام المستخدمة فى الصناعات الكيماوية مثل الدهانات والبويات المستوردة.

– إرتفاع أسعار مستلزمات الانتاج للمواد الغذائية مثل اللحوم المستوردة من الخارج.

– إرتفاع تكلفة المواد الخام التى تدخل فى صناعة مواد البناء والخزف والحراريات.

– عدم جودة بعض المواد الخام التى تدخل فى الصناعات الغذائية مثل بعض محاصيل البطاطس التى تقوم عليها مصانع الشيبس، بالاضافة الى عدم جودة بعض أنواع الفاكهة التى تقوم عليها صناعة العصائر الطبيعية.

– إرتفاع أسعار المواد الخام اللازمة لتصنيع الاجهزة الكهربائية والهندسية، خاصة وان أغلبها مستورد، وإذا ما لم تنخفض أسعار هذه الخامات، عن طريق زيادة الاستيراد حتى يزيد العرض وينخفض السعر، سوف يؤدي ذلك إلي استعمال أصحاب المواقع الصناعية للأنواع الرديئة من الخامات، فيؤثر ذلك سلبياً علي مستوى الإنتاج والجودة، مما يؤدي إلي التخلي عن ممارسة النشاط الصناعي والتحول إلي نشاط آخر أو غلق الموقع الصناعي[1].

يجب مراعاة الآتي لعلاج المشكلات المتعلقة بالمواد الخام:

1– العمل على توفير الدعم على واردات القطاع الخاص من المواد الأولية اللازمة للإنتاج وذلك حتى تصل المادة الخام بسعر مناسب يستطيع معها المصنع أن ينتج بأسعار منخفضة ومناسبة فيمكن أن تصل بعد ذلك إلى المستهلك بسعر يتناسب مع دخله.

2– يجب ان تشارك الدولة القطاع الخاص في تسويق إنتاجه بالخارج بمعنى أن تساعد المصانع في تصدير منتجاتها إلى الدول الأجنبية، وكذلك إلى الدول العربية والأفريقية في نظير أخذ نسبة على ذلك مقابل التسويق، حيث يعد التسويق من أهم الأسس التي يعتمد عليها لضمان نجاح الصناعة واستمرارها عن طريق المحافظة على السوق وعن طريق فتح أسواق جديدة للمنتجات وهذا ما تفتقر

(1) أحمد حلمي عبد اللطيف: الصناعات الصغيرة وأثرها علي مشكلة البطالة في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994، ص 62.

إليه الصناعات في المحافظة[1]. ويرجع ضعف الإنفاق على السلع المصنوعة في السوق المحلية المصرية أساسًا إلى الضعف الشديد في القدرة الشرائية للأفراد الناتج عن القصور في رأس المال الحقيقي الناجم عن صغر حجم الإنتاج وضعف الإنتاجية للعاملين.

3- العمل على منح تراخيص جمعيات متخصصة بمشاركة المستثمرين والدولة تعمل على البحث عن توفير أفضل المواد الخام المستوردة بأسعار مناسبة، فضلاً عن تقديم التسهيلات التى تساعد تلك الجمعيات فى الحصول على المستلزمات المستوردة عن طريق مكاتب وزارة الاستثمار أو مكاتب وزارة الخارجية المنتشرة فى كافة انحاء العالم. فضلاً عمل دورات تدريبية للمستثمرين على كيفية إختيار أفضل المواد الخام للغلب على مشاكل رداءة المنتجات التى يتم إنتاجها من مواد خام رديئة.

ب- المشكلات المتعلقة بنقص الطاقة والوقود:-

تمثل الطاقة والوقود عنصراً أساسياً وهاماً من عناصر الإنتاج الصناعي الحديث، وأحد المقومات الأساسية للتنمية الصناعية العصرية، وتأتي أهمية الطاقة والوقود في كونهما يدخلان – خاصة الطاقة الكهربائية في منطقة الدراسة في كافة القطاعات الصناعية المختلفة وعليها يتوقف تنفيذ المشروعات الجديدة وتوسيع القائمة منها. ويعد إنقطاع التيار الكهربائي سبباً من أسباب انخفاض الإنتاج الصناعي، ويظهر هذا الوضع في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في المحافظة، حيث إن بعضها لا يمتلك محطات كهربائية أو مولدات كهربائية تستخدم في حالة انقطاع التيار الكهربائي، حيث يؤثر انقطاع التيار الكهربائي علي ضعف وتأخير الانتاج، فضلاً عن تلف بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات التى تحتاج الى التبريد بإستمرار مثل اللحوم والدواجن المجمدة ومنتحاتهما المختلفة وبعض أنواع الالبان والجبن والتى تحتاج الى تبريد خاصة فى فترات الصيف [2].

تعاني معظم المصانع في المناطق الصناعية بالمحافظة من إرتفاع أسعار الكهرباء ومواد الوقود، مما أدي إلي زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي إرتفاع أسعار المنتجات الصناعية ومع استمرارية إرتفاع النفقات فغالباً ما يفضل المشروع الإغلاق عن الاستمرار في الإنتاج.

---

(1) محمد إبراهيم رمضان، مدينة العاشر من رمضان، (دراسة في جغرافية الصناعة)، رسالة دكتوره غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية 1989، ص312.

([2]) أحمد عيد: معايرة الفقد في الطاقة كأداة في ترشيد التكاليف في قطاع الكهرباء، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد السابع، 1996، ص 25.

يجب مراعاة الآتي لعلاج تلك المشكلات المتعلقة بنقص الطاقة والوقود:

1- توجيه المزيد من الاستثمارات لإمدادات شبكات الطاقة وصيانتها بالمحافظة خاصة وان بها صناعات ثقيله كثيفة الاستهلاك مثل صناعات الحديد والصلب وصناعات الاسمنت. فضلاً عن صيانة الشبكات والتركيبات، والتأكد الدائم من سلامتها وسلامة التوصيلات.

2- العمل على إقامة محطات توليد الكهرباء صغيرة خاصة لكل موقع صناعي لتعمل احتياطيا في حالة انقطاع التيار الكهربائي. بالاضافة الى توصيل شبكات الكهرباء ذات الجهد العالي إلي المناطق الصناعية الجديدة بالمدينة والتي تمثل أمل التنمية وهدفها الأول.

ج - **المشكلات المتعلقة برأس المال:-**

تعاني كثير من المنشآت الصناعية في المحافظة من عجز في رؤوس الأموال النقدية بشكل يعوق نموها وتنميتها خاصة وأن أغلب هذه المنشآت صغيرة أو متوسطة والقليل منها من المنشآت الكبيرة، مما يعرضها بذلك للتعثر أو التوقف لفترة أو الاغلاق نهائياً أو الاقتراض من البنوك وتحملها أعباء مالية باهظة. حيث يؤدى العجز في عمليات التمويل إلي عدم توافر السيولة اللازمة لاستيراد الآلات والمعدات والمواد الخام.

يعاني أصحاب المصانع من إرتفاع أسعار الفائدة ورفض الكثير من البنوك والجهات المقرضة جدولة هذه الديون،حيث تفضل البنوك التعامل مع عدد محدود من المنشآت الكبيرة الحجم حتى تضمن أموالها، وذلك بالمقارنة بالتعامل مع عدد كبير من أصحاب الصناعات الصغيرة. ويؤدى إرتفاع سعر الدولار وعدم ثباته الى العديد من المشاكل الكبيرة نظراً لاعتماد معظمها علي التكنولوجيا الأجنبية المستوردة. فضلاً عن إستيراد مستلزمات الانتاج من الخارج وهذا التفاوت في أسعار العملات الأجنبية وعدم وجود ضوابط في سوق الصرف المصري لا يمكن المستثمرين من التنبؤ الدقيق للصناعة في المستقبل، ومن المشاكل أيضاً وجود مصادر للتمويل الطويل الأجل لتغطية الاستخدامات الثابتة إذ يلاحظ نقص الحصص النقدية عن المتطلبات الفعلية للمنشآت الصناعية بالمحافظة.

يجب مراعاة الآتي لعلاج تلك المشاكل المتعلقة برأس المال:

1- العمل على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب خاصة فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات الاقتصادية، لتشجيع رأس المال الخاص الوطني والأجنبي علي تمويل أكبر قدر ممكن من مشروعات التنمية الصناعية بفوائد ميسرة على المستثمرين بالمناطق الصناعية الجديدة بالمحافظة.

2-الحد من التدخل الحكومى بفرض تسعيرتها الجبرية علي المنتجات الضرورية وترك هامش ربح علي المنتجات ليعينها علي أداء مهامها.

3- العمل على تطبيق مزايا قوانين الانفتاح علي القطاع الخاص الصناعي خاصة فيما يتعلق بالإعفاءات الجمركية والضريبية، كي تستطيع الشركات أن تكون في وضع تنافس أمام شركات الاستثمار الكبيرة.

4- العمل مع المستثمرين الجادين عن الابتعاد عن الاقتراض الاضطراري من البنوك التجارية بالخارج، وذلك لصعوبة وإجحاف شروطها ومعاملاتها المالية، والعمل على رفع مسوى الالات والادوات المستخدمة فى الانتاج وتيسير الحصول عليها بشروط سهلة وأسعار معقولة.

د - **المشكلات المتعلقة بالعمالة:** -

تعد العمالة أحد محاور التنمية الاقتصادية بوجه عام، والصناعية بشكل خاص، وأن أية مشكلات بها سوف تؤدي إلي تعثر التنمية كثيراً [1]، و بالرغم من معدلات النمو السكاني المرتفعة في المحافظة إلا أن أغلب هذه العمالة تصنف ضمن العمالة العادية ونصف الماهرة [2] ومن ثم تعاني من نقص في الأيدي العاملة الماهرة والمدربة حيث تفتقد إلي المهندسين والحرفيين والمستويات المتوسطة في الإنتاج، وقد أدى الافتقار إلي مثل هذه المهارات الفنية، فضلاً عن هجرة الكفاءات والمهارات من العمالة إلي الأسواق الخارجية إلي انخفاض الكفاءة الانتاجية في العديد من الصناعات المنتشرة في المحافظة.

تعد مشكلة غياب العاملين نظراً لعدم توافر وسائل المواصلات وعدم استقرار العمالة فيها، ونظرًا لبعد مسكن العامل عن المحافظة، ولذلك فالمصانع توفر لهم وسائل النقل لتقوم بنقلهم في رحلة الذهاب والعودة من خلال الاتوبيسات أو تقوم بتأجيرها لنقل العمال من المحلات العمرانية من خلال نقاط التجمع، وإذا وصل العامل متأخرًا إلى نقاط التجمع هذه (بسبب زحام المواصلات والمرور) فإنه يتغيب اليوم بأكمله عن المصنع مما يؤثر على الإنتاج.

يجب إتباع الآتي لتفادى المشكلات الناجمة عن العمالة:

([1]) حسام الدين جاد الرب: 2000 مرجع سبق ذكره، ص 260.

([2])حسام الدين جاد الرب: 2000، المرجع السابق، ص 261.

1- يجب العمل على ان تؤدى الصناعة دوراً رئيسياً في إيجاد فرص العمالة الجديدة، وذلك بالتوجه نحو الصناعات التصديرية الكثيفة العمالة مثل التوجه نحو صناعات الغزل والنسيج.

2- العمل على الاهتمام بالتدريب بأنواعه المختلفة، وتشمل برامج التدريب الفنية والإدارية لكافة مستويات العاملين بالصناعة، ابتداء من العامل محدود المهارة إلي العامل متوسط المهارة إلي العامل الماهر إلي العامل المحترف إلي رجال الإدارة الوسطى والقيادات العليا.

3- التوسع فى إنشاء العديد من المدارس الفنية الصناعية والمعاهد المتوسطة والعليا، فضلاً عن معاهد وكليات التكنولوجيا، حيث يوجد منها عدد محدود في المحافظة.

4- العمل على ربط مستويات أجور العاملين بالإنتاجية، حتى لا يتساوى العامل المنتج بالعامل الغير منتج فتضيع حقوق العاملين المهرة.

5- يجب العمل على توفير كافة الضمانات التامينية والاجتماعية للعاملين بالمصانع حتى يشعر بالامان، فضلاً عن توفير الرعاية الصحية والطبية والترفيهية للعاملين.

هـ - المشكلات المتعلقة بالتسويق: -

تعد عملية التسويق تعد من أهم الدعائم الرئيسية في إقامة المنشأة الصناعي وتطوره. ويعتبر السوق ضرورة لابد منها لتصريف المنتجات النهائية، كما أنه ضرورة لإستيراد الخامات، وبوجه عام كلما ضعف تأثير عامل المادة الخام والطاقة المحلية علي توطن المصنع أصبح تأثير عامل السوق أقوى علي توطن الصناعة[1].

تعاني الصناعة في المحافظة من عدة مشكلات متعلقة بالتسويق، ويأتي علي رأسها صغر حجم السوق المحلي، وضآلة قدرته الاستيرادية للمنتجات الصناعية، وخاصة مع انخفاض مستوى معيشة السكان، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية لهم، فضلاً عن منافسة المنتجات الأجنبية للصناعات الوطنية وخاصة منتجات دول جنوب شرق آسيا وعلي رأسها الصين، تايوان، ماليزيا، أندونيسيا، كوريا الجنوبية، حيث تمتاز هذه المنتجات بأنها أجود من المنتجات المصرية، كما أنها رخيصة الثمن.

كما تعاني الصناعة في المحافظة من مشكلات التسويق الخارجي وخاصة إلي السوق الاوربية والدول العربية، نظراً لمنافسة بعض المنتجات الأجنبية للصناعات المصرية في الأسواق العربية. وإن

([1])Bale, J, The Location of Manufacturing Industry, London, 1977, P. 47.

كانت بعض المصانع الكبيرة قد وجدت سوقاً خارجية لها في الكثير من الدول مثل شركات الاسمنت المنتشرة بالمحافظة.

يجب إتباع الآتي لتفادى المشكلات الناجمة عن التسويق:

1- يجب العمل على تحسين مستوى الصناعات لخفض أسعارها لتقوي علي المنافسة الأجنبية داخلياً وخارجياً، حيث بدأت كثير من المنشآت الصناعية تتبع مقاييس الجودة العالمية في الصناعة خاصة الشركات الكبيرة بالمحافظة.

2- العمل على أن تقوم الجهات المختصة بدراسة الأسواق الخارجية وعمل مسح عام وشامل بشكل دوري، للتعرف علي خصائص مستهلكيها من حيث الذوق العام لها وطبيعة احتياجاتهم.

3- يجب الاشتراك في المعارض والأسواق الخارجية الخاصة بكافة الأنشطة الصناعية بصفة دائمة، حتى يمكن تعريف المستهلك والموزع في الخارج بالإنتاج المحلي من السلع المختلفة. كما يجب الاهتمام بالاشتراك بالمعارض الداخلية وتعريف سكان المحافظة بالمنتجات الصناعية الخاصة بها.

4- تلبية الطلبات الخارجية في مواعيدها دون تأخير عن مواعيد التسليم المتفق عليها، وذلك حفاظاً علي الأسواق التي اكتسبها بعض المنتجين في الخارج.

5 – الاهتمام بالدراسات التسويقية وعقد المؤتمرات والورش العلمية لدراسة الاسواق الداخلية والخارجية واحتياجاتها من السلع والمنتجات.

و- **المشكلات المتعلقة بالتكنولوجيا المستخدمة في الصناعة:** -

يعد توافر قاعدة عملية تكنولوجية بات شرطاً أساسياً لكي تتبوأ أية دولة مكاناً مرموقاً في النظام العالمي الجديد وما تمخض عنه فيما يعرف بالعولمة[1]. ويمكن تحديد بعض هذه المشكلات الناجمة عن التكنولوجيا المستخدمة فى الصناعة مثل نقص مستلزمات الإنتاج من الآلات وقطع الغيار والخامات، والأيدي العاملة الماهرة، ولا يمكن لهذه القاعدة أن تتكون وتنمو إلا علي أساس عدة مقومات أهمها:

([1]) علي علي حبيش: التكنولوجيا والصناعة في ضوء التنافسية العالمية، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 151، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أغسطس 2000، ص ص 53- 54.

أ- العمل على إيجاد إدارة سياسية وطنية واعية بقيمة العلم والتكنولوجيا ودورهما في التنمية الصناعية مما ينعكس على رفاهية المجتمع فى النهاية، فضلاً عن وجود نظام تعليمي – تربوي – ثقافي حديث.

ب- العمل على إيجاد نظام للعلم والتكنولوجيا تتوافر لديه إمكانات وطاقات مؤسسية ومالية وبشرية قادرة علي الابتكار والإبداع العلمي والتكنولوجي وربطه بتنمية المجتمع.

ج- إيجاد سياسة علمية تكنولوجية ترتبط ارتباطا وثيقاً بالسياسة الاقتصادية، وسياسة الانتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل، والسياسة التعليمية، والسياسة الثقافية والسياسة الخارجية.

د- العمل على اكتساب مهارات ذاتية في إدارة رفيعة المستوى للأنشطة الوطنية الخاصة بالعلم والتكنولوجيا. وتعظيم الاستفادة من العلاقات العلمية والتكنولوجية الدولية والإقليمية بين الدول المتقدمة علمياً. حيث يمكن الاستفادة من تجربة بعض البلدان النامية مثل تجربة الهند الصناعية، وقد قامت هذه التجربة علي عدة محاور أهمها [1]:

1- العمل على إيجاد قاعدة محلية صلبة لإنتاج السلع الرأسمالية، ومنها صناعة الآلات والمعدات التي تلعب دوراً حاسماً في نشر وإحداث التغير الفني.

2-العمل على إنشاء قاعدة كبيرة من القوة العاملة الماهرة التي تعمل لاكتساب المعرفة التكنولوجية بشكل ملائم للاضطلاع بمهام التقدم التكنولوجي.

3-العمل على تطوير وحدات البحث والتطوير المحلية عن طريق إنشاء بنية هيكلية للبحوث لا ترتبط بشكل مباشر مع نظام الإنتاج، وتشجيع البحث العلمي داخل مشروعات الإنتاج فيها. وتعتمد الصناعة في مدينة برج العرب الجديدة علي استيراد التكنولوجيا من الخارج، مما يؤدي إلي ارتفاع أسعار منتجاتها الصناعية بالمقارنة بالسلع الصناعية التي تنتجها الدول الأخرى.

يجب إتباع الآتي لتفادى المشكلات الناجمة عن التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة:

1-التركيز على عمل صيانة الدورية الدائمة للآلات وخطوط الانتاج، وتأمين قطع الغيار اللازمة لضمان استمرار التشغيل.

([1]) عادل شريف: استراتيجية التنمية الصناعية مقارنة بين مصر والهند، مقال منشور علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) القاهرة، بتاريخ 4/ 6/ 2004، ص ص 1- 4.

2-العمل بجدية على محاولة إنتاج قطع الغيار والاهتمام بعمليات الإحلال والتجديد بصفة مستمرة تسمح باستمرارية المصانع فى الانتاج.

3- يجب تلافي مشكلة تمويل استيراد مستلزمات الإنتاج عن طريق الاتفاقيات من خلال التبادل التجاري مع الدول الصديقة بأسعار مناسبة.

4- العمل على تبادل الخبرات العلمية والتكنولوجية مع المعاهد البحثية المتخصصة بالصناعة والجامعات الكبرى الخارجية عن طريق البروتكولات العلمية والبعثات الفنية لتوطين التكنولوجيا فى المصانع المصرية، وخلق أجيال جديدة قادرة على الابتكار خاصة فى مجال الصناعة.

5- العمل على جلب بيوت الخبرة العالمية بالتكنولوجيا بالتعاون مع الحكومة والجهات الدولية لنقل الخبرات التكنولوجية التى تحتاجها المصانع المصرية.

ز - **المشكلات الناجمة عن السياسات الحكومية:-**

توجد العديد من المشكلات الناجمة عن السياسات الحكومية، وتعد أبرز هذه المشاكل مشكلة (الإعفاء من الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى أو الضريبة على أرباح شركات الأموال لمدة عشر سنوات)، حيث يستغل أصحاب المصانع تلك الاعفاءات فى تغيير ملكية المصانع قبل مرور فترة عشرة سنوات على إنشاءها ليجدد الاستفادة من فترة إعفاء ضريبى جديدة.

يستغل بعض أصحاب المصانع الإعفاءات الجمركية الصادرة بالقانون رقم 186 لسنه 1986 الخاصة بتحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها 5% من القيمة، وذلك على جميع ما تستورد من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها، حيث يستغل هؤلاء الاشخاص من أصحاب المصانع تلك الإعفاءات فى استيراد بعض المستلزمات لصالح الغير مما يعرض الدولة الى خسارة موارد مالية كبيرة.

يعد التعامل مع أكثر من جهة عند عملية تخصيص الأراضي الصناعية بمدينة برج العرب الجديدة من أهم المشاكل الناجمة عن السياسات الحكومية المتضاربة، حيث يذهب المستثمر الى هيئة التنمية الصناعية لحجز الارض الصناعية المطروحة، ثم يذهب الى جهاز المدينة للاستلام، ثم يعود مرة أخرى الى التنمية الصناعية لاستكمال اجراءات التراخيص والتشغيل.

تعد من أهم المشكلات الناجمة عن السياسة الحكومية تمويل المناطق الصناعية الجديدة داخل المحافظة عن طريق الموازنة العامة للدولة مما يحملها أعباء اضافية جديدة، فضلاً عن التأخير فى مواعيد تسليم المرافق العامة بالمناطق الصناعية مما يؤخر تسليم الأراضي الصناعية للمستثمرين، ويكفى أن نذكر أن مناطق الصناعات الثقيلة بالمحافظة يتم ترفيقها على حساب المستثمرين.

يجب مراعاة الآتي لعلاج المشكلات الناجمة عن السياسات الحكومية بالمدينة:

1 – العمل على عدم نقل ملكية المنشآت الصناعية قبل انقضاء فترة السماح الضريبي للاستفادة منها مرة أخرى ويجب منحها مرة واحدة للمنشأة من بداية التشغيل ولا تعطى مع تغيير الملكية الى شخص آخر، ويكفى أن نذكر ان هناك 112 منشأة صناعية أغلقت بسبب انقضاء فترة الإعفاء الضريبي ([1]) مع العمل على تقليل تلك المدة من عشر الى خمس سنوات على الأكثر حتى تتحقق المنافسة بين المنشآت الموجودة داخل المناطق الصناعية بالإضافة الى قصر الإعفاءات الجمركية على المنشآت عند بداية الانتاج حتى لا يستخدم تلك الإعفاءات كنوع تجارى للمنشآت الاخرى.

2 – العمل على حل مشكلة التعامل مع أكثر من جهة حكومية على قطعة الارض الصناعية بجعل التعامل مع جهه واحدة فقط بدلاً من التعامل من أكثر من جهة حكومية وذلك من خلال ما يعرف بالشباك الصناعى الموحد والذى يتولى جميع التعاملات مع المستثمريين نيابة عن الجهات الحكومية المختلفة.

3– العمل على حل مشكلة تمويل المناطق الصناعية من داخل الموازنة العامة للدولة مما يعمل على تأخير تسليم المناطق الصناعية ويجب الاتجاه الى تمويل تلك المناطق بنظام المطور الصناعى حيث يتم تخصيص قطعة أرض كبيرة لمستثمر كبير ذو خبرة فى تقسيم الارض وترفيقها بكافة المرافق والخدمات والعمل على تسويقها مع مشاركة الجهات المسئولة عن الصناعة بنسبة من الارباح، وقد أثبتت التجربة نجاحها فى بعض المدن الصناعية مثل مدينة 6 أكتوبر والعاشر من رمضان والذى تم تخصيص آراضى صناعية بنظام المطور الصناعى وبدأت بعض المصانع فى الانتاج الفعلى فيها لذا يجب تطبيقها مع باقى المحافظات.

---

1) مركز معلومات ديوان المحافظة ، بيانات غير منشورة بنى سويف عام 2015.

تاسعاً: مستقبل التنمية الصناعة في محافظة بنى سويف.

تمثل التنمية الصناعة والتخطيط الصناعي مقياساً مهما من مقاييس التطور الاقتصادي لأهمية الصناعة ودورها الكبير في الاقتصاد القومي لأي دولة في العالم، فهي تخلق العديد من فرص العمل للأيدي العاملة، إلى جانب أرباحها الكبيرة بالمقارنة بارباح الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وتوفيرها الكثير من السلع المختلفة، مما يقلل من الاعتماد علي الأسواق الخارجية، ومن هنا كانت أهمية التخطيط المستقبلي للصناعة [1].

- توزيع المنشآت الصناعية تحت الانشاء والعمال والاستثمارات بمحافظة بنى سويف عام 2015:-

تمثل المصانع تحت الانشاء أو الجارى تنفيذها مستقبل التنمية الصناعية فهى تمثل الخطط التوسعية الجارى إنشائها فى الوقت الحالى ، وسيتم تناول تلك المصانع من حيث العمالة والاستثمارات الصناعية المستهدفة حسب القطاع الصناعى، بغرض معرفة مستقبل التنمية الصناعية بالمحافظة، وتشير البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للتنمية الصناعية جدول ()، الى انه يوجد بمحافظة بنى سويف (161 منشأة) صناعية أخذت الموافقات المبدئية ومازالت تحت الانشاء، وهو ما يقرب من ربع المنشآت المنتجة بالمحافظة أى ما يوازى نسبة 53.1% من إجمالي المنشآت المنتجة، والتي بلغت 303 مصنعاً منتجاً، وتبلغ استثماراتها المستهدفة 2.65مليار جنيه، ومن المتوقع أن تستوعب عمالة مباشرة نحو 13194 عاملاً تتوزع على العديد من القطاعات الصناعية بمختلف المناطق الصناعية بالمحافظة، وتمثل تلك المنشآت الصناعية المستهدفة مستقبل التنمية الصناعية حيث تمثل باستثماراتها المستهدفة وفرص العمالة التى ستوفرها فى حالة تشغيلها مستقبلاً واعداً للصناعة بالمحافظة.

([1]) حسام الدين جاد الرب: الصناعات التحويلية في محافظة أسيوط، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، جامعة المنوفية، العدد الخامس عشر، مدينة السادات، مارس 2007، ، ص 175.

جدول (18) المصانع تحت الانشاء والعمال والاستثمارات موزعة حسب القطاع الصناعى بمحافظة بنى سويف 2015.

القطاع الصناعى	مصانع	%	عمال	%	استثمارات	%
مواد غـذائية	51	31.7	2704	32.4	1,694,840,000	66.1
غزل ونسـيج	4	2.5	300	3.6	204,174,000	8.0
الخشب ومنتجاتـه	7	4.3	105	1.3	25,750,000	1.0
الورق ومنتـجاته	2	1.2	115	1.4	16500000	0.6
كيماويات اساسيه	45	28.0	3959	47.5	460,233,000	17.9
معدنية أساســـــية	22	13.7	481	5.8	70,150,000	2.7
صناعات هندسية	20	12.4	443	5.3	53,792,000	2.1
مواد بناء وخزف	10	6.2	233	2.8	40,111,000	1.6
الاجمالى	161	100	8340	100	2,565,550	100.0

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات:

1- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للموافقات الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة 2015.

2- الدراسة الميدانية، مارس 2016.

3- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مجلة هيئة التنمية الصناعية، العدد الرابع نشرة شهر مايو عام 2015.

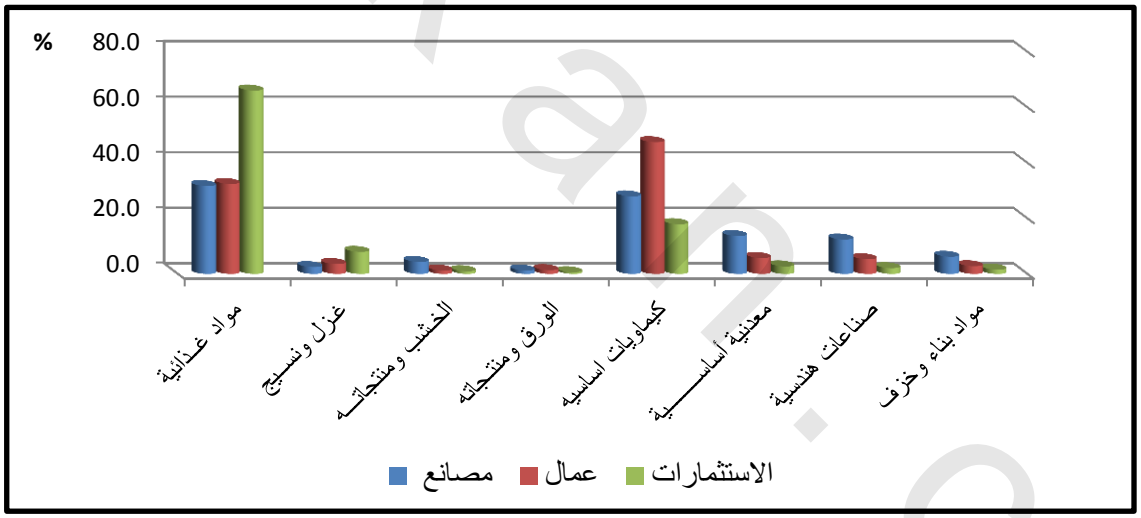

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجدول () .

شكل (28) التوزيع النسبي للمصانع والعمالة والاستثمارات تحت الانشاء موزعة حسب القطاع الصناعى بمحافظة بنى سويف عام 2015

يتضح من الجدول (18) والشكل (28)، ما يلى:

1 – تستحوذ المنشآت الغذائية تحت الانشاء على المركز الاول فى عدد المصانع والاستثمارات بنحو 51 منشأة، وهو ما يوازى 31.7% من إجمالى المنشآت الغذائية تحت الانشاء، يعمل بها أكثر من

2700 عاملاً ، وهو ما يوازى 32.4%، من إجمالى العمالة المستهدفة، باستثمارات تقترب من 1.7 مليار جنيه ، وهو ما يوازى 66.1% من إجمالى الاستثمارات الغذائية تحت الانشاء بالمدينة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع القيمة المضافة من هذه الصناعات، فضلاً عن زيادة الطلب عليها من جانب المستثمرين لوفرة الأيدي العمالة المدربة والماهرة، وقرب الأسواق الاستهلاكية الكبيرة.

2- تاتى الصناعات الكيماوية ومنتجاتها فى المركز الثاني من حيث عدد المنشآت؛ ورأس المال المستثمر، وقد بلغ عدد تلك المنشآت نحو 45 منشأة، أي ما يوازي 28% من إجمالي المنشآت تحت الإنشاء، وسوف يعمل بتلك المنشآت ما يقرب من 4 ألاف عامل أي ما يوازي 47.5% من إجمالي العاملين بالمنشآت وهى بذلك تحتل المركز الاول على مستوى العمالة، وذلك باستثمارات تبلغ نحو تزيد على من 460 مليون جنيه أي ما يوازي 17.9% من إجمالي الاستثمارات، ويرجع ذلك إلى ارتفاع القيمة المضافة من هذه الصناعات، فضلاً عن زيادة الطلب عليها من جانب المستثمرين، بالإضافة إلى تخصيص مساحات كبيرة لتلك الصناعات وقرب الأسواق الاستهلاكية الكبيرة متمثلة في إقليم الاسكندرية لتصريف المنتجات.

3- يحقق قطاع الصناعات المعدنية الاساسية تحت الانشاء المركز الثالث من حيث المنشآت والعاملين والاستثمارات وقد بلغ عدد المنشآت نحو 22 منشأة، وهو ما يوازى 13.7% من إجمالى المنشآت، وسوف يعمل بها نحو 481عاملاً، وهو ما يوازى 5.8% من إجمالى العاملين، باستثمارات تزيد على 70مليون جنيه، وهو ما يوازى 2.7% من إجمالى الاستثمارات بالمنشآت تحت الانشاء بالمدينة.

4- تشغل الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية المركز الرابع من حيث عدد المنشآت، ويرجع ذلك إلى ارتفاع القيمة المضافة من هذه الصناعات، فضلاً عن زيادة الطلب عليها من جانب المستثمرين لوفرة الأيدي العمالة المدربة والماهرة، وقرب الأسواق الاستهلاكية الكبيرة ، بالإضافة إلى تخصيص مساحات كبيرة لتلك الصناعات، وقد بلغ عدد تلك المنشآت نحو 20منشأة، أي ما يوازي 12.4% من إجمالي المنشآت تحت الإنشاء بالمدينة، وسوف يعمل بتلك المنشآت ما يزيد على 443 عامل أي ما يوازي 5.3% من إجمالي العاملين بالمنشآت تحت الإنشاء، وذلك باستثمارات بلغت نحو ما يزيد من 53 مليون جنيه أي ما يوازي 2.1% من إجمالي الاستثمارات تحت الإنشاء بالمدينة.

5- حققت صناعات مواد البناء تحت الانشاء المركز الخامس من حيث عدد المنشآت حيث بلغت 10 منشآت، وهو ما يوازى 6.2% من إجمالي المنشآت تحت الانشاء بالمدينة، ويرجع ذلك الى زيادة مواجهة الطلب على التنمية العمرانية بالمدينة، كما جاء قطاع الصناعات الخشبية ومنتجاته فى المركز السادس بنحو 7 منشآت وهو ما يوازى 4.3% من إجمالي المنشآت تحت الإنشاء.

6- جاء قطاع الغزل والنسيج فى المركز السابع بعدد 4 منشآت يعمل بها نحو 400 عاملا وباستثمارات تبلغ نحو 204 مليون جنيه، وهو ما يوازى نحو 8% من إجمالي الاستثمارات بالمنشآت تحت الإنشاء بالمدينة، وجاء قطاع الورق ومنتجاته فى المركز الثامن والاخير بعدد منشأتين فقط وهو ما يمثل 1.2% من إجمالي المنشآت تحت الانشاء بالمدينة.

2- التوزيع الجغرافى للمنشآت والعاملين والاستثمارات تحت الانشاء بمحافظة بنى سويف عام 2015.

يوجد بمحافظة بنى سويف العديد من المناطق الصناعية التى مازال يوجد بها العديد من الأراضي الصناعية التى مازالت شاغرة خاصة المناطق الحديثة النشأة جدول (19) وهذه المناطق هى التى يتم أغلب طرح الأراضي الصناعية بها.

جدول (19) توزيع المصانع والعمالة والاستثمارات تحت الانشاء على مناطق محافظة بنى سويف2015

المنطقة	المصانع	%	العمالة	%	التكاليف الاستثمارية	%
بياض العرب	58	36.0	3809	28.9	360.3	13.6
كوم أبو راضى	19	11.8	3800	28.8	413.7	15.6
بنى سويف الجديدة (الصناعات الخفيفة)	68	42.2	2045	15.5	49.8	1.9
بنى سويف الجديدة (الصناعات المتوسطة	14	8.7	1650	12.5	281	10.6
المنطقة 3/ 31	1	0.6	890	6.7	750	28.3
المنطقة 4/ 31	1	0.6	1000	7.6	800	30.1
الاجمالى	161	100.0	13194	100.0	2654.8	100.0

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات:

- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للموافقات، بيانات غير منشورة، القاهرة، يوليو، 2015.

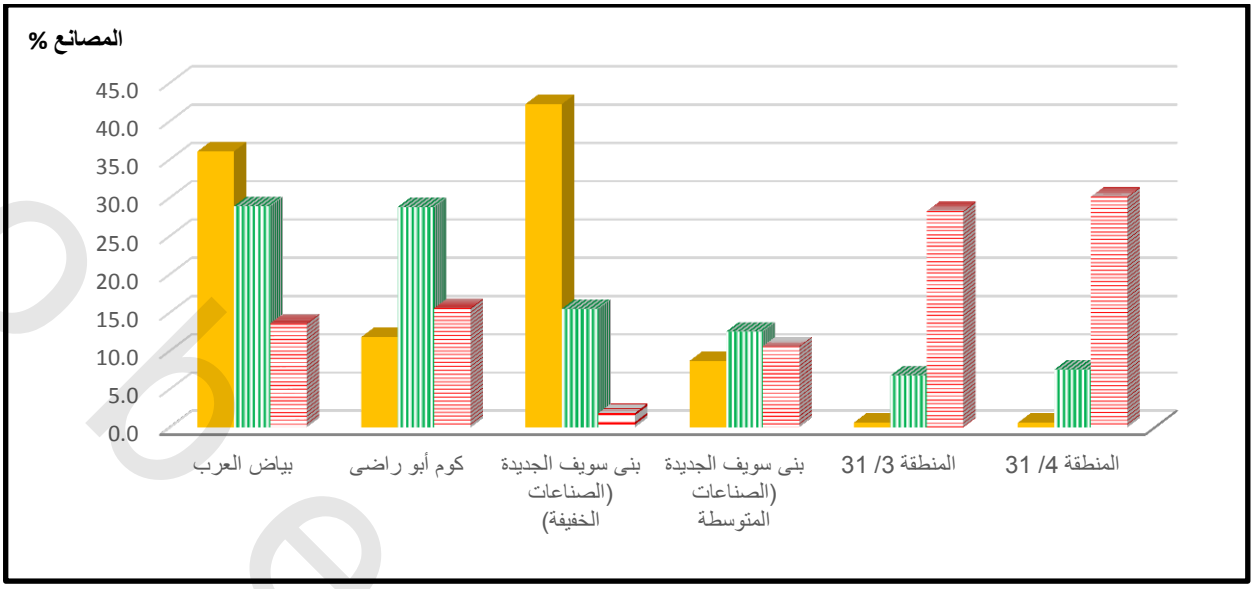

شكل () التوزيع النسبى المصانع والعمالة والاستثمارات تحت الانشاء على مناطق محافظة بنى سويف 2015

يتضح من الجدول (19)، والشكل (29)، ما يلى:

1- تستحوذ منطقة بنى سويف الجديدة (الصناعات الخفيفة) على المركز الاول فى المصانع تحت الانشاء حيث بلغت حصتها نحو 68 منشأة، وهو ما يوازى 42.2% من إجمالي المنشآت تحت الانشاء، ويرجع ذلك الى انها تعد من المناطق الحديثة النشأة، والتى يوجد بها قطع آراضي صناعية شاغرة، والمستهدف أن يعمل بها نحو 1650 عاملاً، أى ما يوازى نحو 12.5% من إجمالي العاملين بالمدينة، وذلك باستثمارات تبلغ نحو 281 مليون جنيه، وهو ما يوازى 10.6% من إجمالى الاستثمارات تحت الانشاء بالمحافظة.

2 – تأتى المنطقة الصناعية بياض العرب الجديدة فى المرتبة الثانية فى المنشآت الصناعية تحت الانشاء حيث بلغت نحو 58 منشأة، وهو ما يوازى 36% من إجمالى المنشآت الصناعية تحت الانشاء، وسوف يعمل بتلك المصانع أكثر من 3800 الاف عاملا، وهو ما يوازى نحو 28.9% من إجمالى العاملين، وذلك باستثمارات بلغت نحو 360.3 مليون جنيه، وهو ما يوازى 13.6% من إجمالى الاستثمارات المستهدفة، ويرجع ذلك الى ان المنطقة من أكبر المناطق التى تضم قطع آراضى صناعية، ولا يزال يوجد بها آراضى صناعية شاغرة، فضلاً عن تمتعها بشبكة مرافق وخدمات جيدة مما ساعد على زيادة الطلب عليها.

3- تستحوذ المنطقة الصناعية كوم أبو راضى على المركز الثالث حيث بلغت المنشآت بها نحو 19 منشأة، وهو ما يوازى 11.8% من إجمالى المنشآت تحت الانشاء، وسوف يعمل بها نحو 3800 عاملا، وهو ما يوازى 28.8% من إجمالى العاملين، وذلك باستثمارات بلغت نحو 413.7 مليون جنيه، أى ما يوازى 15.6% من إجمالى الاستثمارات تحت الانشاء، ويرجع ذلك الى وفرة الأراضى الصناعية .

4- تأتى المنطقة الصناعية بنى سويف الجديدة (الصناعات المتوسطة) فى المرتبة الرابعة بنحو 14منشاة صناعية تحت الانشاء، وهو ما يوازى 8.7% من إجمالى المنشآت تحت الانشاء ، وسوف يعمل بها نحو 1650 عاملاً، أى ما يوازى 12.5% من إجمالى العاملين، باستثمارات بلغت 281 مليون جنيه، وهو ما يوازى 10.6% من إجمالى الاستثمارات تحت الانشاء ، ويرجع ذلك الى كونها من المناطق الصناعية حديثة النشاة بالمدينة، ووفرة الأراضى الصناعية بها.

5- تشكل المنطقة الصناعية (31/3)، و (31/4) للصناعات الثقيلة المرتبة الخامسة من حيث العدد والمركز الاول فى الاستثمارات الصناعية، بالرغم من انها من المناطق الصناعية الحديثة نسبياً، ومن المستهدف أن يعمل بتلك المنطقتان ما يقرب من 2000 عاملاً، وهو ما يوازى 14.3% من إجمالى العاملين، وذلك باستثمارات مستهدفة نحو 1.55 مليار جنيه، أى ما يوازى 58.4% من إجمالى الاستثمارات المستهدفة، ويرجع ذلك الى نوعية الصناعة المخصصة مصانع الاسمنت كثيفة العمالة ورأس المال الكبير.

عاشراً: النتائج والتوصيات.

يمكن أن نخرج بمجموعة من النتائج والتوصيات من خلال العرض السابق للصناعات التحويلية في محافظة بنى سويف كما يلى:

أ - النتائج:

تطورت المصانع فى محافظة بنى سويف حيث كانت لا تتجاوز 10 مصانع عام 1985، حتى وصلت الى ما يقرب من 181 مصنعاً فى عام 2010 تتوزع على مختلف القطاعات الصناعية، وذلك نتيجة تخصيص العديد من المناطق الصناعية بالمحافظة والتى وصل عددها الى 8 مناطق منها أكثر من نصفها مخصص لصناعات مواد البناء والخزف.

يستحوذ قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات على المركز الأول فى عدد المصانع حتى وصلت المصانع المنتجة فى عام 2010 إلى 64مصنعاً، يليه قطاع صناعات مواد البناء والخزف الذى جاء فى المركز الثانى بعدد 36مصنعاً، يليه قطاع الصناعات الكيماويات ومنتجاتها فى المركز الثالث بعدد 23 مصنعاً بالمحافظة عام 2010.

تطور أعداد العاملين على مستوى القطاعات الصناعية المختلفة بالمحافظة فبعد ان كان لا يتجاوز عددهم 1700عاملاً الا بقليل عام 1985 وصل إلى قرابة 11 ألف عامل فى عام 2010 مما يعنى الزيادة المطردة فى أعداد العاملين بصفة مستمرة فى المحافظة نتيجة التوسع فى إنشاء المواقع الصناعية الجديدة، ويستحوذ قطاع صناعات مواد البناء والخزف على النسبة الأكبر من أعداد العاملين حيث وصل عدد العاملين بالقطاع الى 4646 عاملاً عام 2010.

تطور الاستثمارات على مستوى القطاعات الصناعية بالمحافظة من نحو 50 مليون جنيه عام 1985، لتصل الى 7.9 مليار جنيه عام 2010، مما يؤكد على تطور ونمو الاستثمارات بصفة مستمرة خلال فترة الدراسة نتيجة تطور الصناعة ونشأة مناطق صناعية جديدة، وزيادة الطلب على المنشآت الصناعية بالمحافظة، ويستحوذ قطاع مواد البناء والخزف على المركز الأول فى تطور الاستثمارات على مستوى المحافظة، نتيجة طبيعية لزيادة حركة العمران.

يبلغ عدد المصانع بمحافظة بنى سويف 303 مصنعًا يعمل بها 18117عاملا، باستثمارات تقدر بنحو 14,16 مليار جنيه، وإنتاج صناعي يقدر بنحو 17,23 مليار جنيه وذلك عام 2015، ويتميز نمط التوزيع الجغرافى للنشاط الصناعى بالمحافظة بالتركز حيث يستحوذ قسم بنى سويف على المركز الاول، أى أقل من نصف نسبة المنشآت الصناعية بقليل 137 منشأة، ويعمل بها ما يزيد على 6.6 ألف عاملاً، ورأس مال مستثمر بلغ 5.8مليار جنيه، وتستحوذ مدينة بنى سويف الجديدة على المركز الثانى من حيث أعداد المنشآت الصناعية والعاملين بها حيث يوجد به 60 منشاة صناعية، ويعمل بها ما يزيد على 4 الاف عامل .

تستحوذ الصناعات الغذائية والمشروبات على المركز الاول فى أعداد المنشآت الصناعية والمركز الثانى فى أعداد العاملين بها حيث يوجد بتلك الصناعات 108 منشأة، و يعمل بها ما يزيد

على 4.5 ألف عاملاً وهو ما يمثل أكثر من ربع العاملين بالمحافظة، وذلك باستثمارات تصل الى حوالى 1.4 مليار جنيه، وتأتى صناعات قطاع مواد البناء والخزف فى المركز الثانى من حيث أعداد المنشآت والمركز الاول فى أعداد العاملين والاستثمارات الصناعية حيث يوجد بها 60منشأة صناعية يعمل بها ما يزيد على 5.7 ألف عاملاً، باستثمارات تتخطى 9.3 مليار جنيه، وتحتل الصناعات الهندسية والكهربائية المرتبة الثالثة من حيث أعداد المنشآت الصناعية والعاملين بها والاستثمارات على مستوى المحافظة.

تبلغ مساحة الأراضى المخصصة للنشاط الصناعى محافظة بنى سويف عام 2015 أكثر من 15.1 مليون م2 أى ما يوازى 15.1 كم2 تتوزع على العديد من الأنشطة الصناعية الرئيسية بالمحافظة، وتحتل صناعة مواد البناء والخزف المركز الاول من حيث المساحة التى تشغلها، بمساحة تقدر بنحو 8.2 مليون م2، أكثر من نصف المساحة المخصصة للنشاط الصناعى، وتشغل صناعة المواد الغذائية المركز الثانى من حيث المساحة، وذلك بمساحة تخطت نحو 1.6مليون م2.

يوجد بمحافظة بنى سويف 8 مناطق صناعية معتمدة مخصصة للنشاط الصناعى بعضها يتبع المحافظة إداريا، والبعض الآخر يتبع الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية والمدن الجديدة وهذه المناطق (كوم أبو راضى، بياض العرب، مدينة بنى سويف الجديدة، **(31/1)**، **(31/2)**، **(31/3)**، **(31/4)**، منطقة غراب للصناعات الثقيلة).

تظهر دراسة نتائج مقومات التوطن الصناعي في محافظة بنى سويف عن توافر المواد الخام الزراعية الحيوانية والمحجرية حيث يقوم العديد من الصناعات الغذائية والصناعات الثقيلة على تلك المواد الخام خاصة الصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء مثل صناعة الاسمنت. كما تتوافر بالمحافظة باقى المقومات الاخرى مثل الايدى العاملة ورأس المال الصناعى ومصادر الطاقة خاصة الكهرباء، بالاضافة الى النقل من طرق ومواصلات والاسواق الداخلية والخارجية

تستحوذ فئة المنشآت الصغيرة على المرتبة الأولى من حيث أحجام المنشآت، ويوجد بتلك الفئة 139 منشأة بنسبة (45.9%) من إجمالي المنشآت الصناعية، ويعمل بها نسبة (14.4%)، من إجمالى العاملين، باستثمارات تزيد على 1.1 مليار جنيه، ويبلغ متوسط حجم المنشآت الصناعية في

هذه الفئة 19عاملاً، تليها منشآت الفئة القزمية فى المرتبة الثانية ويوجد بتلك الفئة 103منشأة بنسبة (34%) من إجمالي المنشآت الصناعية، ويعمل بها عدد محدود جداً من العاملين بنسبة (2.6%)، من إجمالى العاملين، واستثمارات نحو 121 مليون جنيه، تليها فئة المنشآت المتوسطة من (50-199) عاملاً حيث يوجد بها 43 منشأة بنسبة (14.2%)، من إجمالي المنشآت الصناعية، ويعمل بها عدد كبير من العاملين، بنسبة (22.6%)، من إجمالى العاملين، واستثمارات بلغت نحو 1.8 مليار جنيه.

تستحوذ محافظة بنى سويف على المرتبة الأولى على مستوى محافظات إقليم شمال الصعيد الذى تنتمى اليه المحافظة حيث بلغ معامل قوة الصناعة (424.3 %)، مما جعلها تأتى فى الرتبة الاولى، حيث أن المحافظة بها أقدم المدن الصناعية بالإقليم (مدينة بنى سويف الجديدة) كما تعد من أكبر المحافظات الصناعية بالإقليم يوجد بها 8 مناطق صناعية.

تواجه الصناعة بمحافظة بنى سويف العديد من المشكلات والمعوقات الفنية والتقنية خاصة المشكلات المتعلقة بنقص بالمواد الخام، والطاقة والوقود، ورأس المال، والمشكلات المتعلقة بنقص العمالة الماهرة والمدربة، وبعض المشكلات المتعلقة بالتسويق، والمشكلات المتعلقة بالتكنولوجيا المستخدمة في الصناعة، والمشكلات الناجمة عن السياسات الحكومية خاصة كثرة التعامل مع الجهات الحكومية، والاعفاءات الضريبية والجمركية.

يوجد بمحافظة بنى سويف العديد من المناطق الصناعية التى مازال يوجد بها العديد من الأراضي الصناعية التى مازالت شاغرة خاصة المناطق الحديثة النشأة وهذه المناطق هى التى يتم أغلب طرح الأراضي الصناعية بها، ومن المستهدف الوصول الى 161 منشأة صناعية يعمل بها أكثر من 13 ألف عاملاً باستثمارات 2654.8 مليون جنيه، وهو ما يمثل مستقبل التنمية الصناعية بالمحافظة.

ب – التوصيات:

العمل على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية وذلك من خلال منح الحوافز والإعفاءات الضريبية للصناعات الرأسمالية وعلى رأسها صناعات مواد البناء والخزف والصينى والصناعات الهندسية والكهربائية والإلكترونية والصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية الأساسية، نظراً لارتفاع نسبة القيمة

المضافة من هذه الصناعات، وتوفير المزيد من العملات الصعبة التي تدفعها الدولة للحصول على هذه المنتجات.

يجب أن تقوم الهيئة العامة للتنمية الصناعية وهي الجهة المخولة بالنشاط الصناعي في مصر بمراجعة قانون حوافز وضمانات الاستثمار وهو القانون رقم 8 لسنة 1997 بحيث تمنح على أساس نوعية الصناعة وليس على أساس جغرافي كما هو متبع حالياً. والجدير بالذكر أن هذا القانون قد كفل للمستثمرين إعفاءات ضريبية عند نهاية العام المالي الأول من تاريخ بداية النشاط وذلك على النحو التالي.

إعفاء لمدة عشر سنوات للمشروعات المقامة في المناطق الصناعية بالمجتمعات الجديدة أو المناطق النائية. التركيز على أن يكون دور الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أساساً هو العمل كبيت خبرة قومي يقدم دراسات الجدوى للمستثمرين ويحفز جذب رؤوس الأموال الكبيرة بكل فنون العرض وإقرار سعر فائدة منخفض للاستثمارات الصناعية الجديدة وأنشطة التصدير وهو ما يتبع حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ومعظم بلدان الشرق الأقصى بل والدول العربية.

التركيز في التنمية الصناعية بالمحافظة على الصناعات ذات الميزة التنافسية في ظل السوق العالمي المفتوح وعلى رأسها الصناعات الكيماوية وصناعة الأسمنت وصناعة الأدوية، والتي تتوافر معظم مقوماتها في محافظة أسيوط.

تبنى الاهتمام بالتوسع في الصناعات الرأسمالية الثقيلة دون الصناعات الخفيفة كأن يصدر قانون يعفى بعض أصحاب المصانع التي تعمل في هذا المجال من جميع الرسوم الضريبية، على أن تقوم الهيئة العامة للتنمية الصناعية بإصدار لائحة تضم هذه الصناعات، حتى تستطيع المنتجات المصرية اختراق السوق العربية والأفريقية فيما يخص هذه الصناعات كمرحلة أولى، ثم السوق العالمية وعلى رأسها دول شرق أوروبا كمرحلة ثانية، ثم السوق العالمية دول أوروبا وأمريكا كمرحلة ثالثة:

إنشاء المزيد من البنوك والجهات المقرضة للنشاط الصناعي مع تقليل معدل الفائدة الصناعية بحيث تتمشى مع الأوضاع العالمية، وإنشاء فروع لهذه البنوك فى جميع المناطق الصناعية الست الجديدة بالمحافظة.

استكمال كافة المصانع والمنشآت الصناعية والتوسعات التي بدء العمل فيها في المناطق الصناعية الست بالمحافظة، وعدم الخوض في إنشاء لمناطق صناعية أخرى إلا بعد اكتمال هذه المنشآت، لأن عدم استكمالها سوف يؤدي إلى مزيد من إهدار الأموال والتي يحتاجها النشاط الصناعي في المحافظة، حتى تقوم الصناعة التحويلية في المحافظة بالدور التي كلفت به وهو استيعاب المزيد من العمالة ونحد من البطالة في المحافظة.

التوسع في الصناعات المغذية والتي تخدم بعض القطاعات الصناعية وعلى رأسها الصناعات الهندسية والكهربائية نظراً لارتفاع القيمة المضافة لهذه الصناعات، فضلاً عن استيعاب المزيد من الأيدي العامة.

تسهيل الإجراءات عند الاستيراد والتصدير والبناء والتشغيل وخاصة للمنشأت الصناعية الجديدة، وإعفاء معظم الآلات والمعدات التي تقوم هذه المنشآت لاستيرادها على الأقل أول مرة من كافة الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات وغيرها.

إعاده النظر في أسعار الطاقة وخاصة الكهرباء بالنسبة للمنشآت الصناعية، حيث تمثل أسعار الطاقة نسبة كبيرة من تكلفة المنتج الصناعي.

ضرورة دراسة إنشاء مواني جافة وخاصة في المناطق الصناعية الجديدة في المحافظة، مما يسهم كثيراً في إزالة المعوقات الخاصة بالتخزين والتكديس، والإجراءات الخاصة بأعمال الشحن والتفريغ.

أن تقوم المصانع الكبيرة في المحافظة بالتسويق لمنتجاتها في الخارج عن طريق إنشاء معارض دائمة ومكاتب تسويق في بعض الدول الأجنبية لتسويق منتجاتها الصناعية واقتحام هذه الأسواق بدلا من الانغلاق على أنفسها والانفراد بالمستهلك المصري

ضرورة إلزام المنشآت الصناعية بمراعاة البعد البيئي عند بداية نشاطها الصناعي، مع الحرص على عدم الموافقة على إنشاء أي منشأة صناعية إلا بدون الحصول على التصريح المسبق من جهاز شئون البيئة مع ضرورة المراجعة البيئية لكل منشأة كل عام على الأقل.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع

1) ابراهيم زيادى، ملامح جغرافية مصر العربية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1996، ص 404.
2) ابراهيم شريف وآخرون: جغرافية الصناعة، وزارة التعليم العالي، والبحث العلمي، بغداد 1981.
3) أحمد أبو إسماعيل: هيكل الصناعة التحويلية ،معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة 1995 ص 59 .
4) أحمد السيد الزاملى، إستخدام الأرض فى مدينة الهفوف فى المملكة العربية، المجلة العربية، العدد 29، الجزء الأول، 1997،ص 124
5) أحمد حسن أبراهيم، الخصائص العمرانية لمدينة الأحمدى، الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 29، يوليو 1985، ص 199
6) أحمد حلمي عبد اللطيف: الصناعات الصغيرة وأثرها علي مشكلة البطالة في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994، ص 62.
7) أحمد عيد: معايرة الفقد في الطاقة كأداة في ترشيد التكاليف في قطاع الكهرباء، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد السابع، 1996، ص 25.
8) أحمد موسى محمود: الصناعة في محافظة المنيا، مرجع سبق ذكره، 1990 ص 111.
9) أحمد موسى: الصناعة في محافظة المنيا، دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، 1990.، ص 98.
10) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، مرجع رقم 71 – 11110 – 2003– القاهرة سبتمبر 2014، ص25.
11) جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك الادارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، بيانات غير منشورة ، محافظة بنى سويف، 2015.
12) حسام الدين جاد الرب : المناطق الصناعية غرب الأسكندرية خلال السنوات ال 25 سنة الأخيرة دراسة جغرافية، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة 2000.
13) حسام الدين جاد الرب: التحليل المكانى للخريطة الصناعية المصرية، المجلة العلمية ، كلية الآداب، جامعة أسيوط ، العدد الرابع والعشرون، 2007.
14) حسام الدين جاد الرب: الصناعات التحويلية في محافظة أسيوط، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، جامعة المنوفية، العدد الخامس عشر، مدينة السادات، مارس 2007، ، ص 175.

15) حسام الدين جاد الرب: الصناعات التحويلية في محافظة أسيوط، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، جامعة المنوفية، العدد الخامس عشر، مارس 2007. ، ص ص 165- 166.

16) حسام الدين جاد الرب، جغرافية الصناعة في مدينة السادات، المجلة الجغرافية العربية، الجزء الثاني، العدد 42، السنة 35، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة 2003، ص 19.

17) حسين طه الفقير ، التوطن الصناعي في مصر حتى عام 2000، 1988، ص52.

18) داليا حسين الدرديري: المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية في مصر، الأهرام الاقتصادي، العدد 197، القاهرة مايو 2004، ص52.

19) ديوان عام محافظة بنى سويف، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بنى سويف عام 2014.

20) شركة مصر لتوزيع الكهرباء: قطاع كهرباء الاسكندرية، الشئون الفنية، بيانات غير منشورة، الاسكندرية، 2013م.

21) صبرى محمد حمد، شبكة الطرق المعبدة فى امارة عسير بالمملكة العربية السعودية، المجلة الجغرافية العربية، العدد الثامن والثلاثون، 2001، 116.

22) عادل شريف: استراتيجية التنمية الصناعية مقارنة بين مصر والهند، مقال منشور علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) القاهرة، بتاريخ 4/ 6/ 2004، ص ص 1- 4.

23) علي علي حبيش: التكنولوجيا والصناعة في ضوء التنافسية العالمية، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 151، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أغسطس 2000، ص ص 53- 54.

24) علي وهب: الجغرافيا البشرية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1986، ص269.

25) عمر محمد الصادق، دور العوامل الجغرافية في التوطن الصناعي مع التطبيق على مصر، مجلة كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر، العدد الحادي والعشرون 2003.

26) عمر محمد الصادق، دور العوامل الجغرافية في التوطن الصناعي مع التطبيق على مصر، مجلة كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر، العدد الحادي والعشرون 2003.

27) فاروق إسماعيل: مستقبل الطاقة في مصر، مجلة المجمع العالمي المصري، المجلد السابع والعشرين، القاهرة، 1998/ 1999، ص 64.

28) فؤاد محمد الصقار: الصناعات الكويتية دراسة جغرافية تحليلية، سلسلة رسالة جغرافية، العدد 109، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت يناير 1988، ص92.

29) محافظة بنى سويف، غدارة التخطيط والمتابعة، التعديل المقترح للقرار الجمهورى 24 سنة 1994م، محافظة بنى سويف، بيانات غير منشورة، عام 2005م.

30) محمد إبراهيم رمضان، المراكز الصناعية فى مصر، (نظرة جغرافية عربية)، مجلة كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، المجلد الثامن والثلاثون، الجزء الثانى،1990.

31) محمد إبراهيم رمضان، مدينة العاشر من رمضان، (دراسة في جغرافية الصناعة)، رسالة دكتوره غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية 1989، ص312.

32) محمد أزهر السماك وعباس على التميمى، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، مرجع سبق ذكره، ص 114.
33) محمد أزهر السماك، أقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى، دار زهران، عمان، 1988.
34) محمد زكى السديمى، النقل والتنمية فى منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية، مجلة كلية الآداب طنطا، العدد 14، طنطا، 2000، ص، 28.
35) محمد زكى السديمى، محافظة الاسماعيلية دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، 1991، ص ص، 87 – 89 .
36) محمد محمود الديب ، تصنيع مصر 1952–1972 ، 1980، الجزء الأول، ص34.
37) محمد محمود الديب: الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1996م، ص ص810–811.
38) محمد محمود الديب، السياسة الحكومية والتوزيع الجغرافي للصناعة التحويلية في مصر، المحاضرات العامة للموسمين الثقافيين 1988/1989–1989/1990، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة 1991، ص103.
39) محمد محمود الديب، كيف يختار موقع المشروع الصناعى دراسة تطبيقية كمية، الانجلو المصرية، القاهرة، 1979.
40) محمود محمد سيف: المواقع الصناعية، دراسة تحليلية فى الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1990.
41) مركز معلومات ديوان المحافظة، بيانات غير منشورة بنى سويف عام 2015.
42) هاني عبده قتاية: أسباب ومعوقات الصناعة العربية وعوامل الضعف المؤثرة بها، بحث مقدم إلي المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر، تحديث الصناعة العربية في ضوء المتغيرات الدولية"، كلية التجارة جامعة المنصورة بالاشتراك مع جامعة الدول العربية، القاهرة من 22– 24 أبريل 2003، ص4.

ثانياً: المصادر

43) الهيئة العامة للتنمية الصناعية الإدارة العامة للمناطق الصناعية (المناطق العامة) ، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2013.
44) الهيئة العامة للتنمية الصناعية: مقومات التنمية الصناعية بمحافظة بنى سويف، الإدارة العامة للتوثيق والنشر، القاهرة، يوليو 2011 ص 23.
45) الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للسجل الصناعي، تقارير غير منشورة، القاهرة، عام 2013.
46) الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للسجل الصناعي، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2012.
47) الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للمناطق الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة، يونيو 2016.
48) الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للمناطق الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة، يونيو 2016.
49) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2015.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1) Bale, J., The Location of Manufacturing Industry, London 1977.
2) Guimaraes, P., et al., Rigional Incentives and Industrial Location in puerto Rico, center for international Business Education and Research, .S. department of Education, columbia, December 1996.
3) Hamilton, F.E., Contemporary Industrilzation, Longman Group Limited., London 1978.
4) Hicks, C., Developing of Energy modelling in Energy Demand and planning, report, No.31, edited by MC veigh, J.C. & Mordue, J.G., the watt committee on Energy, E & FN Span, London 1999.
5) Kirkaptrik, C.N., et al., Industrial structure, and policy in less-developed countries, George Allan & Unwin, London 1984.
6) Lall, S.V., et al., Diversity Matters, the Economic Geography of Industry Location in India, policy Research, Infrastructure and Environment, the world Bank, washington, June 2003.
7) Miller, E.W., A Geography of Industrial Location, pennsylvania state University press 1970.
8) Sander's, R., Industrial Geography, University of Texas, Austin 2002.
9) Smith, D.M., Industrial Location, An Economic Analysis, Jhon Wiley sons, Inc., New York 1971.
10) Bale, J, The Location of Manufacturing Industry, London, 1977, P. 47.
11) Ibid, P28-33.
12) Industrial Gecegraphy, university of Texas Austin 2002, p p 28-33.
13) Lall, s.v., et al., Diversity Matters, the Economic Geography of Industry Location in India, policy Research, working paper, No. 3072, Developing Research Group In frastructure and Environment, the world Bank, washington June 2003, p.6.
14) Robinson H,Economic Geography,London,1968,p.188..
15) Watts, H. D., Industrial Gecography, Longman Group Limited, New York 1987, pp. 93-94.

opinkan.com